باراك والسلام



تأليف

عبد معروف

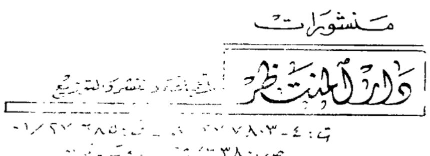
ظر



باراك والسلام

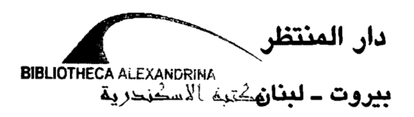
الطبعة الأولى

٢٠٠٠م ـ ١٤٢٠هـ



باراك والسلام

عبد معروف



دار المنتظر
بيروت - لبنان

المحتويات



كلمة شكر

أتوجه بالشكر:

لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت

على مساعدتها في جميع المعلومات والوثائق

التي تضمنها هذا الكتاب.

المؤلف

المقدمة

هدف هذا الكتاب، هو تسليط الضوء على حياة زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك، وسياسته ومواقفه، وكشف النقاب عن وجهه الحقيقي، وخلع القناع الذي يرتديه في محاولة منه لخداع العرب والعالم على أنه رجل سلام.

ربما يكون باراك هو من أكثر القيادات الإسرائيلية دعوة للسلام في المنطقة، ولكن عن أيِّ سلام يتحدث ويعمل من أجله إيهود باراك؟ إنه السلام الإسرائيلي الموقع بضمانات أمريكية، والسلام الذي تضمنه اللاءات الرافضة لعودة الحق العربي، والإنسحاب الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إنه سلام كرَّس إسرائيل دولة سيدة وقوية، وسط هذا الضعف والتفكك والتشرذم العربي.

فقد هلل العالم بأجمعه بفوز زعيم حزب العمل الإسرائيلي إيهود باراك بالانتخابات الإسرائيلية التي جرت في أيار مايو ١٩٩٩، ولم تخف أوساط عربية واسعة ارتياحها لهذا الفوز الذي جاء بعد ثلاث سنوات من تولي بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود الإسرائيلي رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

ويبدو أن الأفكار التي يطرحها حزب العمل الإسرائيلي الداعية

للسلام مع الدول العربية وحلّ القضية الفلسطينية، ساهمت إلى حد كبير بترحيب العالم والعرب بهذا النجاح الذي حققه باراك، كما أنَّ الوعود السلمية التي أطلقها باراك خلال حملته الانتخابية جاءت لتعزز الدعم الدولي، ودعم بعض الأطراف العربية له في محاولة لإنقاذ عملية السلام في المنطقة التي وصلت في عهد بنيامين نتنياهو إلى طريق مسدود.

وإذا كان العالم (وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية) قد عمل على إنجاح إيهود باراك، من أجل تحريك المفاوضات على المسارات العربية المختلفة وأهمها: فلسطين وسوريا ولبنان، فإنَّ هذا العالم ما زال يعتبر باراك رجل سلام، رغم أن تصريحاته المتكررة بعد نجاحه والتي وضع فيها شروطاً لتحريك العملية السلمية وإنجاحها، لا تختلف كثيراً عن تلك الشروط التي كان يضعها نتنياهو زعيم الليكود، والتي أدت إلى تجميد عملية السلام على مختلف المسارات.

وقد استطاع باراك كسب المزيد من تأييد الرأي العام الدولي، بعد توقيع اتفاقية شرم الشيخ في مصر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية أمريكية وحضور مصري وأردني.

رغم كل ذلك، فإن التفاؤل الذي عم المنطقة العربية، بعد فوز باراك، عاد إلى التراجع، بل وخيم جو من الإحباط بعد أن تنكر باراك لوعوده السلمية ووضع شروطه للسلام في الشرق الأوسط فأعلن باراك لاءاته:

ـ لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في الجولان.

ـ لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

ـ لا لإزالة المستوطنات.

ـ لا لعودة القسم الشرقي من القدس إلى السيادة العربية.

ـ لا للإنسحاب من جنوب لبنان قبل التوقيع على ضمانات أمنية مع الحكومة اللبنانية.

أمام كل ذلك عادت التسوية في المنطقة إلى جمودها، خاصة على المسارين السوري واللبناني، ولم يطرح باراك أية مبادرة جدية يثبت فيها سعيه الجاد من أجل السلام الشامل والعادل. ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية ـ والرئيس كلينتون شخصياً ـ كل إمكانياتها من أجل توقيع اتفاقية شرم الشيخ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خوفاً من انهيار جديد لعملية السلام ووصولها مجدداً إلى طريق مسدود كما كانت في عهد نتنياهو.

من هنا لم يفت من الوقت طويلاً على تسلمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية حتى كشف باراك عن وجهه الحقيقي وعن وجهه الصهيوني الذي لا يختلف عن الزعيم السابق لتكتل الليكود أو أي قائد يميني إسرائيلي، سوى بكلمات معسولة ومراوغة ومماطلة وكسب الوقت. وكان على بعض العرب الذين سارعوا إلى الترحيب بفوز باراك وعلى البعض الذي قدم له الدعم والمساندة لهذا النجاح الذي حققه أمام نتنياهو، كان عليهم أولاً أن يعرفوا جيداً طبيعة الحركة الصهيونية ومنظماتها وأحزابها، وطبيعة حزب العمل الإسرائيلي وأهدافه وبرامجه الذي يتولى قيادته باراك، وطبيعة الجنرال العسكري الإسرائيلي إيهود باراك وتاريخه والتدقيق بكل ذلك

وعدم الذهاب بعيداً بالكلام والوعود التي تخفي وراءَها عدواناً إستيطانياً، وعدم إعادة الحق لأصحابه.

إيهود باراك هو ذاك العسكري الإسرائيلي الذي بدأ خدمته العسكرية في الجيش الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٩ وتدرج إلى أن أصبح بعد ٣٥ عاماً من الخدمة رئيساً لهيئة الأركان. ومثلما استطاع باراك أن يكون رجلاً مفاوضاً مع الأطراف العربية، كان من أبرز العسكريين الإسرائيليين الذين خاضوا حروباً شرسة ضد العرب، وتمَّرس بأساليب القتل والمجازر، وقام بمهمات عسكرية خاصة ذهب ضحيتها خيرة أبناء العرب وخيرة قيادة الشعب الفلسطيني.

كتاب «باراك والسلام» يسلط الضوء على هذه الشخصية الصهيونية، ونشاطاتها ومواقفها السياسية تجاه الصراع والسلام مع الدول العربية، يتوزع الكتاب على خمسة فصول هي:

- **الفصل الأول**: الأفق السياسي لحكومة باراك، يبحث في السياسة العامة لرئيس الحكومة الإسرائيلية وتاريخه ومهماته العسكرية والسياسية.
- **الفصل الثاني**: باراك والسلام على المسار الفلسطيني، يبحث في سياسة باراك على المسار الفلسطيني وموقفه من قضايا الحل النهائي، وقيام الدولة الفلسطينية.
- **الفصل الثالث**: باراك والسلام في القدس، يبحث في السياسة الإسرائيلية الثابتة تجاه المدينة المقدسة وموقف الأحزاب الإسرائيلية وخاصة سياسة حزب العمل وزعيمه من مستقبل القدس.
- **الفصل الرابع**: سياسة باراك الاستيطانية، ويتضمن هذا الفصل

شرحاً كاملاً لسياسة حزب العمل وباراك الاستيطانية.

- **الفصل الخامس**: باراك والسلام على المسار السوري، يبحث بمواقف باراك تجاه مستقبل مرتفعات الجولان السورية، ومستقبل عملية السلام على المسار السوري الإسرائيلي ويقيم مقارنةً بين مواقف الأحزاب والكتل الحزبية الإسرائيلية من طبيعة السلام في هضبة الجولان. وأين توقفت المفاوضات السورية الإسرائيلية في عهد إسحاق رابين عام ١٩٩٦.

- **الفصل السادس**: باراك والسلام على المسار اللبناني، يبحث في سياسة قيادة حزب العمل وبرامجه تجاه مسألة جنوب لبنان والشروط الإسرائيلية للإنسحاب من الجنوب، والوعود التي أطلقها إيهود باراك بالانسحاب من لبنان، وشروطه لهذا الانسحاب.

- بالإضافة إلى هذه الفصول الشاملة، يتضمن الكتاب عدداً من وثائق المفاوضات واتفاقيات ومشاريع السلام بين إسرائيل والأطراف العربية إلى جانب الوثائق الخاصة بسياسة إيهود باراك وحكومته تجاه عملية السلام في المنطقة.

عبد معروف

الفصل الأول:

الأفق السياسي لحكومة باراك!

أثار الفوز الساحق لحزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة (أيار مايو ١٩٩٩) تفاؤلاً حذراً في الأوساط الفلسطينية والعربية، بأن التسوية في الشرق الأوسط باتت أمراً ممكناً حقاً وربما تتحقق في أمد قريب.

ومع أن موجة التفاؤل هذه قد انحسرت نسبياً بعد أشهر من تسلمه الحكم في إسرائيل، وبعد التصريحات التي أطلقها باراك وأكد فيها على ثوابت صقرية، ومشروطة للسلام مع العرب، إلا أن الشعور السائد في المنطقة ما زال يؤشر إلى أنَّ حكومة باراك خلافاً لسابقاتها هي حكومة سلام، وقد عزز هذا الشعور الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في شرم الشيخ والذي وضع آلية جديدة لتنفيذ اتفاق وآي ريفر.

ولكن ما هو مفهوم السلام الذي يعمل من أجله حزب العمل الإسرائيلي وعلى رأسه إيهود باراك؟

وهل هذا السلام سيكون مقبولاً لدى الأطراف العربية وخاصة السوريين؟

لا شك أن النجاح الذي حققه باراك، سيقود حتماً إلى مرحلة جديدة، ربما تحمل بعض التغييرات في تكتيكات العمل السياسي الإسرائيلي، إلا أنها في النهاية ستكون امتداداً لمسيرة واحدة نحو أهداف إسرائيلية ثابتة لا تختلف عليها الأحزاب الإسرائيلية الرئيسة وعلى رأسها العمل والليكود.

- لا عودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان.
- لا انسحاب من لبنان قبل توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية والاتفاق على الترتيبات الأمنية.
- لا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.
- لا لتفكيك المستوطنات الإسرائيلية من المناطق التي يمكن أن تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
- القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل.

إذا كانت هذه هي ثوابت السياسة الإسرائيلية، فإن حزب العمل وقادته وفي مقدمهم اليوم إيهود باراك لا يمكن له الخروج عن هذه الثوابت، وهذا ما أكدته البرامج الانتخابية ومواقفه وتجارب عمله خلال المرحلة الماضية.

من هو إيهود باراك؟

ولد إيهود باراك عام ١٩٤٢ في كيبوتس ميشمارها شارون القريب من منتجع نتانيا، في منطقة طولكرم، وبدأ خدمته في الجيش

الإسرائيلي عام ١٩٥٩ وتدرج منه إلى أن انتهت خدمته في رئاسة هيئة الأركان بعد ٣٥ عاماً من الخدمة. متزوج وله ثلاث بنات. شارك باراك كقائد للجيش الإسرائيلي في مفاوضات السلام مع العرب وأشرف عام ١٩٩٤ على تسليم أراضٍ محتلة للفلسطينيين في قطاع غزة وأريحا بعد توقيع اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واضطلع بدورٍ بارزٍ في التوصل إلى معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في وادي عربة عام ١٩٩٤، وهو أول من اجتمع مع رئيس هيئة أركان الجيش السوري السابق العماد حكمت الشهابي في واشنطن. تسلم باراك في الجيش الإسرائيلي منصبي قائد سرية وفصيل ومن ثم قائد كتيبة للوحدات الخاصة، وقائد كتيبة دبابات، فقائد لواء دبابات، وكذلك قائد فرقة مدرعة. وخلال عدوان حزيران ١٩٦٧ قاد باراك وحدة تجسس، وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ قاد كتيبة دبابات على الجبهة المصرية في سيناء. وفي الأول من كانون الثاني ١٩٨٢ عين باراك رئيساً لقسم التخطيط في مقر القيادة العامة للجيش، وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف عام ١٩٨٢ عمل نائباً لقائد الجيش في منطقة البقاع اللبناني.

في ١٥ نيسان ١٩٨٣ عين باراك رئيساً لقسم الاستخبارات في قيادة الجيش الإسرائيلي، وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٨٣ عين قائداً لقوات المنطقة الوسطى، وفي ٧ أيار ١٩٨٧ عين نائباً لرئيس هيئة الأركان وفي نيسان ١٩٩١ عين رئيساً لهيئة الأركان، وتقاعد في كانون الثاني ١٩٩٥.

التحق بعد تركه الجيش بحزب العمل، وعين سنة ١٩٩٥ وزيراً للداخلية في حكومة إسحاق رابين، ثم وزيراً للخارجية في حكومة

شيمون بيريز في تشرين الثاني ١٩٩٥ . وانتخب باراك زعيماً لحزب العمل في ٤ حزيران ١٩٩٧ . حاصل على بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من الجامعة العبرية في القدس ١٩٦٨ وماجستير في الأنظمة الاقتصادية الهندسية من جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا الأميركية عام ١٩٧٨ .

قام باراك بعدة مهام خاصة وسرية بينها اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاث في بيروت: كمال ناصر، كمال عدوان، وأبو يوسف النجار في ١٠ نيسان ١٩٧٣ ، وقالت مصادر إسرائيلية إنَّه تنكر بزي امرأة خلال عملية الاغتيال. وأكدت مصادر أمنية إسرائيلية أن باراك كان الموجه للغارات الإسرائيلية، على تونس عام ١٩٨٨ التي استشهد فيها القائد العسكري الفلسطيني خليل الوزير أبو جهاد.

يعتبر إيهود باراك أحد صقور السياسية الإسرائيلية، وقال رداً على سؤال حول هذا الموضوع: أنا لا أحب تصنيف نفسي، أشعر بأنني حمامة على المستوى الخلقي، وصقر على المستوى الوجودي، فعندما يتعرض كياني للتهديد، أنا صقر بمقدار ما مِنْ ضرورة لذلك، ويضيف باراك لا أختلف مع اليمين، والجدل مع اليمين ليس بشأن ما ينجم عن هذا الفهم. ويقول الكاتب والصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي عن شخصية باراك «كلَّما أنكشفت الملامح السياسية لباراك أكثر، لاح الشبه بينه وبين من يفترض أن يكون خصمه بنيامين نتنياهو» ويؤكد جدعون ليفي أوجه الشبه بين باراك ونتنياهو بالكثير من المواقف السياسية، وقد لقب باراك بتوأم بيبي أي توأم بنيامين نتنياهو، رغم أنه أكثر عقلانية وموضوعية. أما شلومون بن عامي أحد قادة حزب العمل فيقول حاولت أن أعرفه ـ أي: باراك ـ فوجدته

شخصاً شديد التصميم ومنغلقاً على نفسه ومنضبطاً. وصاحب قدرة على التفكير وثقافته واسعة، إنّه رجل تفصيلات صغيرة وهو ليس زعيماً من النمط التقليدي.

تتسم سياسة باراك بالغموض والتناقض، ففي الوقت الذي يعتبر نفسه رجل سلام مع العرب، وسياسته هي استمرار لسياسة سلفه إسحاق رابين السلمية، يحدد باراك مواقف صقرية وشروطاً متشددة في السلام، ويؤكد أن القوة الإسرائيلية هي التي أجبرت العرب على الاعتراف بإسرائيل وقبول سياسة السلام.

على المسار الفلسطيني، انتقد باراك اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٣، وامتنع باراك عن التصويت عندما طرح الاتفاق على الكنيست، إلا أنه عاد في أيار مايو ١٩٩٧ وأعلن عدم معارضته قيام دولة فلسطينية، ثم تراجع عن إعلانه واقترح قيام كيان فلسطيني أقل من دولة يرتبط بشكل كونفدرالي مع الأردن، ويقول باراك حول موقفه من اتفاق أوسلو (لقد أيدت على طول الطريق اتفاق أوسلو، والقرار الإستراتيجي المتجسد فيه والذي هو في نظري قرار بالفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أن هذا الاتفاق مع عيوبه كلها يتيح لنا بالتأكيد بمجهود لن يكون سهلاً السعي لمشروع آلون موسع).

وحول الحل الدائم على المسار الفلسطيني يقول باراك إن الحل الدائم يجب أن يشتمل على القدس موسعة وموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، والإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، وعلينا أن نصرّ على عدم مرابطة جيش أجنبي غربي نهر الأردن وعلى أن يكون هناك تنسيق بشأن المياه، وأن

لا يكون هناك تطبيق لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم تطبيق واسع النطاق لهذا الحق في المناطق الواقعة خارج مجال سيطرتنا).

وحول قيام الدولة الفلسطينية قال باراك (إن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة ستعقد كثيراً فرص التوصل إلى اتفاق، إن مطلبنا يجب أن يكون كياناً فلسطينياً أقل من دولة ويتعين علينا أن نأمل بأن ينشأ في الوقت المناسب وبطريقة طبيعية ارتباط كونفدرالي بين هذا الكيان الفلسطيني والأردن). وهذا يعني يضيف باراك إعادة ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية إلى الفلسطينيين وربما كان أكثر قليلاً، وربما أقل قليلاً.

حول التسوية مع الدول العربية يرى باراك أنه لا يجوز بعد الآن وفي أي حال من الأحوال أن نوافق على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإذا كان رابين الزعيم السابق لحزب العمل قد رفع شعار عُمق الانسحاب كعمق السلام مع سوريا فإن شعار باراك هو عمق الانسحاب عُمقاً السلام ونوعية الترتيبات الأمنية. ويقول باراك إنَّ السوريين مستعدون لسلام وفق النموذج المصري، ومعنى ذلك الحصول على جميع أراضي الجولان وتفكيك المستوطنات، وعدم فرض قيود جوهرية على الجيش السوري، وتحقيق التطبيع على مدى جيل من العمر أي ببطء شديد. وهذا النموذج غير كاف من ناحيتنا. أولاً يجب أن نرى ما الذي سيقدمه السوريون من ترتيبات أمنية ونظام إنذار مبكر وتخفيض القوات السورية، والتسويات الأمنية والمتعلقة بالتطبيع، عندئذٍ نجلس ونفكر في ما لدينا من استعداد لانسحاب من الجولان، وفي أي حال لن نوافق على الانسحاب إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

برز التناقض في مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب العمل إيهود باراك بكل وضوح تجاه مسألة الانسحاب من جنوب لبنان، ففي الوقت الذي يدعو فيه باراك إلى التمسك بالجنوب وعدم الانسحاب، وأهميته لأمن المستوطنات الإسرائيلية شمال فلسطين المحتلة، كان باراك يطلق الوعود لانسحاب قواته من الشريط الحدودي المحتل بعد عام من تأليف حكومته، ثم يعود ليؤكد أن هذا الوعد سينفذ ضمن اتفاق مع الحكومة اللبنانية، وإن لم ينفذ هذا الوعد كما قال فلن يحاسبه أحد أمام المحكمة. وقال حول تصوره للتسوية على المسار اللبناني «لا نطمع بكيلو متر مربع واحد في لبنان، ولكن يجب علينا أن نبقى هناك «في جنوب لبنان» وتأمين السلام لحين الوصول إلى معاهدة سلام مع الحكومة اللبنانية» يضيف باراك . . . حول الانسحاب من جنوب لبنان من طرف واحد «إن هذه خطوة غير مسؤولة، وتمس بالأمن وستشجع حزب الله والسوريين على زيادة حجم العمليات العسكرية قبل التوصل إلى سلام» وقال باراك لصحيفة هآرتس بعد فوزه زعيماً لحزب العمل عام ١٩٩٧ إن معنى الانسحاب من جانب واحد من لبنان هو التخلي غير المسؤول عن شمال الدولة والمغامرة بحياة المدنيين وتعزيز قوة حزب الله. ويؤكد باراك إن الجيش الإسرائيلي منتشر داخل لبنان فقط من أجل حماية أمن مستوطنات الشمال، وفي اللحظة التي سيتم العثور عليها على طرف لبناني موثوق وفعَّال يستطيع أن يتحمل مسؤولية إيقاف عمليات المقاومة ضدنا، ومسؤولية معالجة مستقبل جيش لبنان الجنوبي «مليشيا أنطوان لحد» بصورة نزيهة، تستطيع إسرائيل أن تسحب قواتها من لبنان على أساس اتفاق متبلور وواضح. لهذا يقول

باراك علينا أن نرفض بشدة فكرة الانسحاب من طرف واحد، لأن ذلك سيعزز شعور حزب الله والسوريين بالقوة. وكشفت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية النقاب عن خطة شاملة يستعد رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك لتطبيقها، وتتعلق بإمكانية انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وقالت الصحيفة أن باراك يعارض بشدة أي انسحاب من طرف واحد من لبنان طالما ليس هناك اتفاق يمنع الإرهاب من الحدود الشمالية مع لبنان.

مواقف رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب العمل الإسرائيلي إيهود باراك ونظرته للسلام مع العرب والذي يدعي أنها تغيرت مع دخول الدول العربية في مفاوضات سلمية مع تل أبيب، لم تخرج عن الموقف الأساس للحركة الصهيونية منذ قيام كيانها فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨، ولم تخرج عن مواقف الأحزاب الإسرائيلية المختلفة. وهذه المواقف وإن تغيرت وتغلفت بجمل سلمية و (حمائمية) لكي تسرق الأضواء وتكسب الرأي العام الدولي، ومن أجل إثبات وجودها في الحياة السياسية الإسرائيلية، فطروحات السلام والتعايش السلمي التي ينادي بها اليوم حزب العمل بزعامة إيهود باراك هي طروحات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي نادت بالسلام والتعايش السلمي على الطريقة الإسرائيلية وضمن شروطها وأهدافها.

الفصل الثاني

باراك والسلام على المسار الفلسطيني

دخلت عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة بعد تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة إيهود باراك زعيم حزب العمل، واستعداد هذه الحكومة تحريك المفاوضات على المسارات المختلفة وفي مقدمتها المسار الفلسطيني، من خلال تنفيذ اتفاق واي ريفر والوصول إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وإذا كان المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي قد واجه العديد من العقبات خلال السنوات الأخيرة، فإن عودة حزب العمل إلى الحكم في إسرائيل، جعل الأطراف الأقليمية والدولية المعنية بقضية الشرق الأوسط أكثر تفاؤلاً بإمكانية إزالة هذه العقبات وتنفيذ الإتفاقات التي كانت قد وقِّعت سابقاً بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، ووضعت هذه الأطراف احتمالات الوصول إلى الحل النهائي للقضية الفلسطينية في عهد باراك وإقامة الدولة الفلسطينية خاصة وأن تنامي (الواقعية عند الجمهور الإسرائيلي أدى إلى تزايد الرغبة في التسوية، وإلى ارتفاع نسبة الإسرائيليين المستعدين للتخلي عن الأراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧، وتزايد الأصوات الإسرائيلية غير المعترضة

على إقامة دولة فلسطينية) وتشعر أن إقامة هذه الدولة سيؤدي إلى حل شامل للصراع في المنطقة.

وكانت قيادة حزب العمل الإسرائيلي من بين الأوساط الإسرائيلية التي لم تعد تعترض على إقامة دولة فلسطينية خاصة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وخاض الحزب حملته الانتخابية عام ١٩٩٢ على أساس برنامج لا يعارض إقامة دولة فلسطينية، كأساس لحل القضية الفلسطينية، إلا أنه وضع ذلك ضمن (إطار أردني فلسطيني بديلاً عن الدولة المستقلة ويكون هذا الإطار على استعداد لتعاون واسع النطاق مع إسرائيل). وأكد البرنامج على رفض حزب العمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وطالب بالإتفاق على حل لكيان فلسطيني (قائم على علاقة إندماجية أو فدرالية مع الأردن وربما إسرائيل ضمن صيغة معينة)، كما أكد البرنامج على إبقاء جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة علاقات اقتصادية وثيقة بين هذا الكيان وإسرائيل، من خلال ارتباط سياسي بين الأردن وإسرائيل والكيان الفلسطيني وتقاسم وظيفي للمسؤوليات والصلاحيات.

ولم تخرج تصريحات قادة حزب العمل عن هذا الموقف العام والأساس للحزب من إقامة دولة فلسطينية، إلا أن هذه المواقف اتخذت أشكالاً وتعابير مختلفة، تتأرجح بين رفضها للدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم معارضتها لإتحاد كونفدرالي مع الأردن ولم تحدد قيادة الحزب شكل هذا الكيان وحدوده وصلاحياته بشكل ثابت ففي وقت كان فيه إسحاق رابين زعيم حزب العمل السابق يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، كان أيضاً يرفض استقلال وسيادة هذه

الدولة، ويضع شروطاً وقيوداً تنفي عنها السيادة ويدعو إلى ارتباط هذه الدولة بإطار كونفدرالي مع الأردن، ويعود إسحاق رابين للتراجع عن موقفه هذا رافضاً الكونفدرالية بين الكيان الفلسطيني والأردن وقال «أنا لا أجد الحل الدائم في الكونفدرالية، لأن الكونفدرالية تتكون من دولتين ذوات سيادة، والذي ينادي بالكونفدرالية بين الأردن والفلسطينيين، يعني أنه ينادي بدولة فلسطينية مستقلة، لذلك أنا أعارض الفكرة».

وجاء في ملحق الاتفاق الائتلافي بين حزبي العمل وميرتس بأن الحزبين يعارضان حتى تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وجاء في الملحق (سنعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني لإقامة إطار فدرالي أو كونفدرالي مع الأردن أو إقامة دولة فلسطينية مجردة من السلاح).

ومن أبرز مواقف حزب العمل أيضاً حول فكرة الكيان الفلسطيني، ما جاء في الإتفاق بين حزب العمل وتكتل الليكود في كانون الثاني ١٩٩٧ حيث أكد الطرفان في اتفاقهما أن الحوار مع الجانب الفلسطيني يجب أن يبقى مفتوحاً لإنجاز اتفاق يؤدي إلى إنشاء كيان فلسطيني تحدد سيادته في المفاوضات النهائية، ويكون هذا الكيان منزوع السلاح وبلا جيش ويؤسس الكيان الفلسطيني قوة شرطة لتلبية حاجات الأمن الداخلي. وليس لأي جيش أجنبي أن يتخذ له مواقع داخل حدود الكيان الفلسطيني، وليس لهذا الكيان أن يوقع أي اتفاق عسكري أو أي اتفاق آخر يهدد أمن إسرائيل ويقول الاتفاق إن التزام الفلسطينيين بهذه الشروط سيؤدي إلى الاعتراف بحقهم في تقرير المصير.

ويرى قادة حزب العمل أن الكونفدرالية هي (نوع من الحكم الذاتي في إطار أردني) فالأردنيون حسب وجهة نظرهم قد يتولون الشؤون الخارجية والأمنية والدفاع، وتكون الضفة الغربية مجردة من السلاح على أن تركز إسرائيل فيها تجهيزات أمنية وتنشر بعض القوات لرصد واحتواء أي هجوم عربي من الشرق، وإعطاء الجيش الإسرائيلي الوقت الكافي للتعبئة. وترتفع أصوات إسرائيلية أخرى تشعر أن قيام مثل هذه الدولة سيؤدي إلى أخطار أمنية وخيمة وستكون بمثابة مرحلة من مراحل استراتيجية عربية وفلسطينية نحو إزالة إسرائيل. لذلك فإن أوساط واسعة في إسرائيل ترى أن قيام دولة فلسطينية مستقلة ولو لفترة وجيزة أمر غير معقول.

وإذا كان قادة حزب العمل يرون أن قيام دولة فلسطينية سيساهم في حل القضية الفلسطينية فإن هذه القيادة تضع شروطاً معقدة لقيامها وفي مقدمة هذه الشروط أن لا تتمتع بالسيادة والاستقلال وأن ترتبط بإطار كونفدرالي مع الأردن. وتضمن عدم عودة اللاجئين، وتجريدها من السلاح وعدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية واتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية إسرائيلية داخلها. وظل خيار الدولة الفلسطينية المستقلة مرفوضاً لدى الأغلبية العظمى من الإسرائيليين، وهذا الرفض يستند لاعتبارات أمنية، وتالياً فإن الإعتراض على قيام دولة فلسطينية لا يرجع إلى التشبث العنيد برقعة معينة من الأراضي أي تمسك (أيديولوجي بفكرة أرض إسرائيل الكبرى).

إذا كان بعض قادة حزب العمل يرى أن قيام دولة فلسطينية ربما يعمل على حل القضية الفلسطينية، ويشرع أبواب الدول العربية

للمشاريع والمخططات الإسرائيلية، إلا أن هذه القيادة تضع لنفسها تصوراً ومفهوماً وشكلاً خاصاً لهذه الدولة، ربما لا ينطبق على المنطق والقانون الدولي لمفهوم الدولة، بل يكون مجرد اسم لكيان يتفق على تسميته (دولة).

لهذا فإن أحداً من قادة حزب العمل وفي مقدمتهم اليوم إيهود باراك، لم يحدد بشكل واضح وثابت أي مستقبل ينتظر الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يحدد بشكل نهائي شكل الدولة الفلسطينية وصلاحيتها وحدودها. . التي يرضى بقيامها الحزب والتي لا تتجاوز بأحسن الأحوال إطاراً كونفدرالياً مع الأردن.

لذلك فإن لمستقبل العلاقات مع الفلسطينيين مفهوماً ووضعاً خاصاً لدى قادة حزب العمل الإسرائيلي يقوم على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولا يمانع من قيام كيان فلسطيني ما يرتبط بإطار كونفدرالي مع الأردن.

وعلى خلفية برامج حزب العمل وقراراته ومواقف قادته وتصريحاتهم، خاصة مواقف زعيمه السابق إسحاق رابين، يحمل زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي إيهود باراك مواقف محددة وثابتة وصقرية في جوهرها وضبابية من خلال تصريحاته، التي تأرجحت بين قبول لهذه الدولة وعدم معارضتها، من خلال إطار كونفدرالي مع الأردن، وبين رافض لها إذا ما أعلنت من طرف واحد، وسيعارض قيام أية دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وبين مؤيد لهذه الدولة إذا ضمنت المصالح الأمنية لإسرائيل وأبقت المستوطنات اليهودية وارتبطت بشكل كونفدرالي مع الأردن.

وأوضح ذلك باراك خلال سنوات نشاطه السياسي والعسكري وقبل نجاحه وبعده في الانتخابات الإسرائيلية، حيث أكد مرات عدة أنه لن يقف في وجه قيام دولة فلسطينية، كما أنه لن يوافق على إعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية وعارض باراك في تصريح آخر فكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقبوله لفكرة كونفدرالية مع الأردن وربما إسرائيل، لأن قيام دولة فلسطينية مستقلة كما قال باراك لن يكون هدفاً إسرائيلياً، وإذا زادت الضغوطات الدولية (يضيف باراك) لقيام مثل هذه الدولة فإن إسرائيل ستفرض عليها قيوداً أمنية وسياسية حفاظاً على مصالح إسرائيل الأمنية، كما قال باراك في تصريح لصحيفة هآرتس قال باراك إن دولةً فلسطينية ذات سيادة كاملة تماماً ستعقد فرص التوصل إلى اتفاق وإن مثل هذه الدولة لن يكوّن تهديداً لوجود إسرائيل، لكنه سينشىء واقعاً ينطوي على نزعة تحرير قومية فلسطينية، كما سيولد سلسلة من المشكلات الأخرى المعقدة جداً. لذلك يقول رئيس الحكومة الإسرائيلية إن مسألة دولتين لشعبين ليست بهذه البساطة، وهي قضية شائكة، ولذلك يجب أن نطالب بأن يكون للفلسطينيين كيانٌ أقل من دولة، وينشأ في الوقت المناسب وبطريقة طبيعية، وإقامة كونفدرالية بين هذا الكيان والأردن.

وخلال سؤال لباراك حول تصوره للحل الدائم أجاب (إن الحل الدائم يجب أن يشتمل على القدس موسعة وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وأيضاً مناطق واسعة من الضفة الغربية وخاصة المرتفعات، ووجود استيطاني في غور الأردن، وفي الأماكن الحيوية وأعالي الجبال).

بذلك يكون باراك قد وضع قيوداً وشروطاً تعجيزية لقيام دولة فلسطينية تفقد هذه الدولة سيادتها وحريتها واستقلالها، وهذه

(الدولة) التي لا يرفض قيامها باراك وقادة حزب العمل الإسرائيلي. لذلك هناك ضرورة لعدم الإفراط بالتفاؤل بعد عودة حزب العمل بزعامة إيهود باراك إلى السلطة في إسرائيل والتصريحات والوعود الحمائمية التي أطلقها قبل حملته الانتخابية الأخيرة وخلالها والتي أشاع فيها جواً من التفاؤل بإمكانية تحريك عملية السلام في المنطقة وتطبيق الاتفاقات التي وقعت سابقاً مع الجانب الفلسطيني، ثم إن التفاؤل بقيام دولة فلسطينية مستقلة أمر غير محتمل في ظل حكومة باراك أو غيرها من الحكومات الإسرائيلية التي لا يمكن لها أن توافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في ظل موازين القوى الحالية التي تميل لمصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أشهر قليلة على استلام باراك السلطة في إسرائيل، فإن وعوده السابقة تحتاج اليوم إلى الكثير من الإمعان.

الفصل الثالث

باراك والسلام في القدس

دأبت القيادة الصهيونية منذ منتصف القرن التاسع عشر على تحقيق أهدافها في احتلال القدس وتحويلها إلى عاصمة أبدية للدولة العبرية. وسعت الحركة في سبيل ذلك إلى تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتشجيع المهاجرين للاستيطان والسكن في القدس، وقدمت لهم كل المساعدات التي تسهل لهم ذلك. ومنذ نكبة العرب في فلسطين وأحتلال الجزء الغربي من مدينة القدس عام ١٩٤٨، وحتى يومنا هذا، لم تتوقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن تنفيذ مشاريعها الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة وطمس هويتها وإلغاء معالمها. وتبنت هذه الحكومات سياسة منهجية واحدة وثابتة تجاه القدس لضمان وحدتها عاصمة لكيانهم.

وفي سبيل ذلك أيضاً أتخذت جملة من القرارات وقامت بالعديد من الإجراءات منها:

- اتخاذ قرارات وإجراءات حكومية وافق عليها الكنيست بضم القدس إدارياً وسياسياً للدولة العبرية وإعلانها عاصمة لها.
- مصادرة أراضي السكان العرب والإستيلاء على منازلهم وممتلكاتهم وأتباع سياسة تعسفية وإرهابية بحقهم.

- بناء المستوطنات والوحدات السكنية للمهاجرين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين في أوقات مختلفة، وتشجيعهم ومساعدتهم للاستيطان في القدس.
- فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب ومنعهم من القيام بأي عمل أو نشاط ثقافي أو سياسي أو روحي.

واستعملت سلطات الاحتلال قوتها وفرضت قوانينها منذ اللحظات الأول للإحتلال.

وللأسف فإن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ورغم عدم إشارة هذه الاتفاقيات لتصور الطرفين حول مستقبل القدس فأن هذه الاتفاقيات رسَّخت بشكل نهائي تقسيم القدس لدى الطرف الفلسطيني وثبتت الحديث حول القدس العربية، بما يدل على القدس القديمة داخل السور القديم.

فأين هي مدينة القدس العربية؟

أولاً: ليست هناك قدس عربية وقدس غير عربية، ولم يذكر التاريخ ذلك، القدس منذ فجر التاريخ هي مدينة واحدة عاش فيها أبناؤها من طوائف مختلفة كما في كثير من مدن العالم. والقدس هي المدينة الجبلية التي تقع وسط فلسطين وعمرها حوالى أربعين قرناً وترتفع مائتين وخمسين متراً عن سطح البحر الأبيض المتوسط وتبعد عن ساحله اثنين وثلاثين ميلاً وعن البحر الميت ثمانية أميال وبلغت مساحتها عام ١٩٤٨ حوالي ثلاثين ألف دونم.

وعرفت هذه المدينة عبر التاريخ بعاصمة فلسطين. بنى اليبوسيون (وهم قبائل عربية جاءت من الجزيرة العربية مع أقربائهم من القبائل الكنعانية والفينيقية) مدينة القدس سنة (٤٠٠٠ قبل

الميلاد) وكان اسمها يبوس ثم سميت يروسالم أو أيروشالم منشأ الإله سالم أورشالم في زمن الكنعانيين ومنها اشتق العبرانيون اسم أورشليم وأطلق عليها الغرب جيروزالم.

احتفظ اليبوسيون بمدينة القدس إلى أن استولى عليها الملك داوود أحد ملوك الطائفة اليهودية الذي جاء مع بعض أبناء طائفته من مصر عبر صحراء سيناء، وبعد هجرة قبائل إسرائيل من مصر باتجاه فلسطين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وبلغت مملكة إسرائيل ذروتها في عهد ابنه سليمان ٩٧٠ ـ ٩٣٠ ق.م وبعد وفاة سليمان انقسمت المملكة إلى مملكتين منفصلتين هما إسرائيل ويهودا التي جعلت القدس عاصمة لها ثم قضى الآشوريون على مملكة إسرائيل سنة ٧٢٠ قبل الميلاد وعام ٥٧٨ دمر البابليون مدينة القدس وهيكل سليمان، وعندما تغلب كورش ملك فارس على بابل سنة ٥٣٨ ق.م تحرر أبناء الطائفة اليهودية وعاد منهم أربعون ألفاً إلى فلسطين وأعيد بناء الهيكل.

نلاحظ من كل ذلك ما يلي:

- **أولاً**: أن أول من بنى وسكن أرض فلسطين ومدينة القدس هم القبائل العربية التي جاءت منذ فجر التاريخ من الجزيرة العربية.
- **ثانياً**: أن أبناء الطائفة اليهودية نزحوا إلى فلسطين مع الملك داود من مصر عبر صحراء سيناء.
- **ثالثاً**: أن اليهود ليسوا شعباً موحداً ولا قومية، بل هم طائفة دينية يعيشون في دول العالم وكذلك في فلسطين كما هم أبناء الطوائف الأخرى.

نحدد ذلك لأننا لا نستطيع أن نرى قضية القدس خارج هذا الإطار التاريخي والجغرافي رغم ما قامت به الحركة الصهيونية بالتعاون مع الإحتلال البريطاني وما قامت به الحكومات الإسرائيلية من مصادرة للأراضي وبناء المستوطنات وفرض سياسة الأمر الواقع برعاية أمريكية.

منذ أواخر القرن التاسع عشر وتفاعل عوامل دولية ترافقت مع التقاء المصالح وإنشاء الحركة الصهيونية، وأصبح ذلك طموحاً دينياً عنصرياً لليهود الذين قادتهم الحركة الصهيونية ضمن مشروعها العدواني.

وتوالت موجات الهجرة اليهودية من دول العالم إلى فلسطين، ونالت القدس القسم الأكبر من هؤلاء المهاجرين بحجة زيارة الأماكن المقدسة. وسرعان ما استوطنوا في المدينة بدوافع دينية كانت الحركة الصهيونية العالمية تقوم بتمويلها وتشجعها.

وبدأ العمران والبناء يمتد خارج سور المدينة على أراض عربية تم الاستيلاء عليها أو مصادرتها وامتدت المباني والأحياء لتصل إلى القرى المجاورة وإلى جبل المشارف شمال القدس وجبل القطمون وجبل المكبر جنوبها ورغم هذا التمدد فإن السكان العرب من الطائفتين المسيحية والإسلامية يملكون ٢٥ ألف دونم من مساحة المدينة عام ١٩٤٨ واليهود رغم مساعدة الحركة الصهيونية للمهاجرين كانوا يملكون ٥ آلاف دونم. ونتيجة تمدد العمران والبناء بدأت مدينة القدس تبدو كأنها قسمان كأي مدينة في العالم، القسم الحديث الغربي الذي شهد نشاطاً عمرانياً ملحوظاً بسبب تدفق المهاجرين والمساعدات التي كانت وما زالت تقدم لهم للبناء،

والقسم الشرقي القديم داخل السور التاريخي الذي كان يكتظ بالسكان العرب. عام ١٩٤٨ تمكنت القوات الإسرائيلية، بمساعدة غربية مباشرة من احتلال مساحات واسعة من أرض فلسطين واحتلال ٧٠٪ من مساحة أراضي القدس، أما المدينة القديمة فبقيت بيد العرب. وهكذا أصبح تقسيم المدينة واقعياً وحققت القيادة الصهيونية بعضاً مهمّاً من أحلامها في السيطرة على أراضي القدس وأخذت تعمل بكل قدراتها وإمكاناتها من أجل تهويد هذا الجزء من المدينة ومصادرة الأراضي وطرد السكان العرب وبدأت القيادات الإسرائيلية في وضع الخطط والبرامج لتشجيع اللاجئين اليهود للاستيطان في القدس وتقديم المساعدات لهم تفوق تلك التي تقدم لليهود في غيرها من المناطق الفلسطينية.

واكتمل الحلم الصهيوني في السيطرة على المدينة المقدسة بعد عدوان يوليو حزيران ١٩٦٧، فاحتلت القوات الإسرائيلية القسم الشرقي للمدينة وتابعت سياستها التعسفية والاستيطانية ومصادرة الأراضي في هذا القسم كما فعلت في غرب القدس بعد عام ١٩٤٨. ومنذ الساعات الأولى للاحتلال عام ١٩٦٧ قامت السلطات الإسرائيلية بإجراءات منظمة من أجل تهويد الجزء الشرقي وضمه إلى الجزء الغربي وإعلان المدينة عاصمة موحدة للدولة العبرية. وفي ١٩٦٧/٦/١١ اتخذت الحكومة قراراً بضم القدس الشرقية وطلب ليفي اشكول رئيس الحكومة آنذاك من وزير المال الإسرائيلي تخصيص مبالغ مالية طائلة لسياسة الاستيطان في القدس، وكلف نائب المدير العام لوزارة الإسكان وضع خطة تهدف إلى نقل أكبر عدد ممكن من اليهود إلى المدينة بأسرع وقت، ومن أجل الإسراع

في تحقيق هذه الغاية صادرت سلطات الاحتلال الأراضي وطردت السكان وصادرت المنازل العربية.

وفي الخامس عشر من يونيو ١٩٦٧، أي بعد أيام قليلة من السيطرة على القدس الشرقية وقف الحاخام شلومو غورين حاخام الجير الإسرائيلي آنذاك مع الجنود الإسرائيليين قرب الحائط الغربي للحرم القدسي وأقاموا معاً شعائر الصلاة اليهودية وأعلن شلومو خلالها «أن حلم الأجيال اليهودية قد تحقق في القدس ولن يتراجعوا عنه».

وجاء قرار الحكومة بضم الأحياء الشرقية في القدس في ٣٠/٧/١٩٨٠ ووافق الكنيست على هذا القرار في ١٧/٨/١٩٨٠ والذي جاء فيه:

- القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل.
- القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.
- تحفظ الأماكن المقدسة من انتهاك حرمتها من كل مساس أو من أي شيء يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.
- ستحرص الحكومة على تطوير القدس وإزدهارها ورفاهية سكانها.
- تعطى القدس أفضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من أجل تطويرها في المجالات المختلفة.

واستمرت السياسة الإسرائيلية تجاه مدينة القدس في كل مراحل احتلالها منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ولم تلتزم يوماً بقرارات الشرعية الدولية حول القدس ولم تحدث دعوات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة (التي تعد بالعشرات) رادعاً لتل أبيب لوقف إجراءاتها وسياستها في المدينة وحرصت القيادات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، اليمينية كما يصفها البعض وغير اليمينية والتي تبدو مختلفة حول بعض القضايا الداخلية أو بعض قضايا الصراع والتسوية مع العرب، حرصت على أن تكون مواقفها موحدة وثابتة حول مدينة القدس ومستقبلها وهي تتفق جميعها على ضرورة تهويد المدينة وطرد سكانها العرب والتمسك بها موحدة عاصمة لإسرائيل، لهذا فإن مشاريع الإستيطان وإجراءات التهويد كانت وما زالت تتم بوصفها عملاً من أعمال السيادة الإسرائيلية، وإذا كانت الحكومات الإسرائيلية قد خففت من اندفاعها في بناء المستوطنات في بعض مناطق الضفة وقطاع غزة بعد اتفاقيات أوسلو إلا أن مشاريع الاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي تزايد بشكل ملحوظ في مدينة القدس وضواحيها، ولم تلتزم هذه الحكومات بأي قرار أو توصية دولية وهي كثيرة وتدعو إلى وقف الاستيطان ووقف الإجراءات الإسرائيلية في شرق القدس. وتعطي تل أبيب الحجج والمبررات لذلك فإن إتفاق أوسلو لم يلزمها بالحفاظ على الوضع القائم ولم يمنعها من المساس به ولم يفرض على تل أبيب تجميد مخططاتها في المدينة خلال المرحلة الانتقالية وتالياً فإن مستقبل القدس حسب الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي مرهون بمفاوضات الحل النهائي، وهذا ما يعطي مبرراً لسلطات تل أبيب لتستمر في بناء وتوسيع المستوطنات حول القدس وداخلها.

واستمرار الحكومة الإسرائيلية بممارساتها بفرض سياسة الأمر الواقع يجعل مفاوضات الحل النهائي (إذا ما التزمت بها تل أبيب) مفاوضات صعبة لا يستطيع المفاوض الفلسطيني أن يحقق شيئاً خاصة في ظل التشرذم العربي المرشح للاستمرار، وأيضاً في ظل وجود المفاوض الفلسطيني وحيداً على طاولة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي الذي سيبدو أكثر قوة وسيطرة، ولن يكون ما هو موجود على أرض الواقع لمصلحته فحسب بل وستكون شروط المفاوضات لمصلحته أيضاً. وهذا ما يجعل الحلم الفلسطيني والعربي لتحقيق سلام عادل يعيد للفلسطينيين والعرب (المسلمين والمسيحيين) حقوقهم في القدس ضرباً من الخيال.

ولا مجال هنا للعودة إلى التاريخ القريب فالكل أصبح يقرأ جيداً ويتابع الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء حول ما يجري في القدس منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى اليوم، الكل أصبح يعلم عدد المستوطنات التي بنيت وعدد المستوطنات التي تم توسيعها، الجميع يسمع يومياً عن مصادرة الأراضي وهدم المنازل واحتلال الأحياء في القدس من قبل يهود من جنسيات مختلفة.

إن المخطط الذي يستهدف القدس هو المخطط الذي يستهدف كل الوطن والعدو الإسرائيلي لا يجزىء مخططاته، بل يجعلها حلقات متصلة يسعى لتحقيقها رويداً رويداً. ولكن من الضرورة أن يشار إلى أن المخطط اليهودي تجاه القدس يزداد اندفاعاً وقوة أمام أعين العرب والعالم وهذا المخطط يحتل مكانة مركزية في مخططات الاستيطان أولاً باعتبارها عاصمة لدولتهم كما يدعون، وثانياً لفرض وقائع على الأرض يصعب تجاوزها.

وقد سار النشاط الاستيطاني في القدس منذ ١٩٦٧ باتجاهين: الأحزمة والبؤر.

استهدف الاتجاه الأول تركيز أعداد كبيرة من المستوطنين حول القدس، أما الثاني فقام على أساس اختراق استيطاني داخل البلدة القديمة وهذا ما رأيناه عملياً وتقوم منظمات صهيونية أبرزها عطيرات كوهانين ـ عطيرات ليوشباه ـ وشومونيم المدعومة من الحكومة ووزارة الإسكان بممارسات وأعمال استفزازية ضد العرب تهدف إلى ترحيلهم وإزالة الطابع العربي للبلدة القديمة واستيطان اليهود، والاستيطان حول القدس يتم تحت شعار إقامة مشروع القدس الكبرى، وقد برز هذا المشروع بعيد احتلال القدس الشرقية وصدور قرار حكومي بتوسيع منطقة صلاحية بلدية القدس ثلاثة أضعاف تقريباً لتشمل ١١٠ آلاف دونم من ضمنها من مدن بيت ساحور، بيت لحم، بيت جالا وقراها المجاورة. وقد حققت سلطات الاحتلال اختراقات عديدة في هذا المجال واستطاعت زرع نقاط استيطانية من بينها مستوطنة معالية أدوميم وهي أكبر مستوطنات الضفة ويستوطن فيها الآن حوالي ١٤٠ ألف مستوطن يهودي. وحققت السلطات الإسرائيلية خطوات عملية كبيرة لمحاصرة القدس بالمستوطنات وأقامت ثلاثة محاور استيطانية.

- **الطوق الأول**: ويهدف إلى محاصرة البلدة القديمة داخل السور ومحاصرة الأحياء العربية المجاورة تمهيداً لتفتيتها وإخلالها من سكانها.
- **الطوق الثاني**: يقع على الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة القدس ويتألف من الأحياء السكنية القلاعية التي تتخذ شكل

القوس وتحيط هذه الأحياء بالقدس الشرقية من الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية ويستكمل هذا الطوق الحصار الاستيطاني حول المدينة.

● **الطوق الثالث**: أقيم في إطار مشروع القدس الكبرى الذي خططت له لجنة هندسة إسرائيلية ويهدف إلى ضم مساحات جديدة من الأراضي لبلدية القدس تتراوح ما بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ كيلو متر مربع.

وجاءت النشاطات الاستيطانية في جبل أبو غنيم استكمالاً لهذه المخططات وحلقة من حلقاتها، ولا بد من الإشارة إلى الخطة الإسرائيلية لإقامة مستوطنة (هارحوما) أو (بسغات شموئيل) على جبل أبو غنيم خطة تهدف لبناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية على أراضي مساحتها ١٩٩٢ كيلو متر مربع تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين خلال السنوات الماضية وستستوعب هذه المستوطنة حوالي ٣٥ ألف مستوطن يهودي. وهناك خطة أخرى لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم وخطة للاستيطان على طول الخط الأخضر واختراق القدس القديمة. لم يعد خافياً على أحد خاصة على المراقبين لتطورات الأحداث في القدس ومستقبلها بأن هذه المدينة في خطر، وإذا كان هذا الخطر هو جزء من الخطر الذي يهدد كل الوطن، فإن للقدس مكانتها وموقعها المميز لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين في العالم. إن ما يجري في القدس اليوم يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية ماضية قدماً نحو تنفيذ مخططاتها وأن اتفاقيات التسوية وإنهاء حالة الحرب لم تمنع تل أبيب من مواصلة هذه المخططات كما أن ما يجري، وبهذه السرعة والقوة، يؤكد أن

الإجراءات الإسرائيلية لا يردعها قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحـدة أو مجلـس الأمـن. إن طـريقـاً آخـر يجـب أن يسلكـه الفلسطينيون والعرب والمسلمون وبه يوقفون الخطر الداهم، وبه يستعيدون حقوقهم ويرفعون من شأنهم وكرامتهم.

الفصل الرابع

سياسة باراك الاستيطانية

ينظر حزب العمل الإسرائيلي وقادته إلى عمليات الاستيطان ومشاريعها في الأراضي العربية المحتلة باعتبارها مسألة حيوية للدولة العبرية وأمنها، ويربطها بمقتضيات الأمن الاستراتيجي، لذلك فقد كان حزب العمل من أكثر الأحزاب الإسرائيلية الداعية والداعمة لمشاريع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وفي حديث لديفيد بن غوريون حول أهمية الاستيطان في مشروع بناء الدولة: «ما لم توسع رقعة الاستيطان لليهودي للأرض، فإن مساعينا السياسية مع بريطانيا، مهما كانت فعالة، ستنتهي إلى لا شيء»، أما إيغال آلون فقد شجع مشاريع الاستيطان لأن «إقامة المستوطنات هي الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الإسرائيلي حقيقة معترف بها في الأراضي التي نسيطر عليها «أضاف آلون» على كل مستوطنة يهودية أن تمثل قلعة ويجب أن تتوفر الحماية للعاملين في إقامة المستوطنات».

وبذلك بني حزب العمل سياسته الاستيطانية على عدة ركائز أهمها الأيديولوجي، والأمني، والسياسي، والديمغرافي، على الصعيد الأيديولوجي. لم يختلف في مواقفه من مسألة الاستيطان عن بقية الأحزاب الإسرائيلية، من حيث اعتبار الاستيطان في «أرض

إسرائيل» حقاً طبيعياً ومشروعاً لكل يهودي، ولا يحق لأي جهة كانت أن تمنعه من ذلك تحت أية حجة من الحجج.

ومن الناحية الأمنية، ارتكز حزب العمل في سياسته إلى فكرة أحزمة من المستوطنات على امتداد الحدود مع الدولة العربية المجاورة، لتشكل عازلاً أمنياً بين مراكز تجمع المستوطنين والمناطق العربية، وتشكل أيضاً مخافز إنذارية متقدمة. ولوحظ من خلال مشاريع حزب العمل للاستيطان أو من خلال ما قامت به الحكومة خلال حكم الحزب (٦٧ ـ ٧٧) التركيز على استيطان المناطق القريبة من الحدود لتعزيز قدراتها الدفاعية، وتكون بمثابة حصون قوية تحمي الحدود، وتشكل «خطاً دفاعياً يعمل على وقف أي هجوم مفاجىء». وقد ذكر إيغال الون الذي وضع المخطط الاستيطاني العام لحزب العمل خلال حديثه حول أهمية المستوطنات من الناحية الأمنية «أن مسألة الاستيطان في المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هي إحدى الوسائل المهمة في صراعنا السياسي على مسألة تشكيل حدود إسرائيل». ورأى إسحاق رابين «أن التغييرات على الحدود يجب أن تكون حسب مقتضيات الأمن»، وركّز على أهمية المستوطنات في حماية الحدود فقال: «إن للمستوطنات دوراً استراتيجياً في تقوية الأمن وهي تقدم أساساً ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام والحدود الآمنة التي يمكن الدفاع عنها. وإن هدف الاستيطان تجديد وتوسيع الحدود التي يمكن الدفاع عنها».

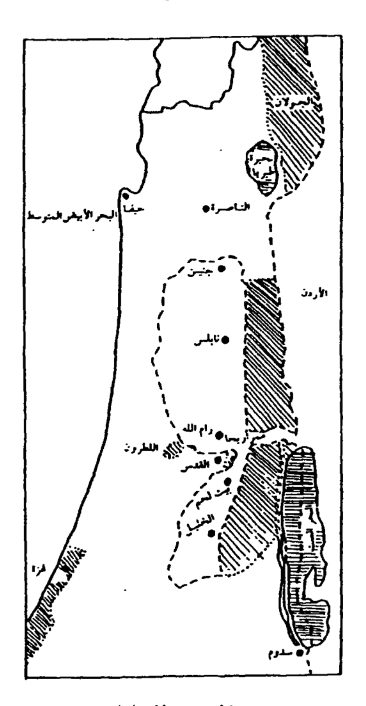
أما إسرائيل غاليلي، رئيس لجنة الاستيطان في حزب العمل، فقال في تعليق له حول هذا الموضوع «إن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية ضرورة أمنية. والاستيطان الإسرائيلي في هذه المناطق

قد قطع الطريق أمام المدافع الأردنية الموجهة إلى إسرائيل». وأعلن حزب العمل في إحدى بياناته «أنه لا يكتفي ببناء تلك المستوطنات في إطار الحل السياسي الذي يمكن التوصل إليه، بل يطالب بضم تلك المناطق الاستيطانية إلى دولة إسرائيل وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية».

كل ذلك يقدم الدليل الواضح لأهمية مشاريع الاستيطان في سياسة حزب العمل منذ ولادته وحتى الآن خصوصاً في ضرورة هذه المستوطنات في المجالات الأمنية والدفاع.

ومنذ عام ١٩٦٧ وخلال النشاطات الاستيطانية التي بدأت تقام في الأراضي العربية المحتلة، طرح حزب العمل عدة مشاريع استيطانية أهمها: مشروع آلون في ١٣ تموز يونيو ١٩٦٧ ومشروع غاليلي ١٩٧٣،

مشروع الون



مناطق تضم لإسرائيل

المصدر: المركز الجغرافي الأردني، مديرية المساحة العسكرية، قضية فلسطين في خرائط (عمان: [المركز]، ١٩٨٣).

مشروع حزب العمل الانتخابي:

خلال انتخابات الكنيست الإسرائيلية التي جرت في سنوات مختلفة، كان حزب العمل يطرح برنامجه الذي يدعو إلى التسوية السلمية مع العرب على أساس توفير الضمانات الأمنية لإسرائيل من خلال حدود أمنية معترف بها من قبل الأقطار العربية ويكون الحد الشرقي لإسرائيلي نهر الأردن: وفي برنامج التسوية الذي يطرحه الحزب «لا عودة إلى الحدود التي كانت قائمة قبل حرب ١٩٦٧. وتبقى القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل. كما تضم إسرائيل مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة». وتحصل إسرائيل بموجبه على شريط بعرض ١٠ كلم على طول نهر الأردن. وتؤكد برامج حزب العمل الانتخابية المختلفة على ضرورة تشجيع مشاريع الاستيطان، وتطوير المستوطنات وتوسيعها، وعدم إخضاعها للمساومة تحت أي ظروف من الظروف وتشجع على إقامة المشاريع الاستيطانية الاستراتيجية في غور الأردن ومحيط القدس وتلالها ومدينة غزة والجولان، مع التأكيد على عدم تفكيك هذه المستوطنات في أية تسوية مع العرب.

ومن خلال المشاريع التي قدمها قادة حزب العمل، أو المشاريع الأخرى التي قدمها الحزب في برامجه الانتخابية، يمكن القول إن سياسة حزب العمل الاستيطانية كانت تعطي الأهمية للمواقع الآتية: القدس، الجولان؛ المناطق المحاذية لنهر الأردن (غور الأردن) والمرتفعات الجبلية.

ـ رحبت بعض الأوساط المهتمة بمسيرة التسوية العربية الإسرائيلية بوصول حزب العمل بزعامة إسحاق رابين إلى السلطة في إسرائيل على أساس أن ذلك «سيدفع عملية السلام قدماً»، وأن حزب

العمل سيوقف عمليات الاستيطان؛ وسيبدي رغبة أكبر في الالتزام بالمناشدات الدولية التي تدعوا إلى إزالة كافة العقبات أمام المفاوضات.

إلا أن حزب العمل ورئيسه إسحاق رابين كشف عن برنامجه السياسي مبكراً؛ الذي أعلن فيه موقفه من الاستيطان «لن تقام مستوطنات جديدة، ولن تكثف مستوطنات قائمة في المناطق باستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن» و «سيجمد بناء المستوطنات لمدة عام واحد» فقط. وجاء في النقاط البرنامجية لحكومة رابين أن الحكومة تعتبر «الاستيطان بكل صورة مشروعاً قيماً يجب تدعيمه وترسيخه وتنتهج الحكومة سياسة زراعية واقتصادية يعيد للاستيطان قدرته على مواجهة المشاكل الخاصة التي تجابهه».

وفي خطاب ألقاه إسحاق رابين في ١٣/٧/١٩٩٢ أمام الكنيست بعد توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية، «أن مجرد كون هذه القضية (الحكم الذاتي) محل نقاش الآن يثير حتماً بعض المخاوف لدى أناس من شعبنا اختاروا الاستيطان في يهودا والسامرا وقطاع غزة وأني في هذه المناسبة اطلعكم على أن الحكومة ستكون مسؤولة بفضل قوات الجيش وغيرها من قوى الأمن على أمن سكان يهودا والسامرا وقطاع غزة وسلامتهم». إلا أن هذه التطمينات والتصريحات المتتالية من قبل حكومة رابين وحزب العمل، لم توقف حالة التململ التي تولدت لدى أوساط إسرائيلية مختلفة وخاصة المستوطنين الذين استوطنوا في مناطق الضفة والقطاع والجولان بسبب وعود إسحاق رابين أمام الرأي العام العالمي لوقف بناء المستوطنات ولو بشكل مؤقت، وبدأت تتوافد إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء وفوداً مختلفة تدعو رابين للعودة عن سياسته القاضية بوقف بناء المستوطنات.

قام حزب العمل وبأسلوبه المعهود بالتوفيق بين ما التزم به أمام الرأي العام العالمي، وبين ما يؤمن به ويسعى لكسب تأييد المستوطنين على أساسه وهو الاستمرار في بناء المستوطنات، حيث قام بمحاولة للخروج من هذا المأزق عن طريق تقسيم المستوطنات في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى نوعين:

- **مستوطنات أمنية**: وهي مستوطنات ضرورية (كما ذكرت أوساط رابين) في ظل عدم الوصول لاتفاقات موقعة بين الحكومة الإسرائيلية والحكومات العربية.

- **مستوطنات سياسية**: وهي المستوطنات القائمة أو التي تنوي إسرائيل إقامتها حول المناطق السكنية الفلسطينية وذكرت مصادر حكومة رابين أنها ستوقف بناء وتطوير هذه المستوطنات كبادرة حسن نية وتسهيلاً لعملية المفاوضات.

واستطاعت حكومة إسحاق رابين التحايل على المجتمع الدولي والإفلات من الضغوط الدولية لوقف بناء المستوطنات عن طريق التخفيف من بناء المستوطنات الجديدة وتوسيع وتطوير المستوطنات القديمة. ومصادرة الأراضي المجاورة لها والسيطرة على أملاك الفلسطينيين ومصادرتها من شقق وأراضي. وإذا كان بناء المستوطنات الجديدة قد ضعف في عهد حكومة حزب العمل بعد نجاحها في الانتخابات في حزيران ١٩٩٢، إلا أن المستوطنات القديمة شهدت بناء وتشيداً للوحدات السكنية بشكل ملحوظ من أجل استيعاب آلاف المهاجرين القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وأثيوبيا. وذكرت مصادر رسمية إسرائيلية أن الحكومة

الإسرائيلية؛ حددت مبلغ مليار دولار ونيف من الميزانية العامة لعام ١٩٩٣؛ وذلك لبناء المستوطنات والوحدات السكنية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وأن الحكومة ستحدد مبلغاً لاستكمال بناء أحد عشر ألف مسكن للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء شبكة طرق ومرافق في هذه الأراضي. وواصلت حكومة رابين بناء ٨٧٨١ وحدة سكنية في المناطق المحتلة؛ وبناء ١٦٨٦ وحدة سكنية في منطقة القدس الكبرى خاصة في مستوطنات افرات وبيتار ومعالية أوميم. وفي مناطق أخرى .

استلم إيهود باراك زعيم حزب العمل الإسرائيلي رئاسة الحكومة الإسرائيلية منتصف العام ١٩٩٩، مطلقاً الوعود بتحريك عملية السلام في المنطقة ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، التي يعتبرها الفلسطينيون عقبة في وجه عملية السلام وبناء الدولة الفلسطينية وأكد إيهود باراك، عن استعداده لانتهاج سياسة استيطانية جديدة تختلف عن سياسة زعيم تكتل الليكود السابق بنيامين نتنياهو.

إلا أن باراك وبعد تأليفه الحكومة الإسرائيلية أثبت أن سياسته الاستيطانية لا تختلف في الجوهر والمضمون عن سياسة سلفه بنيامين نتنياهو الذي يعتبر من أكثر القادة الإسرائيليين تشدداً.

وقد حاول خداع الفلسطينيين وباقي العرب والعالم بإخفاء أهدافه وخطته الاستيطانية وراء وعود كاذبة ومخادعة، من خلال قراره بإخلاء ١٥ بؤرة استيطانية من بين ٤٢ مستوطنة أقيمت دون ترخيص من الحكومة بالضفة الغربية، وبهذا القرار عاد باراك محاولاً خداع الرأي العام العربي والدولي بأنه تقدم خطوة كبيرة في طريق التنازلات. وأعلن باراك عن الاستمرار بسياسة سلفه زعيم حزب

العمل السابق إسحاق رابين من خلال تقسيم أنواع المستوطنات إلى قانونية أو غير قانونية وأمنية وغير أمنية. وأياً تكن التسميات التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية على هذه المستوطنات فمن الواضح أن أخطر ما في هذا القرار أنه يحاول أن يعطي شرعية للمستوطنات الأخرى التي تزيد في الضفة الغربية عن ٣٠ مستوطنة ويعتبر هذه المستوطنات خطأ أحمر لا يمكن التفاوض حوله مع الطرف الفلسطيني إضافة إلى ذلك فإن جميع التقارير تشير إلى استمرار حكومة باراك ببناء وتوسيع المستوطنات خاصة في مستوطنة إيتمار في محافظة نابلس التي يسكنها المستوطنون المتطرفون الراغبون في وضع أيديهم على أكبر مساحات ممكنة على الأراضي قبل انسحاب القوات الإسرائيلية من مناطق في الضفة، كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة باراك عن إقامة ٣٨٠٠ وحدة سكنية استيطانية وذلك بعد تسلم باراك الحكومة. وهو ما يؤكد أن إيهود باراك يواصل سياسة الاستيطان بوتيرة أسرع من نتنياهو.

ولا شك أن إعلان باراك عن استعداده لإزالة بعض المستوطنات «غير القانونية» هو بالطبع نوع من الخداع، وبذلك يتمسك باراك بنظرية (الكتل الاستيطانية) التي كان رابين قد أطلق عليها (المستوطنات الأمنية التي لا ينبغي التنازل عنها). ومن المعروف أن الضفة الغربية تضم ١٥٠ مستوطن وتتكون هذه المستوطنات في أربع كتل استيطانية كبيرة: الأولى من غرب السامرة وحتى مستوطنتي أرئيل وتبوح. والثانية: شمال شرق اللطرون حيث تتكاثف أعمال البناء حالياً في مستوطنة جعفت يهودا التي ضمت إلى مستوطنة كريات سفر التي يقطنها المتطرفون اليهود المعروفون

بالحرديم. والثالثة: في منطقة القدس الكبرى، وفي وسطها المستوطنتان الكبيرتان (معالية أدوميم وجعفات زئيف). أما الكتلة الاستيطانية الرابعة: فهي (جوش عيسون، جنوب غرب بيت لحم).

أما النوع الآخر من المستوطنات وهي كتل صغيرة تقع في منطقة رام الله وفي وسط وشمال السامرة، وجبل الخليل، وتشكل المواقع الاستيطانية ثلاثة أحزمة رئيسية تقسم الضفة طوليا إلى ثلاث شرائح، الشريحة الأولى: وتمتد بطول غور الأردن على امتداد الجانب الغربي لنهر الأردن، والشريحة الثانية: أقيمت على امتداد المرتفعات الشرقية للضفة، وتمتد من الجنوب الشرقي لبيت لحم على سفوح المرتفعات المطلة على غور الأردن، وحتى بيسان شمالاً. أما الشريحة الثالثة من المستوطنات: فهي تمتد من القدس جنوباً وحتى جنين شمالاً بمحاذاة الخط الأخضر. وتتقاطع هذه الأحزمة الطولية من المستوطنات عرضياً مع تكتلات استيطانية أخرى تقسم الضفة إلى شطرين منفصلين، أحدهما شمال القدس الكبرى، والشطر الآخر يشمل القدس الكبرى والمنطقة جنوبها. وبذلك أصبح الفلسطينيون محاصرين في ثلاث مناطق هي: نابلس، رام الله، والخليل. تفصلهم الكتل الاستيطانية في (أرئيل)، (القدس)، (مجمع عسيون)، وقد أضيف إلى هذه الأحزمة ذراعان استيطانيان، يمتد أحدهما داخل الخط الأخضر ويشمل ٥٤ مدينة وقرية، وثانيهما يشمل ٤٥ مدينة وقرية تمتد من (قباطية) وحتى (باقة الشرقية) وعدد من قرى لواء جنين.

أما القدس فقد أصبحت محاطة بحزامين من المستوطنات، بحيث تتحول في المستقبل إلى عاصمة كبرى (متروبوليتان) تتلاحم

فيها مدينة القدس في مدينتي رام الله في الشمال، وبيت لحم في الجنوب، ومستوطنات (أريحا) في الشرق، و (مجمع عيسون) الاستيطاني في الغرب، وبحيث يقفز عدد اليهود في القدس من ١٥٥ ألفاً حالياً إلى ٧٥٠ ألفاً في عام ٢٠١٠، وذلك بعد توسيع مستوطنة (معالية أدوميم) لتضم ٦٥ ألف يهودي بدلاً من ١٧ ألفاً حالياً، وتوسيع «جعفت زئيف» لتضم ٤٢ ألف يهودي بدلاً من ٨٢٠٠ حالياً، كذلك «جوش عسيون».

ويمكن اعتبار أن الأراضي المقام عليها كتل استيطانية كبيرة شرق الخط الأخضر ضُمت فعلاً إلى إسرائيل، وبذلك تكون الضفة الغربية قُسمت فعلاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وما تبقى هو فقط الإعلان عن ذلك رسمياً. ويكون قد تحقق هدف شارون الذي أعلنه وهو: «قطع المناطق الفلسطينية طولياً وعرضياً من أجل حبس الفلسطينيين في أحياء ضيقة أو جزر صغيرة في بحر من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بإحاطة كل مدينة عربية بحزام من المستوطنات حتى يصبح من الممكن في أي وقت فرض الحصار عليها وتجويعها حتى يتم إخضاعها). وهو تطبيق دقيق لسياسة سابقة اتبعتها حكومة جنوب إفريقيا العنصرية في الماضي لاحتواء السكان السود في أحياء مغلقة أطلق عليها (بنتوستان) تضم قبائل (البنتو)، حيث كانت تدير هذه القبائل أمور حياتها تحت نظام الحكم العنصري الذي كان يحيط بها من كل جهة.

تؤكد خطة باراك المستقبلية للاستيطان على مفهوم جديد هو (الاستيطان المديني)، بمعنى تحويل المستوطنات إلى مدن صغيرة يتوفر فيها مخزون كبير من الطاقة البشرية ذات الطبيعة المهيمنة، مع

التقليل من أشكال الاستيطان الزراعي والتوسع في مجال الاستيطان الصناعي الذي يجمع في طياته جميع متطلبات الأمن، مع إعطاء أفضلية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة شرق الشريط الساحلي الأكثر قرباً من المراكز الاقتصادية والاستيطانية النشطة خصوصاً على محور هضاب الجليل الغربي، حيث تقام مراكز تجمعات صغيرة يطلق عليها (مراصد الجليل) تشكل قاعدة للاتساع العمراني مستقبلاً، كذلك هضاب (شفا عمرو)، (رامات منشية)، (الشارون الشرقي)، (ممر القدس)، منطقة (الشغيلة الشرقية)، و (غور بئر سبع)، كذلك الاهتمام بتطوير مراكز سياحية جديدة في الجليل وحول القدس وفي صحراء يهودا وعلى شاطىء البحر الميت بالتعاون مع الأردن. وخلق مجال جديد للاستيطان العلمي من خلال تطوير مؤسسات مركزية في مجالات الثقافة والتعليم والفكر والعلوم والأبحاث والتطوير التكنولوجي بجانب مؤسسات تنمية العقيدة الصهيونية لدى الشباب. وذلك طبقاً لمقاييس عالمية، وبحيث يمكن إشغالها بطاقات بشرية مهنية وعلمية وفكرية عالية المستوى وحتى تكون هذه المؤسسات قادرة على جذب الكفاءات العلمية والفكرية والمهنية من اليهود المقيمين في الخارج، بجانب إقامة محاور اتصال مع المؤسسات والهيئات المماثلة على المستويين الإقليمي والدولي.

أما في مدينة الخليل التي تشكل بؤرة توتر بسبب وجود ٤٠٠ مستوطن داخل المدينة التي يسكنها ١٢٠ ألف فلسطيني، فإن الخطة تستهدف إقامة حي يهودي متكامل داخل المدينة، بالإضافة إلى أربع جزر استيطانية صغيرة حول المدينة أكبرها مستوطنة (كريات أربع) المقامة جنوب المدينة وتضم ٩٥٠ مستوطناً، ومخطط لها أن تتوسع

بحيث تتحول إلى مدينة صغيرة صناعية تضم ١٥٣ ألف مستوطن.

كما تشمل الخطة تكثيف الاستيطان في مستوطنة (جوش قطيف) في قطاع غزة، وتشجيع عشرات الآلاف من الأسر الجديدة على الانتقال إليها لشغل ٣٠٠٠ وحدة سكنية شاغرة حالياً مطلوب لها ١٠ آلاف مستوطن، كذلك إقامة مشروعات إنمائية في هذه المنطقة تشارك فيها وزراة الدفاع، بحيث تضم مراكز تجارية ومناطق صناعية.

أصبح واضحاً من كل هذه المشاريع الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها إيهود باراك زعيم حزب العمل أنها ستكون حجر عثرة في وجه أي هدف فلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وستشكل هذه المستوطنات عقبة أساسية في وجه المفاوضات النهائية الفلسطينية الإسرائيلية حيث ستتوزع التجمعات الفلسطينية حسب المستوطنات الإسرائيلية على ٩٤ جزيرة مبعثرة على خُمْس مساحة الضفة الغربية؛ و ٥٨٪ من أراضي قطاع غزة؛ تطوقها المستوطنات والطرق الالتفافية.

الفصل الخامس

باراك والسلام على المسار السوري

من الطبيعي أن يمثل موضوع هضبة الجولان السورية المحتلة، واحداً من أهم المواضيع التي تستند عليها عملية السلام في المنطقة، فالهضبة المحتلة موقعٌ مهمٌ واستراتيجيٌ في الصراع السياسي والعسكري والاقتصادي على المسار السوري الإسرائيلي.

ودرجت المؤسسة الحاكمة في الدولة العبرية على تعبئة الإسرائيليين بإستمرار بأنه لا يجوز الانسحاب من المرتفعات السورية لإعتبارات أمنية وسياسية واستراتيجية. وهناك ميل جامح في أوساط الإسرائيليين بمختلف فآتهم ومشاربهم السياسية إلى رفض التخلي عن هذه المرتفعات حتى مقابل السلام الكامل مع سورية. وفي استطلاع للرأي أجرته صحيفة معاريف الإسرائيلية شمل ٥٢١٥٩ إسرائيلياً وجهت الصحيفة سؤالاً واحداً صيغته: هل أنت مع أو ضد سلام كامل مقابل الانسحاب من هضبة الجولان؟ كانت النتيجة الإجمالية ٧٢٪ يعارضون الانسحاب و ٢٨٪ يؤيدون. وقد راهنت الأحزاب والكتل السياسية الإسرائيلية وفي مقدمتها حزب العمل وتكتل الليكود على هذا الرفض الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي من قضية الجولان لتوظيفه في خدمة حملاتها الانتخابية.

فما هو سر التمسك الإسرائيلي بهضبة الجولان؟

إن الإجابة على هذا السؤال تجعلنا نعود إلى تاريخ الأطماع الصهيونية بالهضبة السورية، حيث تعود هذه الأطماع إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما وضعت الحركة الصهيونية منذ ولادتها، هضبة الجولان ضمن حدود إسرائيل الكبرى المزعومة من النيل إلى الفرات. وعبَّر عن هذه الأطماع الصهيونية بأرض الجولان الكثير من الوثائق والتصريحات الصادرة عن قادة وأحزاب الحركة الصهيونية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨. وقد تضمنت مذكرة ديفيد بن غوريون إلى حزب العمل البريطاني عام ١٩١٨ المطالبة بالسيطرة على هضبة الجولان بذريعة بسط السيطرة. على مياه نهر اليرموك ومنابع نهر الأردن، وللغاية نفسها أرسل حاييم وايزمان مذكرة بإسم المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر فرساي عام ١٩١٩.

وبقيت السيطرة على مرتفعات الجولان حلماً راود القيادة الإسرائيلية حتى عام ١٩٦٧، بعدما احتلت قواتها خلال عدوان حزيران ١٥٠٠ كلم مربع من أرض الجولان، وكان يعيش فيها ١٥٣٠٠ نسمة موزعين على ٢٧٥ مدينة وقرية ومزرعة. وبإحتلال مناطق واسعة من الهضبة السورية يكون الإسرائيليون قد حققوا جزءاً من أطماعهم واستطاعوا تحقيق إنفراج أمني عسكري بعد أن تخلص مستوطنوا الجليل وسهل مرج بن عامر ومنطقتي الحولة وطبريا من أي قصف سوري محتمل. ومنذ الأيام الأولى لإحتلال الهضبة سارعت سلطات الإحتلال الإسرائيلية إلى إصدار القوانين واتخاذ

القرارات والقيام بنشاطات من شأنها السيطرة الكاملة على الهضبة وتهويدها وإلغاء معالمها العربية.

فطردت سكانها العرب، وشرعت في بناء المستوطنات، وبدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتحدث عن وضع خطط للإستيطان في الجولان. كما أخذت الحكومة الإسرائيلية بتقديم الهبات والمساعدات والحوافز المادية لتشجيع المهاجرين اليهود للإستيطان في الهضبة. وبعد شهر واحد من الاحتلال قامت مجموعة تابعة لحركة الكيبوتس الموحد بالاستيطان قرب قرية نفح السورية وأطلقت على هذه المستوطنة إسم حروم هجولان. وفي السنوات الثلاث التي تلت الاحتلال أقيم في الجولان تسع مستوطنات، وأقيم ثماني مستوطنات أخرى ما بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٥، وبنى تسع مستوطنات حتى نهاية ١٩٧٩. وتؤكد المصادر المختلفة أن عدد المستوطنات والبقع الاستيطانية بلغ حتى الآن ما يزيد عن ٤٠ مستوطنة في الجولان، يقطنها حوالي ١٥ ألف مستوطن.

ومن أجل إنجاح سياستها الإستيطانية في هضبة الجولان أقامت الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع المستوطنين اليهود لجاناً ومنظمات ومجالس عنيت بالإسهام وبتشجيع الإستيطان وبناء المستوطنات والإشراف على البناء ومعالجة شؤون ومشاكل المستوطنين. وأهم هذه اللجان:

ـ **لجنة مستوطنات الجولان**: تأسست عام ١٩٦٨ يرأسها يهود هرنيل.

ـ **شركة تطوير الجولان**: تأسست أوائل الثمانينيات.

ـ **المجلس الأقليمي للجولان**: يرأسه يهودا افيلمان ويشرف على الشؤون البلدية للمستوطنات.

كوّنت الموارد المائية والموقع الاستراتيجي لهذه الهضبة عاملين أساسين في الصراع الإسرائيلي السوري، وهذا ما جعل الجبهة السورية الإسرائيلية دائمة السخونة، وما جعل المفاوضات على هذا المسار فيها الكثير من التعقيد. وبنظرة سريعة إلى الخريطة يبدو بوضوح كيف أن هذه الهضبة تسيطر على مصادر مائية مُهمَّة في المنطقة، بالإضافة إلى ما تملكه من ثورة مائية جعلت لموقعها أهمية خاصة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وقد قيل إنَّ سورية وبعد سيطرتها مجدداً على هضبة الجولان تستطيع نشر الجفاف في الأراضي الفلسطينية.

العامل البارز الآخر في السياسة الإسرائيلية تجاه هضبة الجولان هو موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فقد كانت الهضبة بموقعها وتحصيناتها تمثل خطراً على المستوطنات التي كانت تحت رحمة المدفعية السورية. وتقول صحيفة معاريف إنَّ الهضبة السورية كانت سبباً من أسباب حرب حزيران ١٩٦٧، وإن احتلالها أدى إلى تحقيق انفراج أمني وعسكري كبير بعد تخلص سكان الجليل وسهل مرج بن عامر ومنطقة الحولة وطبريا من الخوف من أي قصف سوري ضد مستوطناتهم.

ولا شك أيضاً في أن الحجم الكلي للاستغلال الاقتصادي الإسرائيلي لهضبة الجولان يعني أن الاحتلال مشروع رابح إسرائيلياً بالمقاييس الاقتصادية، إذ يتعلق الأمر بمردود صاف لا يقل بتقدير

مصادر إسرائيلية عن مليار دولار أميركي سنوياً. ومثل هذ المبلغ يضيف سبباً آخر للتمسك الإسرائيلي بهذه الهضبة وعدم الانسحاب طوعاً منها. وهذا التمسك عدا كونه حلقة من حلقات التوسع الاستيطانية، فهو يحمل معنى آخر بالنسبة لقادة إسرائيل هو الضغط على دمشق وإخضاعها للشروط والأهداف الإسرائيلية في المنطقة، هذه الشروط التي ما زالت القيادة السورية ترفضها وترفض الخضوع لها. وهذا ما يعطي الجولان بعداً سياسياً له علاقة بمسيرة المفاوضات عل المسار السوري ربما يكون أخطر بكثير من البعد العسكري أو الاقتصادي ويجعل تل أبيب متمسكة بهضبة الجولان خلال مرحلة المفاوضات كورقة ضغط على دمشق أكثر من تمسكها بها خلال الصراع والحرب. وتؤكد القيادات الإسرائيلية المتطرفة والمعتدلة كما يطلق عليها البعض إن «وجودنا في هضبة الجولان بدون سلام أفضل لإسرائيل من سلام بدون الهضبة». وهذا أيضاً ما ولد قناعة مشتركة لدى الإسرائيليين أن الموافقة على شمولية التفاوض حول مستقبل الجولان لا يعني بالضرورة الموافقة المسبّقة على انسحاب إسرائيل من جميع هذه الأراضي ودون شروط فثمة شأن مقلق لهذه الأراضي بالنسبة لما يسمى بأمن إسرائيل.

لقد حظي الجولان باهتمام خاص من قبل الأحزاب والحكومات الإسرائيلية، فموقف الأحزاب الرئيسة الإسرائيلية على اتفاق حول مستقبل الهضبة السورية مقابل سلام مقيد بالعديد من الشروط المجحفة التي ترفضها دمشق. وقد احتل الجولان موقعاً بارزاً في مواقف وتصريحات ووثائق الأحزاب الإسرائيلية وقياداتها، وخلال حملاتها الانتخابية، حيث كانت هذه كانت هذه الأحزاب

تراهن على مشاعر التطرف في المجتمع الإسرائيلي تجاه مسألة الجولان واستخدامه كورقة لكسب أصوات الناخبين.

ـ **موقف تكتل الليكود:** تكتل الليكود ومعه الأحزاب اليمينية المتطرفة (هتحيا، تسومت، موليدات) وأحزاب الوسط ترفض بشكل مطلق أية مفاوضات مع سورية حول مستقبل هضبة الجولان أو أي احتمال لانسحاب القوات الإسرائيلية منها، ولم يكن ذلك من منطلق أيديولوجي ذات الأهداف التوسعية فحسب، بل التزاماً أيضاً بضرورة الجولان وشأنه الحيوي لضمان أمن إسرائيل. ولا بد من التذكير هنا بأن قرار ضم الجولان إلى إسرائيل بشكل نهائي وتطبيق القرارات الإدارية عام ١٩٨١ اتخذ خلال تولي تكتل الليكود السلطة في الدولة العبرية.

وإلى جانب وثائق هذا التكتل التي تدعو إلى التمسك بهضبة الجولان وعدم الانسحاب منها واعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل نجد أن تصريحات قادته قبل مؤتمر السلام في مدريد ١٩٩١ وبعده تدعو إلى عدم التخلي عن الهضبة حتى في ظل سلام كامل مع دمشق. وأكد إسحاق شامير رئيس الحكومة السابق أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست أثناء اجتماعها يوم ١٩٩١/٣/٨ أن الليكود لا يفكر بإلغاء قانون الضم الذي صدر عن الكنيست عام ١٩٨١ وجاء من بعده بنيامين نتنياهو فأكد أيضاً أنه (يوجد لدينا فعلاً روابط عميقة جداً بالجولان).

وعاد تكتل الليكود وأعلن تمسكه بقرار الضم في برنامجه الإنتخابي عام ١٩٩٢ بعيد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وأكد في هذ البرنامج على ضرورة الاستمرار في تطبيق قانون الدولة

وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان، وبذلك تقرر سيادة إسرائيل بشكل كامل ونهائي على الهضبة. وخلال حملته الانتخابية للعام ١٩٩٦ والتي أدت إلى نجاح تكتل الليكود جاء في برنامجه الانتخابي (لقد أقر الكنيست العاشر بناء على اقتراح الحكومة برئاسة الليكود تطبيق قانون الدولة وقضائها وإدارتها على هضبة الجولان. وتثبيت سيادة إسرائيل الكاملة على هذا الجزء من البلد).

وإذا كانت مواقف الليكود من مسألة الجولان لم تتغير خلال الحملات الانتخابية الماضية فأنه في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٩ بقي مستنداً إلى الموقف نفسه مراهناً على الرفض الإسرائيلي للانسحاب من الهضبة واعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل.

- **موقف حزب العمل**: لا يختلف جوهر الموقف الذي يتخذه حزب العمل حول قضية الجولان عن موقف تكتل الليكود وأحزاب الوسط، وإن كان حزب العمل يتحدث بلغة فيها الكثير من المرونة والضبابية، إلا أنها في الحقيقة مواقف متشددة وصقرية تدعو للتمسك بالهضبة وعدم الانسحاب منها بإعتبارها منطقة أمنية واستراتيجية، ولا يقبل حزب العمل التفاوض مع دمشق حول الجولان إلا بتحقيق الشروط الإسرائيلية المرفوضة سورياً.

إسحاق رابين زعيم حزب العمل السابق والذي يعتبره البعض «مرنا» أعلن في مجال تعليقه حول الجولان (أنه لا يمكن المساس بالمستوطنات الإسرائيلية في الجولان حتى بعد التسوية مع سورية) أضاف (لا مجال لتسوية مع دمشق وأنه حتى في نطاق تسوية ومعاهدة سلام فإن إسرائيل لن تتنازل عن الجولان). ولم تخل برامج حزب العمل الانتخابية من التأكيد على خصوصية هضبة الجولان بالنسبة للاستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، ولم يدعو أي من هذه البرامج إلى قبول الحزب

خلال تسلمه السلطة في إسرائيل ونجاحه في الانتخابات للانسحاب من الهضبة أو التخلي عنها وإعادتها للسيادة السورية، وإن ان قد ذكر في هذه البرامج أو بعضها عن استعداد الحزب «الانسحاب» من مناطق في الجولان ليس لها أي بعد استراتيجي. وتقول بعض المصادر الإسرائيلية إن مدى تمسك حزب العمل الإسرائيلي بهضبة الجولان خلال حملته الانتخابية كان دائماً من الأسباب التي ساهمت في فوزه ونجاحه.

ففي الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٢ تمكن صقور حزب العمل من فرض صيغ متشددة فيما يتعلق بمستقبل الجولان جاء فيها (تعتبر إسرائيل هضبة الجولان منطقة شديدة الخصوصية والحساسية لأمنها وسلامها ولتأمين مصادرها من المياه، وفي أي اتفاق سلام يعقد مع سوريا وفي الترتيبات الأمنية التي ستبرم معها سيبقى هناك وجود إسرائيلي إستيطاني، وسيطرة عسكرية إسرائيلية في الهضبة).

وجاء في برنامج حزب العمل الانتخابي للعام ١٩٩٦ حول اتفاق سلام مع دمشق إن الحزب يعتبر الجولان منطقة ذات أهمية قومية بالنسبة لدولة إسرائيل ويؤيد أي اتفاق مع سوريا على أساس حدود آمنة وترتيبات أمنية راسخة، ضماناً للمصادر المائية الحيوية لإسرائيل. وجاء في مكان آخر من البرنامج (إن الترتيبات الأمنية تقتضي تخفيض عدد الجيش السوري وعدته، وتثبيت مواقع للإنذار المبكر داخل الأراضي السورية).

ودخل حزب العمل العملية الانتخابية الأخيرة أيار ١٩٩٩ ضمن برنامج يبدو ظاهره مرناً لكنه في الحقيقة لا يختلف عن مواقف الحزب المعروفة والثوابت الراسخة في عقلية قياداته. حيث جاء في برنامج الحزب الذي دخل الانتخابات ضمن لائحة إسرائيل الموحدة

واعتبر هذا البرنامج خطة عمل لباراك لن يكون بإمكاننا تحديد عمق الحل الوسط ـ الجغرافي ـ الذي نريد تطبيقه في الجولان إلا بعد أن يكون واضحاً لدينا الموقف السوري حيال قضايا رئيسة، مثل ملكية منابع المياه، محاربة الإرهاب، حل مشكلة لبنان، ضمان الترتيبات الأمنية وإنذار مبكر والتقدم في التطبيع، والتعاون الاقتصادي.

مواقف باراك:

أما إيهود باراك زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي فقال رداً على سؤال لأحد الصحافيين (هل أنت من القائلين إنّه لا يجوز في أية حال من الأحوال أن نوافق على العودة إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، أجاب باراك: «نعم لا يجوز ذلك في أي حال من الأحوال». وإذا كان إسحاق رابين قد رفع شعار عمق الانسحاب كعمق السلام مع سوريا، فإن باراك رفع شعاراً آخر هو عمق الانسحاب كعمق السلام ونوعية الترتيبات الأمنية. ويقول باراك أيضاً أن السوريين مستعدون لسلام وفق النموذج المصري، ومعنى ذلك الحصول على جميع أراضي الجولان وتفكيك المستوطنات، وعدم فرض شروط وقيود جوهرية على الجيش السوري، وتحقيق التطبيع على مدى جيل من العمر أي ببطىء شديد وهذا النموذج كما يقول باراك: «غير كاف من ناحيتنا. أولاً يجب أن نرى ما الذي سيقدمه السوريون من ترتيبات أمنية ونظام إنذار وتخفيض القوات وبنية الجيوش السورية والتسويات الأمنية والمتعلقة بالتطبيع، عندئذٍ يقول باراك نجلس ونفكر في ما لدينا من استعداد لإنسحاب، وفي أي حال من الأحوال لن نوافق على الانسحاب إلى خط الرابع من

حزيران ١٩٦٧». وشدد باراك على أن الترتيبات الأمنية ترتكز على ثلاثة عناصر:

- جعل الهجوم السوري المباغت غير ممكن عملياً.
- ضمان عدم وقوع حرب شالة مع سوريا.
- تجنب المناوشات اليومية.

لهذا يقول باراك إن عمق الانسحاب في الجولان سيكون متلائماً مع نوعية السلام وقوة الترتيبات الأمنية، وأن مرتفعات الجولان مهمة استراتيجية، ومن وجهة نظر عسكرية بَحْت يجب أن يكون لنا وجود في مكان ما على مرتفعات الجولان حتى بعد إحلال السلام. ورداً على سؤال حول إمكانية إسرائيل العيش بدون الجولان قال باراك: عمق الانسحاب يجب أن يكون متناسقاً مع عمق السلام، وإذا تمكنا من الحصول على تطبيع كامل وسلام كامل وتجارة حرة، ونقل حر، وتدفق للبضائع والناس عبر الحدود، وإذا دخلنا في مشاريع اقتصادية إقليمية، وإذا اهتممنا بحاجاتنا الأمنية، عندها يكون بإمكاننا أن نقرر عمق الانسحاب الذي نستطيع تحمله.

مهما تكن المواقف الإسرائيلية تجاه مستقبل هضبة الجولان السورية، وأيا تكن شروط تل أبيب لتحريك المفاوضات على المسار السوري، يبدو أن تسوية ما ترضى بها القيادات الإسرائيلية مع دمشق، إلا أن ما يحدد طبيعة هذه التسوية وشكلها وإطارها هو موازين القوى الحالية والتي تحاول إسرائيل استغلالها لفرض شروطها والتمسك بهضبة الجولان وعدم الانسحاب الشامل منها.

وإذا كانت إسرائيل قد استطاعت تحقيق تسوية ضمن شروطها

على مسارات عربية أخرى، فإن هذه الشروط ما زالت تواجه عقبات صعبة على المسار السوري، وتواجه القيادة السورية الإملاءات الإسرائيلية، بالرفض وعدم الخضوع، وما رضيت به الأطراف العربية، لا يمكن أن ترضى به دمشق، وإذا كانت تل أبيب تحمل سلاح التعنت والتشدد في سياستها، فإن القيادة السورية ما زالت تحمل سلاح الصمود في وجه هذه السياسة. وهذا ما يشير إلى أن التسوية على المسار السوري الإسرائيلي ما زالت بعيدة المنال، وأمامها الكثير من العقبات التي تتطلب حلاً قبل الشروع في أية مفاوضات جدية. فدمشق ترفض الإملاءات الإسرائيلية، ولا تقبل بأقل من انسحاب شامل من هضبة الجولان حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتل أبيب لن تقوم بهذا الانسحاب في ظل موازين القوى الحالية، وإذا ما قبلت بانسحاب ما من مناطق في الهضبة، فإنها لن تقوم بذلك قبل تحقيق شروطها في التسوية، هذه الشروط التي ما زالت دمشق ترفضها.

أين توقفت المفاوضات السورية الإسرائيلية عام ١٩٩٦؟

شهدت المفاوضات السورية الإسرائيلية منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الكثير من العراقيل والانتكاسات، ولم يستطع الطرفان خلال جولات المفاوضات التوصل إلى مبادىء عامة وثابتة لإتفاق سلام بينهما، وبقيت نقاط الخلاف عقبة في وجه أي تقارب بين دمشق وتل أبيب.

ورغم ما يشاع حول سياسة التعنت والتشدد التي اتسمت بها سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو إلا أن ما هو بارز أيضاً أن السياسة الإسرائيلية خلال تولي حزب العمل للسلطة في

إسرائيل (رابين، بيريز، باراك) لم تكن أكثر مرونة تجاه هضبة الجولان السورية، رغم التصريحات والوعود السلمية التي كانت تطلقها قيادة هذا الحزب بين الحين والآخر. وإذا كانت هذه القيادة العمالية قد أعطت وعوداً بالانسحاب من الجولان سرعان ما كانت تتنكر لهذه الوعود تعود إلى تشددها وسياستها الرافضة للانسحاب الشامل من هذه الهضبة.

إلا أن مصادر مختلفة تتفق على أن تقدما ما قد حصل على المسارالسوري بعد المفاوضات التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية بين الوفدين السوري برئاسة اللواء حكمت الشهابي والإسرائيلي برئاسة إيهود باراك عام ١٩٩٦، وكاد الفريقان أن يتوصلا إلى اتفاق ربما يؤدي إلى توقيع اتفاقية سلام، إلا أن سقوط حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية عام ١٩٩٦ وفوز تكتل الليكود بزعامة نتنياهو أعاد الأمور إلى نقطة البداية. وجاءت سياسة نتنياهو خلال ثلاث سنوات من الزمن ورفضه استكمال المفاوضات مع الحكومة السورية من حيث توقفت خلال عهد رابين لتزيد الأمور تعقيداً أمام عملية السلام في المنطقة وعلى مختلف المسارات ومنها المسار السوري، ولم يكتف نتنياهو بالتنكر لما وصلت إليه المفاوضات بين الوفدين السوري والإسرائيلي في واشنطن، بل عمل على تجميد هذه المفاوضات وإيصال المنطقة إلى حافة الانهيار. وجرت محاولات أمريكية وأوروبية لإعادة المفاوضات على المسار السوري إلا أن هذه المحاولات وصلت إلى طريق مسدود بسبب السياسة الإسرائيلية التي قادها نتنياهو فترة من الزمن.

وساهم فوز حزب العمل بزعامة إيهود باراك مجدداً في

الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة عام ١٩٩٩ في إشاعة جو من التفاؤل حول إمكانية تحريك عملية السلام في المنطقة وعلى مختلف المسارات ومنها المسار السوري. وهللت بعض الدول العربية ودول العالم بفوز باراك وسقوط نتنياهو، خاصة بعد التصريحات والوعود التي أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد بتحريك المفاوضات على المسارات العربية وتوقيع اتفاقات سلام على المسارين السوري واللبناني. وأعلنت دمشق تفاؤلها الحذر من نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أدت إلى عودة حزب العمل للسلطة في إسرائيل ومن التصريحات المفرطة تجاه عملية السلام في المنطقة. إلا أن التصريحات التي عاد باراك وأطلقها بعد فوزه والشروط التي وضعها للانسحاب من مرتفعات الجولان السورية أطفأت شموع التفاؤل مرة أخرى، واستطاع باراك إيجاد مبررات مزيفة لتهربه من الوعود التي أطلقها سابقاً خلال رفضه التفاوض مع الجانب السوري من النقطة التي توقفت عندها عام ١٩٩٦، بل وتنكره للخطوط العريضة التي تم التوصل إليها مع الوفد السوري في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦، وعدم الإعلان صراحة استعداد إسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

الحكومة السورية ورغم ترحيبها الحذر بفوز باراك، أعلنت استعدادها لتحريك المفاوضات السلمية في المنطقة وأعلنت استعدادها للمفاوضات مع تل أبيب من حيث توقفت عام ١٩٩٦ خلال تولي إسحاق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية، ووضعت دمشق أيضاً شروطها للسلام العادل والشامل وإنهاء الصراع مع إسرائيل، وهي الانسحاب الكامل من هضبة الجولان وجنوب لبنان

والقدس الشرقية، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة. إيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية عمل على التنكر لما وصلت إليه المفاوضات في عهد إسحاق رابين مع القيادة السورية، ورغم إعلانهِ الاستعداد لبدء المفاوضات مع سوريا، إلا أنه ومحاولة منه للمماطلة والمراوغة لكسب الوقت أعلن باراك أن لا علم لديه بالنقاط التي وصلت إليها المفاوضات السورية الإسرائيلية في واشنطن عام ١٩٩٦ خلال عهد رابين وأن رابين لم يتعهد بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان وأعلن أنه مع بدء المفاوضات مع الحكومة السورية دون أية شروط مسبّقةً.

الموقف السوري:

الحكومة السورية أعلنت أن البدء في المفاوضات من نقطة الصفر وتنكر حكومة باراك للنقاط التي تم التوصل إليها مع حكومة رابين هو مضيعة للوقت، وأكدت أن هناك وثيقة مودعة لرابين لدى واشنطن يؤكد فيها استعداده للانسحاب الكامل من هضبة الجولان.

من هنا كثرت التفسيرات واختلفت الأطراف حول النقاط التي كانت قد وصلت إليها المفاوضات السورية الإسرائيلية عام ١٩٩٦. الرئيس حافظ الأسد قال في رده على سؤال حول هذا الموضوع إن (لا توجد وثيقة، ولكن المفاوضات كانت تدور بنوعين الأول مناقشات على الأرض الأمريكية بين الوفدين السوري والإسرائيلي، والثاني عندما كان يأتي وزير الخارجية وارن كريستوفر ومعاونوه إلى المنطقة، وتبين أنه إذا لم يكن موضوع الأرض مضموناً ومتفقاً عليه فلن يكون هناك فرصة لبحث أي شيء آخر). أضاف الرئيس الأسد (في وقت من الأوقات جاء الوفد الأمريكي ـ برياسة كريستوفر ـ وقال

لنا أن رابين وافق على عودة الأرض العربية وهذا يعتبر نهائياً، وقد كان من الطبيعي أن أستفسر أنا شخصياً عما يمكن أن يكون مضمراً وراء ذلك) وتابع الرئيس الأسد (قال لنا كريستوفر بعدما شرحنا الوضع إنها ستكون وديعة لدى الرئيس الإمريكي بصفته الراعي لعملية السلام، ولذلك فلا يحق حتى لإسرائيل أن تسحب من الرئيس الأمريكي ما أودع لديه. وهذا هو موضوع الوثيقة ولها قوة قانونية، إلا أن الإسرائيليين غيروا موقفهم وعرض علينا بواسطة الأمريكيين جدول أعمال، وعناوين عريضة في اجتماع رئيسي الأركان وخبراء فقلنا.. نعم.

أما وزير الخارجية السوري فاروق الشرع فقد أكد أن سوريا كانت قد حصلت على تعهد من رابين بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان وهو أهم عنصر كما قال الشرع من أربعة عناصر تكوّن اتفاق السلام، وتوصلنا بعد ذلك إلى ترتيبات الأمن وتوصلنا إلى وثيقة تتضمن مبادىء حول ترتيبات الأمن، وعندما بدأنا وضع المبادىء موضع التطبيق، تم اغتيال رابين. وشدد الوزير الشرع على أن الجانبين كانا قد استكملا ٨٠٪ من الاتفاق وأن التعهد بانسحاب إسرائيل من الجولان مودع لدى الأمريكيين.

الموقف الإسرائيلي:

كتب ألوف بن في صحيفة هآرتس ٣٠/٦/٩٩ حول موقف الحكومة الإسرائيلية من الشروط السورية لإعادة المفاوضات بين دمشق وتل أبيب أن الاقتراح الذي نقله الرئيس السوري حافظ الأسد إلى رئيس الحكومة إيهود باراك لاستئناف المفاوضات على أساس ما اتفق عليه في عهد رابين وبيريز ينطوي على مشكلة غير يسيرة ليس

هناك اتفاق على ماهية ما اتفق عليه بالضبط، ذلك أن الوساطة الأمريكية لم تثمر إلا وثيقة واحدة وهي ورقة التفاهمات بشأن الترتيبات الأمنية، وموافقات أعطيت للولايات المتحدة شفوياً وحتى الوثيقة التي اتفق بشأنها خطياً قابلة لتفسيرات مختلفة ومتناقضة. وقد وفرت وثيقة التفاهمات في أيار ١٩٩٦ أساساً متفقاً عليه للترتيبات الأمنية.

إلا أن باراك ورغم تصريحاته السلمية تجاه المسارات العربية عاد بعد فوزه إلى اللعب على الألفاظ وعلى المسارات فتنكر لما وصلت إليه المفاوضات بينه (عندما كان رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي) وبين رئيس هيئة أركان الجيش السوري في واي بلانتيشن، وأخذ يضع تصوراته وشروطه للسلام على المسار السوري وإن كان ذلك بجمل فيها من المراوغة والرياء والمماطلة ما يجعله يأمل كسب الرأي العام الأمريكي والدولي وضمان دعمهم لسياسته. وقال باراك في رده على القيادة السورية من أن دمشق على استعداد للدخول مجدداً في المفاوضات مع تل أبيب من حيث توقفت عام ١٩٩٦ في عهد رابين ومن أن هناك وديعة وضعها رابين لدى الرئيس كلينتون: (إن هذا القول ليس دقيقاً تماماً، ما هو موجود لدى الأمريكيين ليس تعهداً بل تصورات نقلها إسحاق رابين إليهم وإليهم فقط، وحظر على الأمريكيين نقل ذلك إلى السوريين).

وزير التنمية الإسرائيلية شيمون بيريز والذي كان وزيراً للخارجية في حكومة رابين قال: إسرائيل بحثت في العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في سيناريو إفتراضي هدفه فقط معرفة ما

ستقدمه سوريا بالمقابل، وقال بيريز إن إسرائيل لم تخوّل واشنطن نقل رسالة إلى الرئيس الأسد.

وأكد داني ياتوم مستشار رئيس الحكومة إيهود باراك والذي كان مستشاراً عسكرياً لرابين، إن رابين لم يقطع أي تعهد للسوريين لانسحاب كامل من هضبة الجولان، وقال ياتوم أنه اطلع على التقارير الإسرائيلية والأمريكية عن المحادثات بين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية والسوريين، وعلى حد علمي لم ينقل كريستوفر خلال هذه اللقاءات مع الرئيس السوري أي تعهد إسرائيلي للانسحاب من الجولان.

الموقف الأمريكي:

من الواضح أن الخلاف السوري الإسرائيلي حول وديعة رابين، وتعهده بالإنسحاب الكامل من هضبة الجولان لن يحل إلا بواسطة واشنطن، التي تستطيع وحدها حسم الموقف بوجود هذا التعهد في ادراج البيت الأبيض أو جيب الرئيس كلينتون. وتزداد أهمية الموقف الأمريكي في هذه القضية.

أولاً: كون الولايات لمتحدة الأميركية هي الراعي الرئيس لعملية التسوية على كافة المسارات العربية.

ثانياً: لأن المفاوضات السورية الإسرائيلية جرت في واشنطن وبرعايتها.

ثالثاً: لأن باراك تعهد بالإنسحاب من هضبة الجولان السورية والذي اطلق عليه (الوديعة) سلمت من رابين إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وهي موجودة لديه.

ثم قام أولاً وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر بنقلها إلى الرئيس السوري حافظ الأسد خلال زيارته إلى دمشق، ثم نقلها الرئيس بيل كلينتون في مكالمة هاتفية. إلا ان الإصرار الأمريكي بعدم إفشاء هذا التعهد جعل الوديعة طي الكتمان، وهذا لا يلغي وجود «وديعة» ويجعل الموقف السوري قوياً وثابتاً خاصة وأن ذلك مكتوب ومدّون في محاضر الجلسات.

فخلال جلسات المفاوضات السورية الإسرائيلية في واشنطن - قام وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية بزيارة دمشق (٤/٨/١٩٩٣) وأبلغ الرئيس السوري حافظ الأسد أن «رابين طلب مني أن أبلغكم بأن إسرائيل مستعدة لإنسحاب كامل من الجولان شرط أن تلبي مطالبها بشأن الأمن والتطبيع».

إلا أن واشنطن طلبت من دمشق عبر وزير خارجيتها التزام الصمت حول هذا التعهد من رابين خوفاً من المعارضة الإسرائيلية.

كتب باتريك سيل وهو صحافي بريطاني اطلع على وثائق ومراسلات المفاوضات السورية الإسرائيلية لصحيفة الحياة اللندنية (٢١/١١/١٩٩٩). «يبدو واضحاً من الرسالة أن عرض رابين كان مشروطاً حيث أصر رابين على ترتيبات أمنية محكمة وبمشاركة أمريكية، وعلى تطبيع كامل في العلاقات، حتى العلاقات الدبلوماسية، وعدم تفكيك المستوطنات ووضع حد لعمليات حزب الله وطرد الفصائل الفلسطينية المعارضة من دمشق، وقطع العلاقات مع طهران. مقابل انسحاب «في» الجولان وليس الإنسحات الشامل.» ويضيف باتريك إن رابين كان يريد من وراء هذا التعهد

أغراء سوريا وتضليلها من أجل عدم معارضتها لإتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

ويتهرب الأمريكيون أحياناً من وجود (الوديعة) وتؤكد مصادر البيت الأبيض أن رسالة رابين نقلت شفوياً، ولم تدوّن أبداً وكلما اقترح الأمريكيون في مجرى المفاوضات اللاحقة تدوين الرسالة على الورق كان رابين يتهرب من طلبهم.

دنيس روس المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط أكد للرئيس حافظ الأسد أن رابين لا يعارض نقل هذا التعهد شفهياً، لكنه يرفض تسجيله كتابة من قبل الأمريكيين، أي كما يقول باتريك سيل ان الرفض انصب على الشكل وليس على المضمون للتهرب الأمريكي من رعايتها وحيادها.

وفي مناورة أمريكية بارعة قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية جيمس روبن «لا نقوم بنقل إلا ما نحن مخوّلون نقله من طرف لآخر، لا نتعهد أكثر مما نحن مخوّلون التعهد به ولا نتعهد أقل مما نحن مخوّلون التعهد به».

يبدو أن واشنطن والتي تلتزم الصمت حول هذه القضية لا تريد الخروج عن صمتها، إلا أن هذا الصمت يأتي ليشير إلى صحة الموقف السوري من أن هناك وثيقة وضعها رابين لدى الرئيس كلينتون، ومن أن هناك تعهداً إسرائيلياً نقلته واشنطن إلى القيادة السورية حول استعداد رابين للانسحاب من هضبة الجولان، وأن تقدماً ما قد حصل على هذا المسار خلال المفاوضات السورية الإسرائيلية في واي بلانتيشن ١٩٩٦، إلا أن واشنطن اتخذت موقف

الصمت في هذه المرحلة لسببين الأول انشغال المنطقة والقيادة الأمريكية بالمسار الفلسطيني والوصول بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى اتفاق يخرجها من الطريق المسدود كما جرى في اتفاق شرم الشيخ، والسبب الثاني العلاقات الأمريكية الوثيقة مع القيادة الإسرائيلية الجديدة وعدم الرغبة الأمريكية بإحراج هذه القيادة وعدم تكذيبها ضمان عدم عرقلتها المسار الفلسطيني. باتريك سيل قال بعد اطلاعه على وثائق المفاوضات السورية الإسرائيلية أنه لا يمكن للمرء عندما يتفحص الأدلة إلا أن يستنتج بأن رابين أعطى بالتأكيد في آب ١٩٩٣ إلتزاماً بإنسحاب كامل من الجولان يتم تنفيذه في إطار صفقة سلام ونقل هذا الإلتزام رسمياً إلى الرئيس الأسد بواسطة وزير الخارجية وارن كريستوفر ولا شك في أن الأمريكيين يحتفظون بمحاضر المفاوضات التي جرت بين الوفدين السوري والإسرائيلي عام ١٩٩٦ في إدراج البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إلا أن واشنطن ما زالت غير راغبة بحسم الموقف في هذه القضية أو في غيرها من القضايا المتعلقة بالمسار السوري على الأقل، بانتظار المرحلة المقبلة التي ما زالت تتأمل فيها تل أبيب وواشنطن لأجل تنازلات عربية على هذا المسار أوذاك لفرض شروطها وسلامها.

الفصل السادس

باراك والسلام على المسار اللبناني

يعتبر الموقف الذي أعلنه رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك، حول استعداده للانسحاب من جنوب لبنان بعد عام من توليه رئاسة الحكومة، وتأكيده لهذا الموقف مباشرة بعد تأليف الحكومة الجديدة، يعتبر من أبرز المواقف السياسية التي اتخذها باراك وأثارت حولها التكهنات والاستفسارات والاجتهادات لجهة إمكانية التزام الحكومة الإسرائيلية بهذه المبادرة.

إيهود باراك هو أحد صقور حزب العمل، وأحد تلامذة زعيمه السابق إسحاق رابين، وقد أصبح زعيماً للحزب عام ١٩٩٧ بعد هزيمة (العمل) في الانتخابات الإسرائيلية أمام تكتل الليكود. وهو أحد قادة الحزب الذين يتقنون في المراوغة والرياء السياسي في مواقفه حول القضايا الرئيسية في المنطقة، خاصة عملية السلام مع العرب إلا أنه ليس على استعداد لتقديم أية تنازلات تذكر تسهيلاً لهذه العملية.

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان هو إحدى القضايا المحورية التي تواجه الحكومة العمالية الجديدة، وإحدى قضايا الصراع العربي الإسرائيلي التي جرى وستجري حولها المفاوضات على المسار اللبناني، فقد مثّل هذا الاحتلال مأزقاً مكلفاً للدولة

العبرية، سعت الكثير من الأحزاب والقيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية للخروج منه. وكان حزب العمل قد طرح العديد من المبادرات لانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، والتي تؤكد على ضرورة هذا الانسحاب مقابل ضمانات وترتيبات أمنية تضمن سلامة أمن المستوطنات.

وتأتي مبادرة باراك للانسحاب من الشريط المحتل استناداً إلى المبادرات السابقة التي أطلقها قادة الحزب خلال السنوات الأخيرة أهمها:

- مبادرة رابين.. وهي مبادرة كان رئيس الحكومة وزعيم حزب العمل السابق إسحاق رابين قد قدمها إلى وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر لنقلها إلى الحكومة اللبنانية (حكومة الرئيس رفيق الحريري) في تموز ١٩٩٣ بعد عدوان «تصفية الحسابات» الإسرائيلي على لبنان. خلاصتها أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح المقاومة الإسلامية، وإرسال الجيش اللبناني للتمركز في مناطق قرب الحدود الشمالية، ووضع ترتيبات أمنية بين السلطتين اللبنانية والإسرائيلية وأن تتعهد الدولة اللبنانية بعدم ملاحقة مليشيا إنطوان لحد واستيعابهم في مؤسسات وأجهزة الدولة الأمنية. كل ذلك كمقدمة لانسحاب إسرائيلي تدريجي من جنوب لبنان، يتم خلال تسعة أشهر.

- **مبادرة شيمون بيريز**.. وبعد عدوان عناقيد الغضب الإسرائيلي على لبنان في نيسان عام ١٩٩٦ عرض رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب العمل آنذاك شيمون بيريز اقتراحاً بتسوية مرحلية، نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٣١/٤/١٩٩٦ تضمن:

- اعتراف إسرائيل بالحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل.

- توقف جميع العمليات العسكرية على جانبي الحدود.

- إزالة تهديدات المقاومة الإسلامية، وتفكيك البنية التحتية والعسكرية لحزب الله.

- نشر الجيش اللبناني بشكل فاعل على الخط الشمالي للشريط الحدودي.

- ضمان سلامة مليشيات إنطوان لحد.

- انسحاب الجيش الإسرائيلي على مراحل إلى خطوط انتقالية في الحزام الأمني.

- تسليم كل منطقة ينسحب منها الجيش الإسرائيلي إلى الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني.

- إجراءات مشتركة بين الجيش اللبنانية والجيش الإسرائيلي لمراقبة تطبيق الاتفاق.

- مشروع يوسي بيلين.. أثار مشروع يوسي بيلين أحد قادة حزب العمل لإنسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان موجة من المواقف المتضاربة داخل حزب العمل بين مؤيد ومعارض لهذه المبادرة التي أوردتها صحيفة يديعوت أحرونوت (٩/٣/١٩٩٨). واعتبرت مبادرة يوسي بيلين من أهم المبادرات التي أطلقها حزب العمل للانسحاب من لبنان. أكد المشروع على انسحاب القوات الإسرائيلية تدريجياً من المناطق الخاضعة لسيطرته، ويستولي الجيش اللبناني وقوات الطوارىء الدولية على تلك المناطق ثم يتخذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من التدابير الأمنية مثل:

١ ـ إقامة أنظمة رادار وتحصينات تساعد في حراسة الحدود.

٢ ـ بلورة خطة للانتشار جنوب الحدود.

٣ ـ تقديم المساعدة (لجيش لبنان الجنوبي) والاقتراح عليهم الإقامة في إسرائيل.

وطلب بيلين لتنفيذ مشروعه مساعدة لبنان على نشر جيشه حتى الحدود بالتنسيق مع قوات الطوارىء الدولية (اليونيفيل)، ومنع مقاتلي المقاومة الإسلامية في المنطقة الخاضعة لها. وطلب بيلين من الأمم المتحدة زيادة حجم قواتها في الجنوب وتوسيع صلاحياتها لتشمل اعتقال كل من يحاول استخدام العنف. كما طلب بيلين مساعدة واشنطن من خلال تهديد سوريا بالحظر والعقوبات الاقتصادية إذا حاولت إحباط المبادرة.

ويعتبر هذا المشروع من أهم المشاريع الإسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان، إلا أنه ولد انقساماً بين قادة حزب العمل، وكان من مؤيديه شيمون بيريز وموشيه شاحال. ومن أبرز معارضيه رئيس الحكومة الحالية وزعيم حزب العمل إيهود باراك الذي حذر من أن انسحاباً من جانب واحد من جنوب لبنان سيعرض سكان الشمال للخطر وسيوحي بالضعف، ورأى باراك أن هناك ضرورة لاتفاق مع طرف من الجانب المقابل «يضمن لنا بأنه لن يكون هناك إرهاب ينطلق من المناطق التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي». واقترح باراك أن ينسحب الجيش الإسرائيلي أولاً من المناطق البعيدة عن الحدود الدولية، تستولي عليها فوراً قوة لبنانية وقوة تابعة لقوات الطوارىء الدولية (اليونيفيل)، وبناء على نتيجة التجربة في هذه

المناطق، سيتخذ قرار بشأن مواصلة الانسحاب. وقال «يجب أن تمنح هذه الخطوة ضوء أخضر مع سوريا، سواء تحت الطاولة أو فوقها، وفي نهاية المطاف فإن العنوان لأي اتفاق في لبنان هو سوريا».

وكان لرئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية إيهود باراك العديد من المواقف والتصريحات الواضحة حول الانسحاب من جنوب لبنان، رافضاً هذا الانسحاب من طرف واحد، وقبل الاتفاق على ترتيبات أمنية مع لبنان. فقال باراك خلال توليه رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي ٣/ ١٢/ ١٩٩٤ «إذا ساد الهدوء في منطقة الحزام الأمني وعلى الحدود الشمالية، ولمدة بضعة أشهر فسنكون مستعدين وفي سياق اتفاق شامل مع لبنان وضمان مستقبل أفراد الجيش الجنوبي «ميليشيا لحد» لأن ننسحب من منطقة الحزام الأمني بالتدريج».

تتفق الكثير من المصادر على أن تغيراً قد طرأ على موقف باراك من عملية السلام مع العرب، وأن تغييراً آخر انتهجه في خطابه السياسي، وأصبح أكثر مرونة في تعاطيه ملفات المنطقة، ولا شك أن باراك هو أحد قادة حزب العمل الذين يتقنون فن المراوغة والمماطلة في معالجة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي على مختلف المسارات، وهو أيضاً أسير خلفيته كأحد صقور حزبه، ولذلك فإن المصادر نفسها تبدي تحفظها على هذه المرونة في مواقف باراك وفي رغبته المندفعة للسلام مع العرب، وعلى هذا الخطاب السياسي المرن الذي ربما يخفي وراءه الكثير من الخبث والرياء، خاصة عندما بادر إلى إعلان استعداده للانسحاب من جنوب لبنان، وربط ذلك بإجراءات ستتخذها قوات الاحتلال لضمان أمن المستوطنات، أو الاتفاق على

ترتيبات أمنية مع السلطة اللبنانية وضمان مستقبل مسلحي وميلشيا أنطوان لحد، حيث أكد في برنامجه الانتخابي في أيار ١٩٩٩ تحت عنوان «خطة باراك من أجل إسرائيل أفضل» أنَّ الوضع الحالي يجعل وجود الجيش الإسرائيلي في لبنان حيوياً لضمان سلامة سكان الجليل، ويجب التوصل إلى اتفاق يضمن وجود عنوان سياسي مسؤول عن منع الإرهاب وإلى حين التوصل لمثل هذا الاتفاق سنستمر في دعم الأعمال الفعالة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في لبنان. يضيف البرنامج: تدعو خطة باراك إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان على مراحل، وهذا يتطلب اتفاقاً إسرائيلياً/ لبنانياً ـ سياسياً وعسكرياً ـ تضمنه سوريا، ويقوم الجيش اللبناني وقوات دولية بالسيطرة على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. وقال باراك بوضوح في كلمته أمام الكنيست الإسرائيلي لكسب الثقة ٦/ ٧/ ١٩٩٩ «إنني أنوي وضع حد خلال عام لوجود الجيش الإسرائيلي في لبنان. ونشره بإتفاق على طول الحدود، وإعادة الأبناء إلى الوطن عبر اتخاذ التدابير السليمة لضمان أمن سكان المستوطنات الشمالية وسلامتهم، ومستقبل الجهات الأمنية والمدنية اللبنانية التي عملت إلى جانبنا».

وفي تصريح صحافي أكد باراك (إنني على اقتناع بإمكان التوصل إلى تسوية للموضوع اللبناني تضمن الأمن لإسرائيل وتعيد جنود جيش الدفاع إلى أرض الوطن في غضون سنة من تاريخ تأليف حكومتي) وحدد باراك ثلاث نقاط يستند عليها هذا الانسحاب:

أ ـ معاودة المفاوضات مع دمشق.

ب ـ تغيير نمط عمل الجيش الإسرائيلي.

جـ ـ مرابطة قوات دولية في جنوب لبنان.

وقد صدر بيان موقع من وزارة الخارجية الإسرائيلية يحدد الخطوط الأساسية للحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة باراك جاء فيه «ستعمل الحكومة من أجل إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ضمان رفاه سكان الشمال وأمنهم، والتطلع إلى إبرام معاهدة سلام مع لبنان».

ولا شك إن التأكيد الإسرائيلي الدائم على التمسك بإجراءات وتدابير أمنية لضمان أمن سكان الجليل وسلامتهم وربط الانسحاب من الجنوب اللبناني بهذه الإجراءات والتدابير وبمستقبل مليشيا إنطوان لحد، يجعل من مبادرة الرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية مزروعة بألغام لا يمكن القبول بها أو تجاوزها بسهولة، وتعيد الأمور إلى نقطة الصفر كما كانت في عهد نتنياهو، إلا أن بارك يبدو أكثر حنكة وذكاء وهو يعمل من أجل صدام داخلي بين المقاومة الإسلامية والسلطة اللبنانية، ومن أجل فصل المسارين السوري واللبناني. وهذه هي الضمانات الرئيسية التي يسعى باراك للحصول عليها وتحقيقها، خاصة وأن هذه الضمانات الملغومة من شأنها إضعاف لبنان وإدخاله مرة أخرى في حروب وفتن داخلية وخلافات قاتلة لا يستفيد منها إلا باراك وحده ومعه أركان حكومته. ذلك أن المبادرات التي أطلقتها إسرائيل ومنهم قادة حزب العمل وعلى رأسهم اليوم إيهود باراك تجعل السلام والأمن في المنطقة وعلى جانبي الحدود مشروطاً بنزع سلاح المقاومة وتصفية البنية التحتية لحزب الله وحماية مليشيا إنطوان لحد. وتوقيع إتفاقيات أمنية مع الحكومة اللبنانية تسمح لإسرائيل التصرف كما تشاء في جنوب لبنان تكشف أن مفهوم باراك للسلام مع لبنان وانسحاب قواته من الجنوب لا تخرج عن هذا التفسير.

فهل يفي باراك بوعوده بالانسحاب من جنوب لبنان؟



الوثائق

مذكرة واي ريڤر (واي بلانتيشن).

الخطوط الأساسية لحكومة إيهود باراك.

كلمة بارك أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته.

خطة باراك للإنسحاب من جنوب لبنان وهضبة الجولان السورية.

مبادىء الترتيبات الأمنية في الجولان.

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

نص مذكرة شرم الشيخ بين الجانبين الفلسطيني والإسرئيلي.

مذكرة واي ريفر
بشأن إعادة الإنتشار الثانية
للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية
واشنطن: ١٩٩٨/١٠/٢٣.[١]

فيما يلي الخطوات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الإتفاق الإنتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرّخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (الإتفاق الإنتقالي)، والإتفاقات المُتصلة به، بما فيها المذكرة للسجل المؤرّخة في ١٧ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧، (يشار إليها فيما يلي بمصطلح الإتفاقات السابقة)، بحيث يستطيع الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، القيام بمسؤولياتهما المتبادلة بفعالية أكبر بما فيها تلك المُتصلة بالمزيد من إعادة الإنتشار، وبالإجراءات الأمنية على التوالي. ويجب تنفيذ هذه الخطوات في موازاة مقاربة مرحلية، وفقاً لهذه المذكرة وللجدول الزمني المرفق بها. وهي تخضع للبنود والشروط ذات الصلة في الإتفاقات السابقة، لكنها لا تلغي مستلزماتها الأخرى.

---

(١) النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الأميركية في الإنترنت: .http://www.state gov .

I ـ عمليات المزيد من إعادة الإنتشار:

أولاً: المرحلتان الأولى والثانية من المزيد من إعادة الإنتشار:

ـ ١ عملاً بالإتفاق الإنتقالي والإتفاقات اللاحقة له، سيشمل تنفيذ الفريق الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية، من المزيد من إعادة الإنتشار، إنتقال ١٣٪ من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني على الشكل التالي:

١٪ إلى المنطقة(أ) و١٢٪ إلى المنطقة(ب).

وصرح الفريق الفلسطيني أنه سيحدد منطقة / مناطق مجموع مساحتها ٣٪ من المنطقة(ب) أعلاه، لإعلانها مناطق خضراً و/ أو محميّات طبيعية. كما صرح الفريق الفلسطيني أنه سيعمل بمقتضى المعايير العلمية المرعية، الأمر الذي يعني أنه لن يكون هناك أية تغييرات في وضع هذه المناطق، من دون مس حقوق السكان المقيمين حالياً بهذه المناطق، ومنهم البدو، وعلماً بأن هذه المعايير لا تسمح ببناء جديد في هذه المناطق، فإنه يجوز الإبقاء على الطرقات والأبنية القائمة فيها.

سيحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة في هذه المناطق الخضر/ المحميّاب الطبيعية، بهدف حماية الإسرائيليين، ومواجهة تهديد الأعمال الإرهابية. ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق. وسيستجيب الفريق الإسرائيلي لمثل هذه الطلبات سريعاً.

ـ ٢ كجزء من التطبيق السالف الذكر للمرحلتين الأولى والثانية، من

المزيد من إعادة الإنتشار، فإن ١٤،٢٪ من المنطقة(ب) ستصبح في المنطقة(أ).

ثانياً: المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الإنتشار:

فيما يتصل ببنود الإتفاق الإنتقالي ورسائل الوزير كريستوفر إلى الفريقين في ١٧ كانون الثاني/يناير١٩٩٧، بشأن عملية المزيد من إعادة الإنتشار، سيكون هناك لجنة لمعالجة هذه المسألة. وسيتم إطلاع الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام على ما يجري.

II. الأمن:

في الأحكام المتصلة بالترتيبات الأمنية من الإتفاق الإنتقالي، وافق الفريق الفلسطيني على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، إو جرائم، أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، أو ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الإسرائيلي، أو ضد ممتلكاتهم، تماماً كما وافق الفريق الإسرائيلي على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الفلسطيني، أو ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الفلسطيني، أو ضد ممتلكاتهم. وقد وافق الفريقان أيضاً على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدين في مناطق صلاحياتهم، وعلى منع التحريض في جانب ضد الآخر من قِبَل أية منظمات أو مجموعات أو أفراد في مناطق صلاحية كل فريق.

ويرى كلا الفريقين أن من مصلحته الحيوية التصدّي للإرهاب ومكافحة العنف بموجب الملحق الأول الإنتقالي والمذكرة للسجل. وهما يريان أيضاً أن النضال ضد الإرهاب والعنف يجب أن يكون

شاملاً، بحيث يتناول الإرهابيين، والبنية التحتية لدعم الإرهاب، والأجواء الآيلة إلى دعم الإرهاب، كما يجب أن يكون مستمراً وثابتاً وطويل الأجل، بحيث لا يكون هناك فترات يتوقف فيها العمل ضد الإرهابيين وبنيتهم التحتية. ويجب كذلك أن يكون تعاونياً، لأن ما من جهد يحقق فعالية كاملة من دون التعاون الإسرائيلي الفلسطيني، والتبادل المستمر للمعلومات والمفاهيم والإجراءات.

وعملاً بالإتفاقات السابقة، فإن قيام الفريق الفلسطيني بمسؤولياته في مجال الأمن، والتعاون الأمني، وغيرهما من المسائل، سيكون كما هو مفصّل أدناه في الفترات المحدّدة في الجدول الزمني المرفق.

أولاً: الإجراءات الأمنية:

١ ـ اعتبار المنظمات الإرهابية خارجة على القانون، والتصدي لها:

أ ـ يعلن الفريق الفلسطيني سياسته التي لا هوادة فيها تجاه الإرهاب والعنف ضد الفريقين.

ب ـ يُشرك الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة في خطة عمل يُعدّها، ثم يبدأ تنفيذها فوراً ليضمن التصدّي المنهجي والفعّال للمنظمات الإرهابية وبُناها التحتية.

ج ـ فضلاً عن التعاون الأمني الإسرائيلي ـ الفلسطيني الثنائي، ستجتمع لجنة أميركية ـ فلسطينية مرة كل أسبوعين، من أجل مراجعة الخطوات المتخذة للقضاء على دعوات الإرهابيين، وعلى بنية دعم الإرهاب التي تُخطط له وتموّله وتسانده وتحرّض

عليه. وفي هذه الإجتماعات، يُطلع الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الإجراءات التي اتّخذها لحظر كل المنظمات (أو أجنحة المنظمات، كما هو ملائم)، ذات الصفة العسكرية أو الإرهابية أو العنيفة وحظر بنية دعمها، ولمنعها من العمل في منطقة صلاحيته.

د ـ يقوم الفريق الفلسطيني باعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب، لإجراء المزيد من التحقيق معهم، ومحاكمة جميع المتورّطين في أعمال عنف وإرهاب ومعاقبتهم.

هـ ـ ستجتمع لجنة أميركية ـ فلسطينية لمراجعة وتقويم المعلومات المُتصلة بقرارات المحاكمة، والعقوبات أو غيرها من الإجراءات القانونية التي تتناول وضع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو في التحريض عليها.

٢ ـ منع الأسلحة غير الشرعية:

أ ـ عملاً بالإتفاقات السابقة، سيكفل الفريق الفلسطيني تطبيق إطار عمل قانوني فعّال لحظر أي إستيراد، أو تصنيع وبيع غير مرخّص، أو امتلاك وحيازة أسلحة نارية، أو ذخيرة وسلاح، في مناطق الصلاحية الفلسطينية.

ب ـ بالإضافة إلى ذلك، سيُعد الفريق الفلسطيني وينفّذ بحزم واستمرارية برنامجاً منهجياً لجمع مثل هذه البنود غير الشرعية كلها، والتصرّف فيها بصورة ملائمة وفقاً للإتفاقات السابقة. وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تنفيذ هذا البرنامج.

جـ ـ سيتم تأليف لجنة أميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية لتنشيط وتعزيز التعاون على منع التهريب أو التسريب غير المسموح به للأسلحة أو المتفجرات إلى مناطق الصلاحية الفلسطينية.

٣ ـ منع التحريض:

أ ـ قياساً بالممارسة الدولية ذات الصلة، وعملاً بالمادة الثانية والعشرين(١) من الإتفاق الإنتقالي والمذكرة للسجل، سيصدر الفريق الفلسطيني مرسوماً يمنع جميع أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، ويُرسي آليات للعمل بمنهجية ضدّ جميع أساليب العنف أو الإرهاب، أو التهديد بهما. وسيكون هذا المرسوم شبيهاً بالتشريع الإسرائيلي القائم، الذي يعالج الموضوع نفسه.

ب ـ ستجتمع لجنة أميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية بإنتظام لرصد حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب، ولإعداد توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل ذلك التحريض، وسعيّن كلّ من الأطراف الإسرئيلية والفلسطينية والأميركية في اللجنة خبيراً إعلامياً، ومندوباً لتوطيد القانون، وخبيراً تربوياً ومسؤولاً حالياً أو سابقاً منتخباً.

ثانياً التعاون الأمني:

يتفق الفريقان على أن يستند تعاونهما الأمني إلى روح المشاركة، وأن يشمل بين أمور أُخرى، الخطوات التالية:

١ ـ التعاون الثنائي:

سيكون هناك تعاون أمني ثنائي كامل بين الفريقين، وسيكون هذا التعاون مستمراً ومكثفاً وشاملاً.

٢ ـ التعاون القضائي:

سيكون هناك تبادل للخبرات القضائية، والتدريب، وغير ذلك من المساعدات.

٣ ـ اللجنة الثلاثية:

إضافة إلى التعاون الأمني الإسرائيلي ـ الفلسطيني الثنائي، هناك لجنة أميركية ـ فلسطينية ـ إسرائيلية رفيعة المستوى ستجتمع كلّما دعت الحاجة، وليس أقلّ من مرة كل أسبوعين، لتقويم التهديدات الراهنة، ومعالجة أية عقبات أما التعاون الأمني والتنسيق الفعّالين، ومراجعة الخطوات المتخذة لمحاربة الإرهاب والمنظمات الإرهابية وستقوم اللجنة أيضاً بدورها كمنتدى لمعالجة موضوع الدعم الخارجي للإرهاب. وفي هذه الإجتماعات، سيطلع الفريق الفلسطيني أعضاء اللجنة، بصورة كاملة، على نتائج تحقيقاته مع المشبوهين الإرهابيين المعتقلين، وسيتبادل المشاركون المعلومات الإضافية ذات الصلة. وسترفع اللجنة، بانتظام إلى زعيمي الفريقين تقارير بشأن مستوى التعاون، ونتائج الإجتماعات وتوصياتها.

ثالثاً: مسائل أُخرى:

أ ـ سيقدم الفريق الفلسطيني قائمة بأفراد شرطته إلى الفريق الإسرائيلي، وفقاً للإتفاقات السابقة.

ب ـ إذا اضطر الفريق الفلسطيني إلى طلب مساعدة تقنية، فإن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها للمساعدة في تلبية تلك الحاجات بالتعاون مع مانحين آخرين.

جـ ـ ستشرف لجنة الرقابة والتوجيه على تنفيذ هذه البنود، وتُطلع الولايات المتحدة على مجرياتها، كجزء من مهمّاتها.

٢ ـ[١] ميثاق منظمة التحرير الفلسطيني (م.ت.ف.):

إن اللجنة التنفيذية لِـ م. ت. ف. والمجلس المركزي الفلسطيني سيعيدان تأكيد الرسالة المؤرّخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير١٩٩٨، من رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون، بشأن إلغاء فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف. والحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٩ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وسيقوم رئيس م.ت.ف. عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني، ومجلس [الحكم الذاتي]، ورؤساء الوزارات الفلسطينية، إلى إجتماع يخاطبه الرئيس كلينتون، ليعيد المجتمعون تأكيد دعمهم عملية السلام، وقرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي المذكور أعلاه.

٣ ـ المساعدة القانونية في المسائل الجنائية:

وبين أشكال أخرى من المساعدة القانونية في المسائل الجنائية

---

(١) الترقيم هكذا في الأصل.

سيتمّ، من خلال آلية اللجنة القانونية الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة تقديم (أو إعادة تقديم)، طلبات أعتقال ونقل المشبوهين والمدّعى عليهم، وفقاً للمادة ٢(٧) من الملحق الرابع للإتفاق الإنتقالي، كما ستتم الإستجابة لها بمقتضى المادة ٢(٧) (و) من الملحق الرابع للإتفاق الإنتقالي، ضمن مهلة ١٢ أسبوعاً. أما الطلبات المقدّمة بعد الأسبوع الثامن، فتتم الإستجابة لها بمقتضى المادة ٢(٧)(و) خلال أربعة أسابيع من تقديمها. وطلب الفريقان من الولايات المتحدة تقارير منتظمة بشأن الخطوات المتخذة إستجابة للطلبات المذكورة أعلاه.

٤ ـ حقوق الإنسان وحكم القانون:

عملاً بالمادة ١١(١) من الملحق الأول للإتفاق الإنتقالي، ومن دون انتقاص لما سبق ذكره، ستمارس الشرطة الفلسطينية نفوذها ومسؤولياتها لتطبيق هذه المذكرة، مع المراعاة اللازمة للمعايير المقبولة دولياً بشأن حقوق الإنسان وحكم القانون، والإسترشاد بضرورة حماية الناس، واحترام كرامة الإنسان، وتجنّب الأذى.

III ـ اللجان الإنتقالية والشؤون الإقتصادية:

١ ـ يعيد الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، تأكيد التزامهما توطيد علاقتهما، والإتفاق على الحاجة الماسة إلى تنشيط التنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتفق الفريقان في هذا الشأن على مواصلة أو إحياء اللجان القائمة جميعها المنبثقة من الإتفاق الإنتقالي، بما فيها لجنة الرقابة والتوجيه، واللجنة

الإقتصادية المشتركة، ولجنة الشؤون المدنية، واللجنة القانونية، ولجنة التعاون الراهن.

٢ ـ اتفق الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، على الترتيبات الآيلة إلى افتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدّد لذلك، كما أنهما أبرما «البروتوكول بشأن إنشاء وتشغيل المطار الدولي في قطاع غزة خلال الفترة الإنتقالية».

٣ ـ سيستأنف الفريقان مفاوضاتهما بشأن الممرّ الآمن فوراً، ففيما يتعلق بالطريق الجنوبي، سيبذل الفريقان أقصى الجهود للتوصّل إلى اتفاق خلال أسبوع من بدء تطبيق هذه المذكرة، وسيبدأ تشغيل الطريق الجنوبي في أسرع وقت ممكن بعد ذلك. أما بالنسبة إلى الطريق الشمالي، فستستمر المفاوضات بهدف التوصّل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. ثم يبدأ تطبيقه سريعاً بعد ذلك.

٤ ـ يعترف الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، بالأهمية الكبرى لمرفأ غزّة في تطور الإقتصاد الفلسطيني، وفي توسيع التجارة الفلسطينية. وهما يلتزمان العمل من دون إبطاء للتوصّل إلى اتفاق يجيز إنشاء المرفأ وتشغيله وفقاً للإتفاقات السابقة. وستعيد اللجنة الإسرائيلية ـ الفلسطينية تنشيط عملها فوراً، بهدف إنجاز البروتوكول، خلال ٦٠ يوماً، والذي سيجيز بدء إنشاء المرفأ.

٥ ـ يُقرّ الفريقان بأن المسائل القانونية العالقة تؤثر سلباً في العلاقة بين الشعبين. ولذا فإنهما سيسرّعان جهودهما، من خلال اللجنة القانونية، لمعالجة المسائل القانونية البارزة وإيجاد حلول لها في

أقصر وقت ممكن. وسيقدّم الفريق الفلسطيني إلى الفريق الإسرائيلي نسخاً عن القوانين المعمول بها كافة.

٦ ـ سيبدأ الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، أيضاً حواراً اقتصادياً استراتيجياً لتوطيد علاقتهما الإقتصادية، وسيؤلفان لجنة خاصة لهذا الغرض في إطار عمل اللجنة الإقتصادية المشتركة. وستراجع هذه اللجنة الموضوعات الأربعة التالية:

١ ـ ضرائب المشتريات الإسرائيلية.

٢ ـ التعاون على مكافحة سرقة السيارات.

٣ ـ معالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة.

٤ ـ أثر المعايير الإسرائيلية كعوائق أمام التجارة وتوسيع القائمتين: أو ١ أو٢.

وستقدم اللجنة تقريراً مرحلياً خلال ثلاثة أسابيع من بدء تطبيق هذه المذكرة، كما ستقدم خلال ستة أسابيع استنتاجاتها وتوصياتها لمباشرة تنفيذها.

٧ ـ يتفق الفريقان على أهمية المساعدة المستمرة من المانحين الدوليين لتسهيل تنفيذ الإتفاقات التي يتوصلان إليها. وهما يقرّان بالحاجة إلى الدعم القوي من المانحين للتنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهما متفقان أيضاً على السعي المشترك، لدى مجموعة المانحين لعقد مؤتمر وزاري قبل أواخر سنة ١٩٩٨، للحصول على تعهدات بمستويات أعلى من المساعدة.

IV ـ مفاوضات الوضع الدائم:

سيستأنف الفريقان فوراً مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة، وسيبذلان جهداً حاسماً لتحقيق الهدف المتبادل وصولاً إلى اتفاق بحلول ٤ أيلول/ مايو ١٩٩٩. وستكون المفاوضات مستمرة من دون انقطاع. وقد أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تسهيل هذه المفاوضات.

V ـ الإجراءات الأحادية الجانب:

إقراراً بضرورة توفير أجواء إيجابية للمفاوضات، فإن أيّاً من الفريقين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغيّر وضع الضفة الغربية وقطاع غزة. وفقاً للإتفاق الإنتقالي.

مرفق: الجدول الزمني.

تصبح هذه المذكرة سارية المفعول بعد عشرة أيام من توقيعها.

أنجزت في واشنطن، العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

عن حكومة دولة إسرائيل.

عن منظمة التحرير الفلسطينية.

الشاهد: الولايات المتحدة الأميركية.

الجدول الزمني

ملاحظة: إن الإشارات الموضوعية بين الأقواس أدناه، تشير إلى الفقرات في «مذكرة واي ريفر» التي يُعتبر هذا الجدول الزمني مُرفقاً مكمّلاً لها. والموضوعات غير الواردة في الجدول الزمني، تعتمد البرنامج المذكور في نصّ المذكرة.

١ ـ فور سريان مفعول المذكّرة:

ـ تبدأ لجنة المزيد من إعادة الإنتشار الثالثة(I(ثانياً)).

ـ خطة العمل الأمنية الفلسطينية المشاركة فيها الولايات المتحدة(II(أولاً)(١)(ب)).

ـ التعاون الأمني الثنائي الكامل(II(ثانياً)(٣)).

ـ تستأنف اللجان المرحلية عملها وتواصله، كما تبدأ اللجنة الإقتصادية الخاصة عملها(III).

ـ تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة(IV).

٢ ـ الأسبوع الثاني من سريان مفعول المذكّرة:

ـ يبدأ تنفيذ الخطة الأمنية (II(أولاً)(١)(ب))، وتبدأ أعمال اللجنة المذكورة في (٢(أولاً)(١)(ج)).

ـ وضع أطار منع الأسلحة غير الشرعية(٢(أولاً)(٢)(أ))، وإعداد تقرير بشأن التنفيذ الفلسطيني للخطة(II(أولاً)(٢)(ب)).

ـ تبدأ أعمال لجنة منع التحريض (II(أولاً)(ظ)(ب))، ويصدر مرسوم بذلك (II(أولاً)(٣)(أ)).

ـ تعيد اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (II(ثالثاً)(٢)).

ـ تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الإنتشار: ٢٪ من المنطقة(ج) إلى المنطق (ب)، و١،٧٪ من المنطقة(ب) إلى المنطقة(أ)، ويُطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب، ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الإنتشار، وإعداد تقرير بشأنه(I(أولاً)).

٣ ـ الأسابيع ٢ ـ ٦.

ـ يعيد المجلس المركزي الفلسطيني تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع٢ ـ ٤) (II(ثالثاً)(٢)).

ـ يعيد المجلس الوطني الفلسطيني وغيره من مؤسسات م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع٤ ـ ٦) (II(ثالثاً)(٢)).

ـ إعداد برنامج لجمع الأسلحة (II(أولاً) (٢)(ب))، وبدء مرحلة جمعها(II(أولاً)(٢)(ج))،قم تبدأ اللجنة عملها، وتعد تقارير عن هذه الأنشطة.

ـ تقرير لجنة منع التحريض (II(أولاً)(٣)(ب)).

ـ إعداد التقرير المرحلي للجنة الإقتصادية الخاصة في الأسبوع الثالث، والتقرير النهائي في الأسبوع السادس(III).

ـ تقديم قائمة قوات الشرطة(II(ثالثاً)(١)(أ))، ودء مراجعة لجنة الرقابة والتوجيه(II(ثالثاً)(١)(ج)).

ـ تنفيذ المرحلة الثانية من المزيد من إعادة الإنتشار: ٥٪ من المنطقة(ج) إلى المنطقة(ب). ويُطلع المسؤولين الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتمّ تنفيذ المزيد من إعادة الإنتشار، وإعداد تقرير بشأنه(I(أولاً)).

٤ ـ الأسابيع ٦ ـ ١٢:

ـ مرحلة جمع الأسلحة (II(أولاً)(٢)(ب))، وإعداد تقرير اللجنة بشأن أنشطتها (II(أولاً((٢)(ج)).

ـ تقرير لجنة منع التحريض (II(أولاً((٣)(ب)).

ـ تطبع لجنة الرقابة والتوجيه الولايت المتحدة على قائمة قوات الشرطة (II(ثالثاً)(١)(ج)).

ـ تنفيذ المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الإنتشار: ٥٪ من المنطق (ج) إلى المنطقة (ب)، و١٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة(أ)، و١،٧٪ من المنطقة(ب) إلى المنطقة(أ). ويُطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراؤهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الإنتشار، وإعداد تقرير بشأنه (I(أولاً)).

٥ ـ بعد الأسبوع الثاني عشر:

تستمر الأنشطة الواردة في المذكرة كما يجب، وتشمل إذا دعت الحاجة:

ـ اللجنة الثلاثية للتعاون الأمني (II(ثانياً)(٣)).

ـ لجنة (II(أولاً)(١)(ج)).

ـ لجنة(II(أولاً)(١)(هـ)).

ـ لجنة منع التحريض (II(أولاً)(٣)(ب)).

ـ لجنة المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الإنتشار(I(ثانياً)).

ـ اللجان المرحلية(II).

ـ مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة(IV).

الخطوط الأساسية[1][مقتطفات]

لحكومة إيهود باراك

عام:

١ ـ ١: إن الأهداف الرئيسية للحكومة هي: الأمن القومي والشخصي من خلال الكفاح الذي لا يكل ضد الإرهاب: إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال تحقيق سلام حقيقي: منع الحروب وسفك الدماء: الحرب على البطالة وتشجيع نمو مستقر يخلق فرص العمل: تقليص الفجوات الإجتماعية: تشجيع الهجرة وإستيعاب المهاجرين عبر الإندماج والشراكة: إيجاد ظروف معيشية وبيئة توفر الإحساس بوجود هدف وأمل، وتشجع على الهجرة إلى إسرائيل؛ تحصين الديمقراطية، وسلطة القانون، والتراث اليهودي، وحقوق الإنسان، مع احترام المحاكم؛ الوعد بفرص متساوية للجميع؛ جعل التعليم في رأس أولوياته، وضمان التعليم للجيل

---

(١) النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:
http://www>israel-gov>il. مجلة الدراسات الفلسطينية، ٣٩، صيف ١٩٩٩، ص١٠٥، ١١٨.

الناشىء منذ حضانة الأطفال حتى الجامعة؛ ومكافحة العنف وحوادث الطرق.

١ ـ ٢: ستعمل الحكومة الإسرائيلية من أجل إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالوسائل السلمية، ومن خلال التمسك، بثبات، بأمن إسرائيل القومي وسلامتها ونموّها. وستسعى الحكومة لتحقيق سلام يقوم على أساس الإحترام المتبادل ويضمن أمن الدولة وسائر مصالحها الحيوية ويوفّر الأمن الشخصي لمواطنيها جميعاً.

١ ـ ٣: ستعمل الحكومة من أجل الوحدة الوطنية مع تأليف القلوب بين جميع مواطني إسرائيل والتشجيع على التسامح والإعتدال واحترام الآخرين، ومن أجل رأب الصدوع في صفوف الأمة، بما يبعث الأقل بمستقبل أفضل لجميع مواطني الدولة عرباً ويهوداً، علمانيين ومتدينيين.

١ ـ ٤: ستعمل الحكومة من أجل ضمان أن تظل إسرائيل دولة يهودية، ديمقراطية وصهيونية مع وجود حقوق متساوية لجميع مواطنيها، وتقوم بالتشجيع على الهجرة.

[......]

السلام والأمن وعلاقات إسرائيل الخارجية:

٢ ـ ١: تنظر الحكومة إلى السلام بصفته قيمة حقيقية للحياة في إسرائيل، تستمد جذورها من رؤيا الأنبياء، كما وجدت لها تعبيراً في إعلان الإستقلال وفي التطلع الدائم للشعب الإسرئيلي إلى السلام والأمن. وتعتقد الحكومةأن في الإمكان إنهاء دورة سفك الدماء في المنطقة. ويرتكز صنع السلام على قوة الجيش الإسرائيلي والقوة

العامة لإسرائيل، والقدرات الردعية للدولة، والرغبة في إحلال الإستقرار في الشرق الأوسط ـ الأمر الذي سيسمح بتوجيه الموارد نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٢ ـ ٢: إن السلام هو أحد مكونات المفهوم الأمني القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية. وسترتكز الترتيبات ومعاهدات السلام التي ستكون إسرائيل شريكاً فيها على الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها القومية، بالإستناد إلى الدعم الواسع الذي يقدمه الشعب في إسرائيل.

٢ ـ ٣: ستطوّر الحكومة منعة الجيش الإسرائيلي باعتباره قوة إسرائيل الدفاعية والردعية.

٢ ـ ٤: ستشن الحكومة حرباً شاملة على المنظمات الإرهابية وعلى الذين يبادرون إلى الإرهاب وينفذونه، وستضمن الأمن الشخصي لسكان إسرئيل جميعاً.

٢ ـ ٥: ستعمل الحكومة، كجزء من سياستها الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط وتوطيده، على تطوير آليات للتعاون السياسي والإقتصادي والعلمي والثقافي بين شعوب المنطقة.

٢ ـ ٦: ستعمل الحكومة على تسريع المفاوضات مع الفلسطينيين، على أساس العملية [السلمية] القائمة، بهدف إنهاء الصراع من خلال تسوية دائمة تضمن أمن إسرائيل ومصالحها الحيوية. وسيتم عرض التسوية الدائمة للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٢ ـ ٧: ستحترم الحكومة الإتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع

الفلسطنيين وستنفذها مع الإصرار، في الوقت نفسه، على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً باحترام هذه الإتفاقات وتنفيذها.

٢ ـ ٨: ستستأنف الحكومة المفاوضات مع سورية بهدف إبرام معاهدة سلام معها ـ سلام كامل يعزز أمن إسائيل ويقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و٣٣٨، وعلى وجود علاقات طبيعية بين دولتين جارتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستعرض معاهدة السلام مع سورية للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٢ ـ ٩: ستعمل الحكومة من أجل إخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، مع ضمان رفاه سكان الشمال وأمنهم، والتطلع إلى إبرام معاهدة سلام مع لبنان.

٢ ـ ١٠: تعتبر الحكومة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية شركاء مهمين في الجهد المبذول لإحلال السلام في منطقتنا، وستقيم حواراً سياسياً مستمراً مع كل منها. وستعمل الحكومة أيضاً من أجل دعم التفاهم والصداقة، وكذلك من أجل تطوير الإقتصاد والتجارة والسياحة بين الشعب الإسرائيلي والشعوب المصرية والأردنية والفلسطينية.

٢ ـ ١١: ستقيم الحكومة حواراً مستمراً مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بموافقتها من التسوية الدائمة. وسيتناول الحوار أيضاً المساعدات السياسية والإقتصادية والدفاعية الأميركية لإسرائيل. وستعمل الحكومة على تعميق الصداقة المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعلى استمرار التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة وتطويره.

٢ ـ ١٢: ستعمل الحكومة على تقوية وتعزيز العلاقات بالإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وستعمل الحكومة أيضاً على تقويةالعلاقات بروسيا ودول رابطة الدول المستقلة والصين، وكذلك بالأسرة الدولية بكاملها.

٢ ـ ١٣: ستبذل الحكومة قصارى جهودها من أجل الإفراج عن أسرى الحرب والجنود المفقودين، وإعادتهم إلى إسرائيل.

القدس:

٣ ـ ١: إن القدس الكبرى، عاصمة إسرائيل الأبدية، ستبقى موحدة وكاملة تحت سيادة إسرئيل.

٣ ـ ٢: سيُضمن لأبناء كل الأديان الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة وحرية العبادة.

٣ ـ ٣: ستعمل الحكومة من أجل تطوير القدس وازدهارها، واستمرار البناء فيها ـ لما فيه رفاه جميع سكانها.

الإستيطان:

[......]

٤ ـ ٢: إلى أن يتم تحديد وضع المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة في إطار التسوية الدائمة، لن تُبنى مستوطنات جديدة ولن يُلحق أي ضرر بالمستوطنات القائمة.

٤ ـ ٣: ستعمل الحكومة على ضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة، وتقديم الخدمات الحكومية والبلدية الإعتيادية ـ بما يتساوى مع الخدمات المقدمة إلى سكان جميع

المستوطنات الأخرى في إسرئيل. وستلبي الحكومة حاجات التنمية المتواصلة للمستوطنات القائمة. وستطبّق المعايير الإجتماعية ـ الإقتصادية بالتساوي على جميع المستوطنات في أي مكان.

[.......]

الإقتصاد والمجتمع:

[.......]

٧ ـ ٧: ستشجع الحكومة على خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة، من خلال الحوار مع المستخدمين، ومن خلال منح المستخدمين، قدر الإمكان، فرصة الحصول على أسهم في المشاريع التي تباع. وفي كل اقتراح بيع. سيُجري حوار مع نقابات المستخدمين في المشروع أو المعمل أو الشركة، في محاولة لإحترام الإتفاق الجماعي الذي تم توقيعه مع الستخدمين.

[.......]

الهجرة وإستيعاب المهاجرين:

٨ ـ ١: ستسعى الحكومة للتشجيع على الهجرة وإستيعاب المهاجرين. ولن يتحقق اندماج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي إلاّ عبر الحوار والتعاون مع المهاجرين أنفسهم[....]

[.......]

الدين:

١٠ ـ ١: تدرك الحكومة الحاجة إلى وضع حل ملائم للعلاقة بين الدين والدولة، عبر الحوار وتأسيس ميثاق بين القطاعات الدينية والعلمانية ـ يقوم على أساس الإجماع والتسامح المتبادل والتأليف بين قلوب جميع أجزاء الأمة.

١٠ ـ ٢: ستعمل الحكومة على سن تشريع في الكنيست، طبقاً لقرارات محكمة العدل العليا، وعبر حوار مسبق وجهود من أجل التوصل إلى تفاهم مع كل الأطراف المعنية، فيما يتعلق بالتجنيد العسكري والإعفاء من الخدمة العسكرية الممنوح لطلبة المدارس الدينية.

[......]

مكانة العرب الإسرائيليين:

١٢ ـ ١: ستعمل الحكومة على إيجاد حقوق كاملة ومتساوية لجميع العرب والبدو والدروز والشركس وسواهم من مواطني إسرائيل. وستعمل من أجل المساواة في التعليم والتشغيل والإسكان والبنية التحتية. ومن أجل تصحيح التفاوتات السابقة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتيسر الخدمات العامة.

١٢ ـ ٢: ستعمل الحكومة على تحسين وضع السلطة [المحلية] العربية وإيجاد فرص عمل، من خلال تصنيع المناطق العربية والدرزية، وكذلك ردم الفجوات، بالتدريج، بين مختلف

القطاعات السكانية في إسرائيل فيما يتعلق بالبنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية.

[......]

١٢ ـ ٥: ستقدم الحكومة ترتيبات لتوطين البدو بالنقب، تقوم على أساس حل متكامل لتوطينهم وترتيب لحل مشكلة الأرض.

١٢ ـ ٦: ستعمل الحكومة على إيجاد فرص عمل للقطاع العربي على أعلى مستويات الحكومة والخدمة المدنية. وستخصص الحكومة فرص عمل إضافية من أجل دمج الإكاديميين العرب في الحكومة والمؤسسات العامة.

١٢ ـ ٧: ستعمل الحكومة على وضع حلول للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الإعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها، ومشكلة تخصيص الأراضي للإستعمال العام، ومشكلات البدو في النقب[....] ـ طبقاً للمباديء التي أقرتها اللجان الوزارية للحكومات السابقة.

[......]. ■

كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود باراك، أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته القدس، ١٩٩٩/٧/٦[1] [مقتطفات]

[.......]

إنه لمن دواعي اعتزازي أن أقدم للشعب ولهذا المجلس حكومة جديدة، واسعة وجيدة وممثلة [لجميع شرائح الشعب]، ومدعومة من الأكثرية العظمى من أعضاء الكنيست ومن مواطني الدولة، وليس سدى أنني استنفذت كامل المهلة الزمنية التي يحددها القانون لتأليف الحكومة. ولم أسلك طريقاً سهلة. فقد ألزمتني العبر المستخلصة من التاريخ اليهودي وعمق الصدوع الإجتماعية والسياسية في إسرائيل اليوم. بأن أختار الطريق الطويلة والتي تتطلب الصبر من أجل تحقيق الهدف الذي وضعته لنفسي: تأليف حكومة تؤدي مهامتها خلال فترة تُتخذ فيها قرارات قومية صعبة. من خلال الإجماع

---

(١) النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:
http://www>israel-gov>il.

والتوازن بين معظم فئات الشعب[. . . .].

[. . . . . .]

إن الخطوط الأساسية للحكومة والإتفاقات الإئتلافية موجودة أمامكم، كل شيء واضح وجلي تماماً. وليس هناك أية أشياء مخفية، ولا وجود لإتفاقات سرية، ولا تفاهمات جرت «تحت الطاولة». وكما رأيتم، ليس ثمة أية إلتزامات مالية أو إمتيازية لقطاعات أو مجموعات معينة.

[. . . . . .]

[. . . . . .] نحن نعلم أن انتصار الصهيونية لن يكون كاملاً إلى حين تحقيق سلام حقيقي، وأمن كامل، وعلاقات صداقة وثقة وتعاون مع جيراننا جميعاً. لذلك سيكون الهدف الأسمى للحكومة جلب السلام والأمن لإسرائيل، مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية، إن الإختراق التاريخي العظيم نحو السلام حدث قبل ٢٠ عاماً بفضل الرؤيا والشجاعة اللتين تحلى بهما زعيمان عظيمان: مناحيم بيغن وأنورالسادات رحمهما الله.

[. . . . . .]

وكانت حكومة بنيامين نتيناهو قد استهلت عهدها فعلاً ببروتوكول الخليل. لكنها لم تكن قادرة على تطبيق اتفاقات واي التي وقعتها.

ومن واجبنا الآن أن نكمل المهمة. وأن نقيم سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط الذي شهد الكثير من الحروب. إن من واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه أبنائنا أن نتخذ خطوات حاسمة من أجل تقوية إسرائيل

عبر إنهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهذه الحكومة مصممة على بذل كل الجهود وسلوك كل الطرق والقيام بكل شيء ضروري من أجل أمن إسرائيل وتحقيق السلام والحيلولة دون نشوب حرب.

لدينا واجب تاريخي يقضي بالإستفادة من «نافذة الفرص» التي انفتحت أمامنا لنحقق لإسرائيل الأمن والسلام في المدى البعيد. ونحن نعرف أنه لا يمكن إقامة سلام شامل ودائم إلاّ إذا كان يستند، في آن واحد إلى أربعة إعمدة هي: مصر والأردن وسوريا ولبنان، ككتلة واحدة بمعنى ما، والفلسطينيون طبعاً، وما دام السلام لم يقم على هذه الأعمدة الأربعة جميعها، فإنه سيظل غير كامل وغير دائم. وعلى الدول العربية أن تعلم أن إسرائيل القوية والواثقة من نفسها هي فقط يمكنها جلب السلام.

ومن هنا أدعو اليوم كل زعماء المنطقة إلى مد أيديهم في اتجاه يدنا الممدودة. وإلى إقامة «سلام الشجعان»، في منطقة شهدت الكثير من الحروب والدماء والمعاناة. وأريد أن أقول لجيراننا الفلسطينيين: إن الصراع المرير بيننا جلب الكثير من المعاناة لشعبينا. والآن، ليس هناك من سبب لتصفية حسابات تتعلق بأخطاء تاريخية. ربما كان من الممكن أن تسلك الأمور وجهة أخرى لكننا لا نستطيع تغيير الماضي كل ما يمكننا عمله هوجعل المستقبل أفضل. وأنا لا أدرك معاناة شعبي فحسب، بل أعترف أيضاً بمعاناة الشعب الفلسطيني، وطموحي ورغبتي هما في إنهاء العنف والمعاناة، والعمل مع القيادة الفلسطينية المنتخبة، على رأسها الرئيس ياسر عرفات، من منطلق الشراكة والإحترام، من أجل التوصل معاً إلى تسوية عادلة ومتفق عليها، تحقق التعايش في حرية وإزدهار وحسن

جوار على هذه الأرض المحبوبة التي سيعيش عليها الشعبان دائماً.

وأقول للرئيس السوري حافظ الأسد إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة مصممة على دفع المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، ومن أجل التوصل إلى معاهدة سلام وأمن ثنائية كاملة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨.

[......]

إنني أنوي وضع حد لوجود الجيش الإسرائيلي في لبنان خلال عام واحد، وأن ينتشر الجيش الإسرائيلي، بموجب اتفاق على امتداد الحدود، وإعادة أبنائنا إلى ديارهم، مع اتخاذ التدابير الضرورية لضمان رفاه وأمن السكان على الحدود الشمالية، وكذلك مستقبل اللبنانيين العاملين في مجالي الأمن والمساعدة المدنية، الذين عملوا إلى جانبنا، طوال هذه الأعوام، ومن أجل سكان المنطقة.

[......]

هاتان المهمتان ـ التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وتحقيق السلام مع سوريا ولبنان ـ تنطويان، في نظري، على القدر نفسه من الحيوية والأهمية. ولا تتقدم إحداهما على الأخرى، أو تسبقها، في سلم الأولويات.

وهدف الحكومة هو العمل، في الوقت نفسه، من أجل تقريب السلام على كل الجبهات، ولكن من دون التراخي بشأن حاجات إسرائيل الأمنية ومصالحها الأكثر حيوية، وفي المقام الأول منها، القدس الموحدة تحت سادتنا، عاصمة إسرائيل الأبدية.

لن تردعنا الصعوبات وأنا أعرف جيداً في انتظارنا مفاوضات

صعبة ومفعمة بالأزمات، وفترات من المدّ والجزر، قبل أن نصل إلى الهدف المنشود.

وأستطيع فقط أن أعد بأنه إذا كشف الطرف الآخر عن الدرجة نفسها من التصميم والإدارة الطبية للتوصل إلى اتفاق كما هو الحال في جانبنا، فإنه لن توجد قوة في العالم تستطيع منعنا من تحقيق السلام هنا.

وفي هذا السياق، فإنني أعلق أهمية عظيمة على دعم شريكينا في معاهدات السلام. مصر والأردن. وأنا أعتقد أن في إمكان الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله القيام بدور حيوي في إيجاد الديناميّات وأجواء الثقة التي نحن في أمسّ حاجة إليها من أجل التقدم نحو السلام، وفي إمكانهما أيضاً دعم التربية على السلام بين أبناء مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المستقبل سوريا ولبنان أيضاً، التربية على السلام، التي هي شرط لأي سلام بعيد المدي ودائم. وأعتقد أن في إمكان الملك المغربي الحسن أيضاً أن يساهم في ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بلاد أخرى كانت فتحت في الماضي قنوات اتصال مع إسرائيل، من أجل التعاون على صعيد العملية السلمية في مجالات شتى. وأن أتطلع إلى مواصلة هذه الإتصالات بثبات لإيجاد مناخ إقليمي مريح يمكن أن يساعد المفاوضات.

ومن نافل القول إن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة هي شرط أساسي لأي تقدم نحو حل الصراع في المنطقة، إن الصداقة مع أميركا، بقيادة الرئيس كلينتون، وما أبدته من سخاء ودعم كثيف للعملية السلمية في الشرق الأوسط يشكلان عنصراً حيوياً في فرصة تحقيق هدفنا، وسأتوجه إلى الولايات المتحدة قريباً، تلبية لدعوة من

الرئيس كلينتون، الصديق المخلص للإسرائيل، من أجل تدارس مجمل القضايا التي تواجهنا، وفي المقام الأول منها استئناف العملية السلمية على جميع المسارت، وتعزيز قوة إسرائيل وأمنها.

سيدي الرئيس، أعضاء الكنيست،

تكمن ضمانة الإتفاقات السلمية وتطبيقها في قوة الجيش الإسرئيلي، ولذلك سنسعى جاهدين لتقوية الجيش الإسرائيلي، [ضمان] نوعية قادته وجنوده، وإمداده بأفضل أنظمة التربية والتكنولوجيا، وتدريبه ولياقته، وقدرته على أن يظل دائماً مستعداً للردع والرد على الأخطار البعيدة والقريبة، وعلى كل أنواع التهديدات، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. لكن الأمن لا توفره الدبابات والطائرات وزوارق الصورايخ فحسب. إن الأمن يوفره الأفراد، في الدرجة الأولى. فهم الذين يصوغون متانة المجتمع والقوة القومية لإسرائيل لذلك وإضافة إلى دفع الأمن والسلام والسياسة الخارجية، وبما لا يقل أهمية وإلحاحاً من ذلك، فإن الحكومة ملزمة بمواجهة تحديات المجتمع والإقتصاد وحاجات المواطن.

[......]

إن هذه الحكومة التي أطلب إليكم منحها ثقتكم هي حكومة تتجه نحو السلام والأمن والتعليم والصحة والرفاه، نحو المساواة المدنية الكاملة والعدالة الإجتماعية، نحو اقتصاد حر ومزدهر ونمو واجتثاث البطالة والفقر، نحو الهجرة وتقوية الروابط بين إسرائيل والمهجر، نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون[....].

[......]

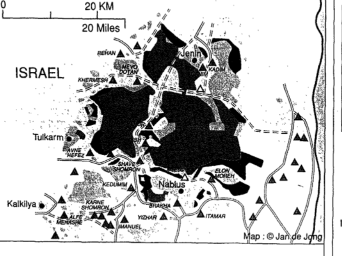
إن هذه الحكومة لن تدير ظهرها لأية مجموعة أو فئة أو قطاع أو تيار إيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي، وهي ستكون حكومة حوار متواصل وانفتاح وانتباه، حكومة ستتطلع إلى تحقيق «إجماع قومي جديد»، لكنها لن تتملص من اتخاذ القرارات أو تفرض على نفسها الشلل والجمود، وأنا أعلم وأدرك بالضبط الإتجاه الذي يجب أن تسلكه الحكومة والغاية التي يجب أن تصل إليها، وأنا أعتزم قيادة هذه المسيرة حتى خط النهاية.

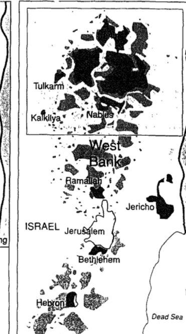
أخيراً، وكما تعهدت، إذا تطلب الأمر قرارات تاريخية حاسمة، وعندما يتطلب ذلك، فإن الجمهور بكاملة سيُدعى إلى اتخاذ قرار في استفتاء عام بحسب إرادته ذات السيادة.

[......]. ■

The West Bank

After the First Stage of Israeli Redeployment
According to the Wye Memorandum - November 1998





Territorial Division of the West Bank after the First Stage of Further Israeli Redeployment

Area A : 9.1 %
(Palestinian Security and Civil Control)

Area B : 20.7 %
(Joint Security Control, Palestinian Civil Control)

Area C : 70.2 %
(Israeli Security and Civil Control)

Area B

Area C

Facts about Wye

■ Settlers from Kadim and Ganim are discussing compensation for evacuating their settlements.

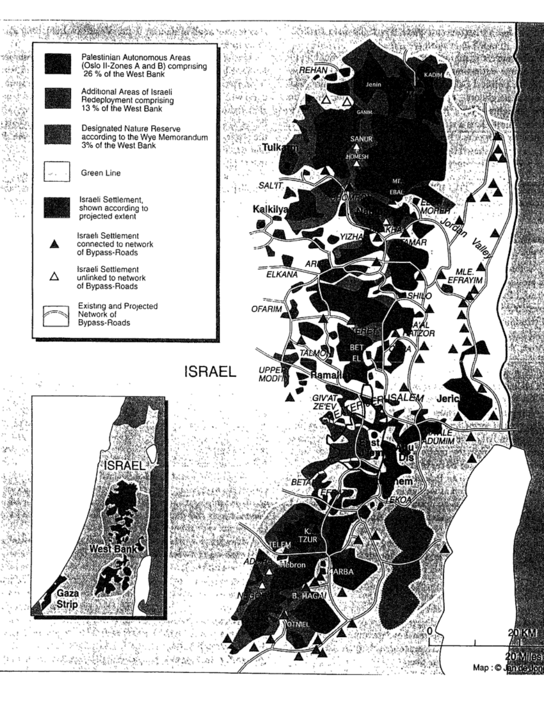
■ At least 12 new bypass roads will be constructed by Israel at a cost of $70 million.

■ Settlers have established more than 12 new settlement sites throughout the West Bank in the aftermath of the Wye agreement.

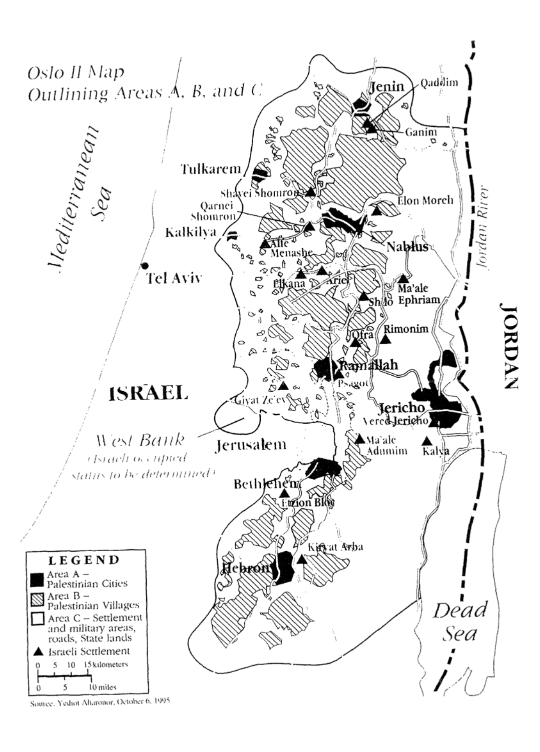
■ In a poll of settlers taken shortly after the Wye accord was initialed, 40 percent voiced disapproval of the agreement, 30 percent approved, and 30 percent were undecided.

■ The November redeployment resulted in the transfer of 18 villages and 10 towns to Palestinian control (Area A).

■ The Clinton administration plans to contribute $1.2 billion to Israel as part of an aid package in support of the Wye memorandum.

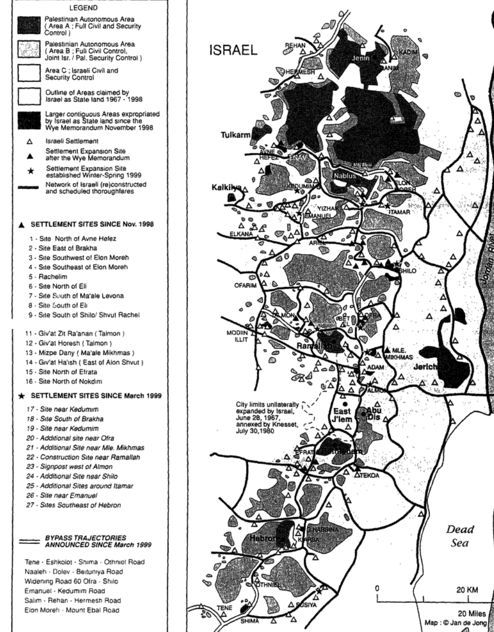


Palestinian Autonomous Areas (Oslo II-Zones A and B) comprising 26 % of the West Bank
Additional Areas of Israeli Redeployment comprising 13 % of the West Bank
Designated Nature Reserve according to the Wye Memorandum 3% of the West Bank
Green Line
Israeli Settlement, shown according to projected extent
Israeli Settlement connected to network of Bypass-Roads
Israeli Settlement unlinked to network of Bypass-Roads
Existing and Projected Network of Bypass-Roads
ISRAEL
West Bank
Gaza Strip
REHAN
KADIM
Jenin
GANIM
SANUR
HOMESH
MT. EBAL
SAL'IT
MOREH
Jordan Valley
YIZHAR
ELKANA
MLE. EFRAYIM
SHILO
OFARIM
HATZOR
BET EL
TALMON
UPPER MODI'IN
GIV'AT ZE'EV
ADUMIM
Dis
TEKOA
K. TZUR
TELEM
Hebron
ARBA
B. HAGAI
OTNIEL
0
20 KM
20 Miles
Map : ©

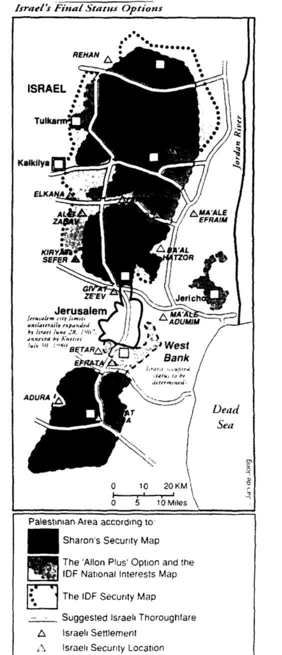


Source: Yediot Aharonot, October 6, 1995

West Bank Hilltop Settlements and Land Confiscations - June 1999



Israel's Final Status Options



Reading the Map

The map opposite illustrates three Israeli alternatives for a final-status territorial division of the West Bank. These options are rendered by gradually increasing the territorial configurations of projected Palestinian self-rule, in which lighter shaded areas are added to the darker shaded territorial options.

The proposal outlined in the darkest grey, advanced by Ariel Sharon, offers Palestinians the least territory, reserving 39 percent of the West Bank for Palestinian self-rule. It makes provision for three large noncontiguous Palestinian "cantons": one around Nablus, which would be separated from the canton around Ramallah by the Israeli settlements of Ariel and Shilo; Ramallah in turn would be separated from a Hebron canton by Israeli-annexed metropolitan Jerusalem, which, according to Sharon would include the surroundings of Bethlehem.

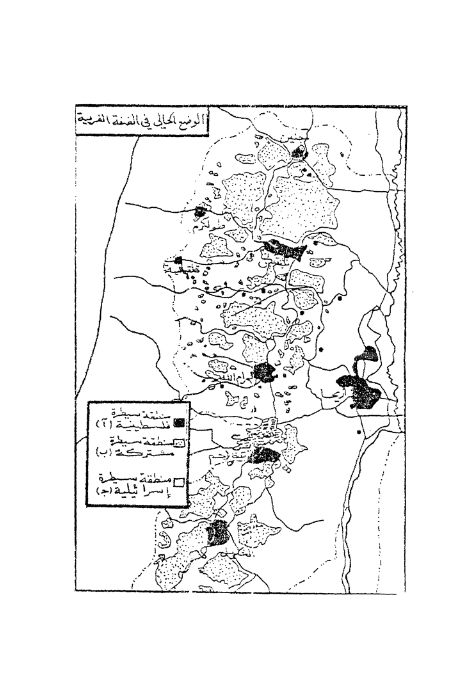
The Sharon option would likely leave 30 smaller settlements surrounded by Palestinian territory. Ten of these would be outside an Israeli bypass-road grid. One important feature of the Sharon option is the road from the settlement of Givat Ze'ev near Jerusalem to the settlement bloc of Rehan in the northern West Bank. The purpose of this route is to exercise Israeli control over the vital groundwater supply along its trajectory.

The middle option—identified as Allon Plus—is similar to the IDF National Interests map. The latter map, however, would maintain as broad corridors the security passes and settlements around Shilo, while Allon Plus envisages these thoroughfares as narrow road passes.

Allon Plus would increase the Palestinian self-rule area to 46 percent of the West Bank and add another eight settlements (to Sharon's thirty) that would be surrounded by Palestinian territory, all of which would be linked to bypass roads.

The most generous option for the Palestinians is the IDF Security Interests proposal. It focuses on external security control, exercised throughout the Jordan Valley and the Hebron hills, in contrast to the other two options, which focus on control of water resources and a security alignment not just around but also within the West Bank itself.

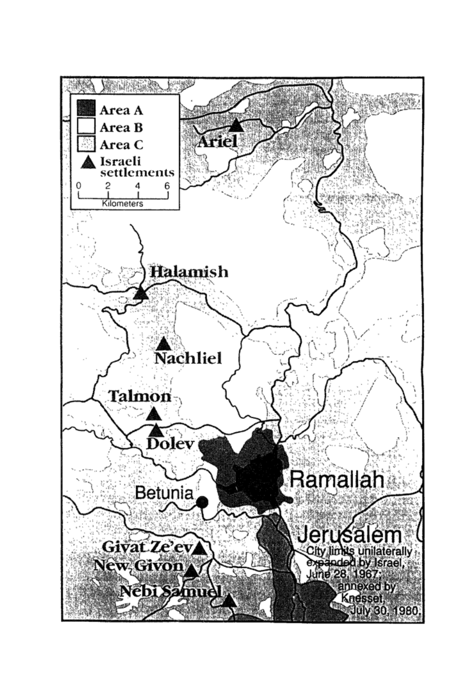
The IDF Security Interests option would leave 53 percent of the West Bank for Palestinian self-rule. It would also leave the larger Israeli settlements around Ariel surrounded by Palestinian territory. Israeli news reports have mentioned 45 West Bank settlements in that category, but closer inspection reveals that this option would not add to the 10 isolated settlements lacking bypass-road linkage that appear in the Sharon and Allon-Plus maps. ◆


الوضع الحالي في الضفة الغربية
منطقة سيطرة فلسطينية (آ)
منطقة سيطرة مشتركة (ب)
منطقة سيطرة إسرائيلية (ج)
جنين
طولكرم
قلقيلية
رام الله
أريحا

Israeli Redeployment Options—July 1998

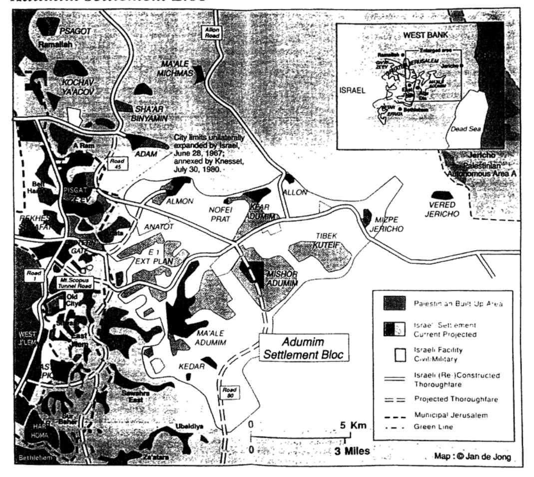
ISRAEL
REHAN
Tulkarm
SAL'IT
Kalkilya
MT. EBAL
ELON MOREH
YIZHAR
ARIEL
ELKANA
MLE EFRAYIM
Jordan Valley
Jordan River
SHILO
OFARIM
ATERET
TALMON
UPPER MODI'IN
Ramallah
OFRA
GIV'AT ZE'EV
GREATER JERUSALEM
Jericho
City limits unilaterally expanded by Israel, June 28, 1967; annexed by Knesset, July 30, 1980.
ADUMIM
BETAR
TEKOA
TZUR
KARBA
Hebron
NEGOHOT
Hebron Hills
Dead Sea
0
20 KM
Map : © Jan de Jong

Legend	
Palestinian Autonomous Areas (Oslo II-Zones A and B), comprising 26 % of the West Bank	Palestinian City
Projected 9 % Israeli Redeployment	Israeli Settlement connected to network of Bypass-Roads
Projected 13 % Israeli Redeployment	Israeli Settlement unlinked to network of Bypass-Roads
Green Line	
Israeli Settlement, shown according to projected extent	Existing and Projected Network of Bypass-Roads

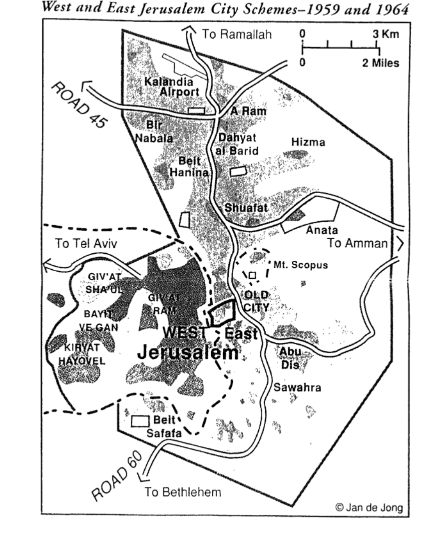

Area A
Area B
Area C
Israeli settlements
0 2 4 6
Kilometers
Ariel
Halamish
Nachliel
Talmon
Dolev
Ramallah
Betunia
Jerusalem
City limits unilaterally expanded by Israel, June 28, 1967; annexed by Knesset, July 30, 1980.
Givat Ze'ev
New Givon
Nebi Samuel

E1 Development Plan and Environs - 1998

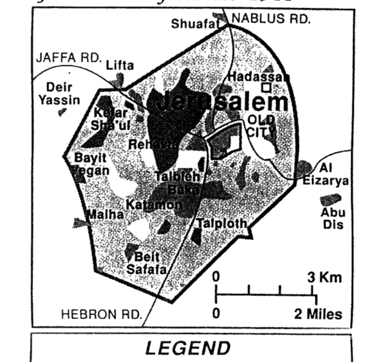
Adumim Settlement Bloc



West and East Jerusalem City Schemes–1959 and 1964



Jerusalem City Scheme–1944



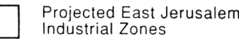
LEGEND

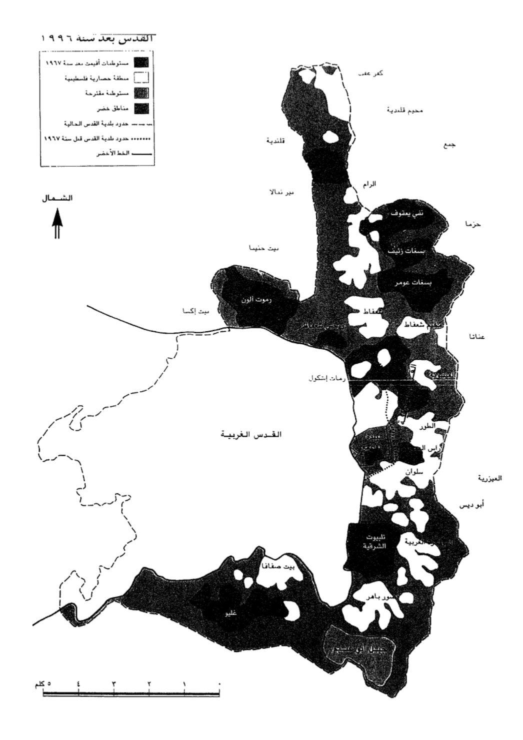

Palestinian Built Up Area Existing (1947 and 1967) and Projected


Israeli/Jewish Built Up Area Existing (1947 and 1967) and Projected

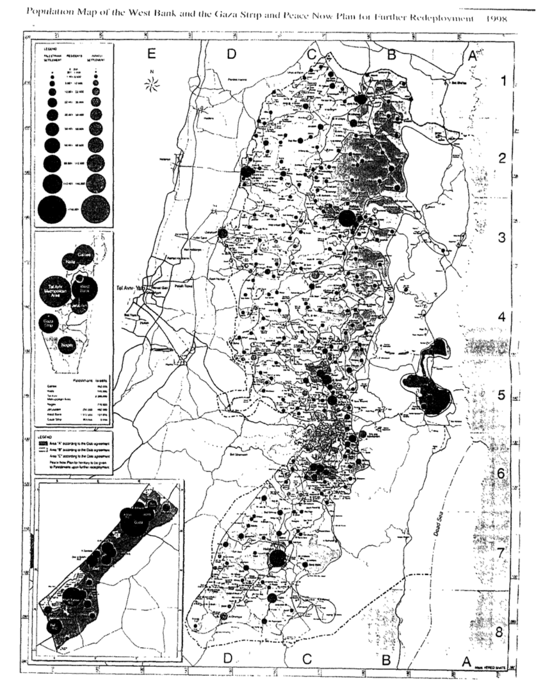

(Green) Cease Fire-Agreement Line 1949

Town Scheme Outline

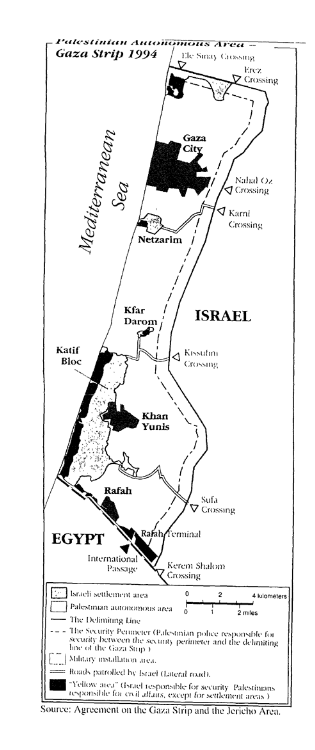

Projected East Jerusalem Industrial Zones



القدس بعد سنة ١٩٩٦
مستوطنات أقيمت بعد سنة ١٩٦٧
منطقة حضارية فلسطينية
مستوطنة مقترحة
مناطق خضر
حدود بلدية القدس الحالية
حدود بلدية القدس قبل سنة ١٩٦٧
الخط الأخضر
الشمال
كفر عقب
محيوم قلندية
قلندية
جبع
الرام
نبي يعقوف
حزما
بيت حنينا
بسغات زئيف
بسغات عومر
رموت ألون
بيت إكسا
شعفاط
عناتا
رمات إشكول
الطور
سلوان
العيزرية
القدس الغربية
أبو ديس
تلبيوت الشرقية
بيت صفافا
صور باهر
غليو
٥ كلم
٤
٣
٢
١
٠



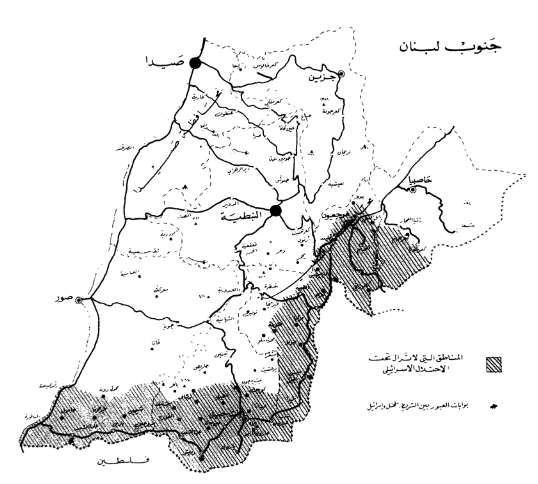
Population Map of the West Bank and the Gaza Strip and Peace Now Plan for Further Redeployment 1998



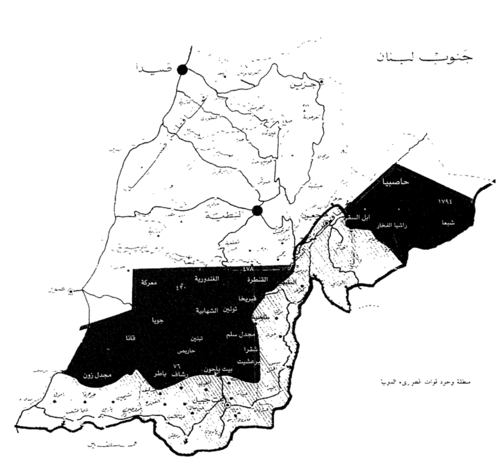
Source: Agreement on the Gaza Strip and the Jericho Area.



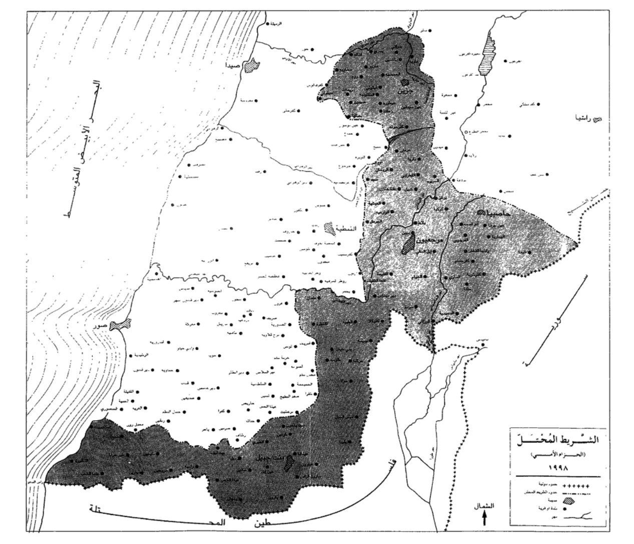
Golan Heights
LEBANON
Mt. Hermon
Majdal Shams
Neve Ativ
al-Ghajar
Baniyas
Mas'adah
Ayn Kiniah
Buq'ata
Odem
Elrom
UN Disengagement Observer Forces (UNDOF) (established 1974)
1949 Armistice Line / International Boundary
Merom Golan
Bruhim Golan
Sha'al
Dor HaGolan
Ortal
Ein Zivan
al-Qunaytirah
Golan Heights
Kidmat Zvi
Alonei Habashan
SYRIA
(Occupied by Israel 1967; annexed 1981)
Katzrin
Keshet
ISRAEL
Jordan River
Hadnes
Aniam
Yonatan
Ma'ale Gamla
Kanaf
Ramat Magshimim
Ramot
Natur
Hispin
Sea of Galilee
Givat Yoav
Geshur
Eliad
Nov
Avnei Eitan
Bnei Yehuda
Neot Golan
Afik
Kfar Haruv
Metzar
Mevo Hama
JORDAN
LEGEND
Israeli settlement
Syrian village
Occupied by Israel (June 1967)
UNDOF
Demilitarized Zone (1949)
0
5 kilometers
0
5 miles



جنوب لبنان
صيدا
جزين
النبطية
صور
حاصبيا
فلسطين
المناطق التي لا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي
بوابات العبور بين الشريط المحتل واسرائيل



جنوب لبنان
صيدا
جزين
النبطية
مرجعيون
حاصبيا
١٧٩٤
ابل السقي
راشيا الفخار
شبعا
٤٧٨
القنطرة
الغندورية
معركة
٤٤٠
قبريخا
تولين
الشهابية
جويا
مجدل سلم
تبنين
قانا
شقرا
حاريص
برعشيت
٧٦
بيت ياحون
رشاف
باطر
مجدل زون
بنت جبيل
منطقة وجود قوات الطوارىء الدولية



الشريط المُحتَل
(الحزام الأمني)
١٩٩٨
حدود دولية
حدود الشريط المحتل
مدينة
بلدة أو قرية
نهر
الشمال
صيدا
جزين
راشيا
النبطية
حاصبيا
مرجعيون
صور
بنت جبيل
البحر الأبيض المتوسط
سوريا
فلسطين المحتلة

خطة من خمس مراحل

خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتخب إيهود باراك، للسلام مع سوريا ولبنان[1]

يخطط رئيس الوزراء المنتخب إيهود باراك لإنسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان فى إطار خطة شاملة تتضمن مراحل عدة، وتكشف هنا للمرة الأولى وفي الوقت الذي لم تستكمل فيه كل التفاصيل ولا يستبعد إدخال تعديلات، فإنه يمكن مع ذلك تحديد المباديء الأساسية:

المرحلة الأولى:

ستصدر الحكومة الإسرائيلية إعلاناً يمهد الطريق لإستئناف مفاوضات السلام مع السوريين. وسيتضمن الإعلان على الأقل استجابة جزئية للشروط التي وضعها (الرئيس حافظ) الأسد لاستئناف المفاوضات.

ويقول السوريون إن رئيس الوزراء (الراحل) يتسحاق رابين وافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، وأنه في أعقاب

(١) «يديعوت أحرنوت» ٢٠/٥/١٩٩٩؛ «الحياة» (لندن)، ٢١/٥/١٩٩٩.

ذلك مفاوضات في واي بلانتيشن في شباط (فبراير) عام ١٩٩٦ تم التوصل فيها إلى اتفاق على «٨٠ في المئة من القضايا» وهكذا، يطالب الرئيس السوري بأن تعلن إسرائيل استعدادها لاستئناف المفاوضات «من النقطة التي توقفت عندها».

وتقول إسرائيل إن رابين لم يوافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، بل بالأحرى أبلغ الأميركيين في محادثات خاصة أنه سيكون مستعداً لمناقشة انسحاب إلى الحدود الدولية على مرتفعات الجولان شرط، أن توافق سورية على رزمة شاملة من الترتيبات الأمنية التي كانت تطالب بها الدولة العبرية. وتقول إسرائيل أيضاً إنه في الوقت الذي تحقق فيه بعض التقدم في مجرى مفاوضات واي، فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو قضايا مهمة أخرى. لذا رفضت حكومة (بنيامين) نتنياهو أن تعلن استعدادها استئناف المفاوضات من نقطة التي توقفت عندها. حسب التفسير السوري.

ولمّح مساعدون مقربون من باراك أنه سيكون مستعداً للإدلاء بتصريح ما وفق الصياغة التالية: «إسرائيل مستعدة لمعاودة المفاوضات مع سورية من النقطة التي توقفت عندها. بالإستناد إلى ما تحقق من تفاهم والقضايا التي كان جرى الإتفاق في شأنها فعلاً بشكل رسمي». من دون إضافة أي شيء آخر ومن دون أي تفسير. وسيسمح هذا التصريح المبهم للأسد أن يعتبره بمثابة إنجاز إذ سيحصل على تعهد، وهو ما سيقوله الأميركيون بشكل صريح، بأن إسرائيل مستعدة لأن تبحث مع سوريا مطالبها الإقليمية القصوى ابالنسبة إلى الجولان. وسيكون للولايات المتحدة وأوروربا

(خصوصاً فرنسا وألمانيا) دور مهم في هذه المرحلة، وذلك بممارسة ضغوط وإعطاء حوافز للأسد كي يقبل هذه الصيغة التي تمثل حلاً وسطاً للعودة إلى مائدة المفاوضات.

المرحلة الثانية:

تُستأنف المفاوضات بين سورياوإسرائيل ، مع إدراج المشكلة في لبنان ضمن القضايا على جدول الأعمال وحال استئناف المفاوضات، ستقترح الولايات المتحدة، وربما الأوروبيون أيضاً، أن تقدم سوريا على «خطوة للتعبير عن حسن النية» وتضمن أن يوقف حزب الله هجماته ضد إسرائيل في منطقة الحزام الأمني، على الأقل لفترة محددة بأشهر عدة، إلى أن يتضح فيما إذا كان هناك تقدم في المفاوضات.

المرحلة الثالثة:

حالما تنتقل المفاوضات مع سوريا إلى مستوى أكثر تقدماً، تجتمع لجنة عسكرية إسرائيلية ـ سورية ـ لبنانية ، يحضرها أيضاً ممثلون أميركيون وأوروبيون. وستبحث اللجنة انسحاباً على مراحل للقوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية، ودخول الجيش اللبناني وقوة دولية لحفظ السلام إلى أي منطقة يخليها الجيش الإسرائيلي، وإعطاء ضمانات فى شأن السلامة الشخصية لكل جنود جيش لبنان الجنوبي الذين سيبقون في جنوب لبنان وعائلاتهم. وفي المقابل، ستساعد إسرائيل على إعادة توطين كل أولئك الجنود في جيش لبنان الجنوبي الذين يريدون أن يغادروا المنطقة وعلى إعادة تأهليهم إقتصادياً.

المرحلة الرابعة:

عند الإقتراب من نهاية المفاوضات مع سوريا في شأن مرتفعات الجولان، يبدأ الجيش الإسرائيلي بإعادة الإنتشار على طول الحدود الدولية مع لبنان، فيما ستنتشر قوة حفظ السلام الدولية في المنطقة (التي سيتم الجلاء عنها). ويتقرر أن تبقى هذه القوة هناك إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق موقّع بشكل نهائي مع سوريا ولبنان، وسيغير الجيش الإسرائيلي طابع نشاطه لضمان سلامة البلدات والكيبوتسات الشمالية وسيحتفظ بحريته في القيام بعمليات في عمق الأراضي اللبنانية.

المرحلة الخامسة:

حالما يتم التوصل إلى اتفاق مع سوريا، سيجري التوصل إلى ترتيب عسكري ـ أمني مع لبنان، وتكون سوريا بمثابة الضامن. وفي إطار هذا الترتيب، ستتعهد الحكومتان السورية واللبنانية بالحيلولة دون شن أعمال عدائية ضد إسرائيل من أراضي لبنان وستقوم القوة المتعددة الجنسيات بنقل السيطرة على الأراضي في جنوب لبنان. إلى الجيش اللبناني كمرحلة أخيرة.

وإذا بدأت حكومة باراك بتنفيذ هذه الخطة فوراً، يتوقع أن يستغرق إنجازها وقتاً طويلاً، حتى إذا لم تكن هناك أي قلاقل من الجانب الفلسطيني. ولهذا السبب تشير التقديرات إلى أن إنجاز الخطة سيستغرق سنة على الأقل.

وبالإضافة إلى «العنصر السوري» في حل مشكلة لبنان، ينوى باراك أيضاً أن يقترح خطوات عملية من شأنها تشجيع اللبنانيين، بما في ذلك حزب الله وأمل، فضلاً عن جيش لبنان الجنوبي، على

الموافقة على الترتيبات وستتضمن هذه الخطوات، التي يسميها باراك «الجزر والعصى»، التهديد بتوجيه ضربات عسكرية قوية إذا تعرضت البلدات والكيبوتسات شمال إسرائيل إلى الإزعاج مجدداً بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الحزام الأمني، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحوافز الإقتصادية، بمساعدة المجتمع الدولي، شرط الحفاظ على السلام والهدوء.

ويعارض باراك بقوة انسحاباً إسرائيلياً من طرف واحد من جنوب لبنان طالما لا يوجد اتفاق على منع الأعمال الإرهابية ضد التجمعات السكنية في الجليل من الحدود اللبنانية في المقابل، تستند خطة باراك على تقويمات لعملاء للإستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين رفيعي المستوى من واشنطن وباريس على السواء ويبدو أن هؤلاء مقتنعون بأن الأسد سيوافق على تهدئة الأمور في لبنان، مؤقتاً على الأقل، إذا تم العثور على صيغة تتيح استئناف المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية للتوصل إلى ترتيبات الوضع النهائي على مرتفعات الجولان(. . . .).

ويعتقد باراك أن خطته لن تملك أي فرصة للنجاح إلا إذا ساهم الأميركيون والأوروبيون بكل قوة وتصميم ودعموا الإقتراح الإسرائيلي عبر الوساطة والضغوط الدبلوماسية وتوفير الحوافز التي ستشجع سوريا على التعامل مع الإقتراح الإسرائيلي بمنظور إيجابي.

وتشير مراسلتنا نحاما دويك إلى أن باراك شكل فريقاً أمنياً ـ دبلوماسياً قبل نحو شهر لتفحص الجوانب الأمنية والعواقب الدبلوماسية لسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان في غضون سنة. ولم يقدم هذا الفريق، الذي سيباشر أعماله بعد تشكيل الحكومة، توصياته النهائية حتى الآن.

مباديء الترتيبات الأمنية

فيما يلي وثيقة التفاهمات بشأن الترتيبان الأمنية، التي تم التوصل إليها بين سوريا وإسرائيل في إيار/مايو١٩٩٦ . وهذه الوثيقة لم توقَّع ووُصفت بأنها .no paper

الأهداف:

١ ـ تقليص خطر الهجوم المباغت، إن لم يكن الحؤول دونه بصورة مطلقة.

٢ ـ منع أو تقليص الإحتكاك اليومي على امتداد الحدود.

٣ ـ تقليص خطر الهجوم واسع النطاق، أو الغزو، أو الحرب الشاملة.

المبادىء

١ ـ إن حاجة الطرفين إلى عدم تحقيق المطالب الأمنية لطرف، أو الضمانات المعطاة لذلك، على حسات الطرف الآخر، هي حاجة مشروعة.

٢ ـ الترتيبات الأمنية ستكون متساوية ومتبادلة ولقاء نظير متبادل، وإذا تبين خلال المفاوضات أن تطبيق المساواة ـ في كل ما يتعلق

بالجغرافيا ـ بشأن ترتيبات محددة سيكون مستحيلاً إو صعباً جداً، فسيبحث خبراء من الطرفين في إشكال الترتيب المعني ويحلونه ـ إما عن طريق التغيير، وإما عن طريق التكييف (بما في ذلك الإضافة أو التقليص). وإما عن طريق [إيجاد] جواب متفق عليه أو مقبول في متغير آخر [المقصود في بند آخر].

٣ ـ يجب أن تكون الترتيبات الأمنية ملائمة للسيادة والتكامل الإقليمي لكل طرف.

٤ ـ تُحصر الترتيبات الأمنية بالمناطق العربية (Relevant) على جانبي الحدود. ■

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بتاريخ

١٩٩٧/١٢/٧

١ ـ مكافحة العنف والإرهاب هو من واجب ومسؤولية إسرئيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً ضد الإرهابيين وضد البنية الإرهابية وضد الشروط البيئية التي تؤدي إلى دعم الإرهاب. ويجب أن يكون هذا الكفاح متواصلاً ومستمراً، ويجب أن ينفذ بالتعاون المشترك، ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

٢ ـ يعمل الطرفان من أجل ضمانة معالجة فورية وناجعة ضد الأعنف أو الإرهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل إسرائليين.

٣ ـ يتم تبادل امعلومات أمنية متبادلة وتنسيق في السياسة ژطرق الناشاطات.

٤ ـ كل طرف يعمل ويرد بصورة فورية وبنجاعة أثناء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثناء التخطيط المسبق للنشاطات الإرهابية، العنف، أو التحريض. ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

٥ ـ تصادر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة ـ بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل ـ من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية تصادر أسلحة من مواطنين إسرائيليين يخططون، يدعمون علناً أو يتورطون في عمليات إرهابية.

٦ ـ لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهاب مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الأخر، بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.

٧ ـ تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافه سياسية.

٨ ـ السلطة الفلسطينية تحث كافة الجهود لإعتقال المتورطين في العمليات الإرهابية.

٩ ـ مكافحة الإرهاب والإرهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية إرهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

١٠ ـ تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الإتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

١١ ـ تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

١٢ ـ البنية المدنية وتلك التي تستغل الدين لأهداف إرهابية توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

١٣ ـ السلطة الفلسطينية تتخذ كافة الوسائل الأمنية من أجل التغلغل إلى المنظمات الإرهابية والعمل من أجل القضاء عليها من الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

١٤ ـ مركز تنسيق يتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.

١٥ ـ يتم تبادل وجهات نظر مهنية، وخبرات وتدريبات ومساعدات أخرى.

١٦ ـ يتفق الطرفان على إقامة جهاز رقابة على تنفيذ بنود هذه المذكرة.

نص مذكرة شرم الشيخ

هنا نص الإتفاق الذي وقعه الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك في شرم الشيخ. وهو نص بالإنكليزية وسيتولى الجانب الفلسطيني ترجمته إلى العربية والجانب الإسرائيلي إلى العبرية. أما الترجمة التي ننشرها فهي لصحيفة الأيام الفلسطينية القريبة من السلطة الفلسطينية:

تلتزم حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التنفيذ الكامل والمتبادل للإتفاق ولجميع الإتفاقات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول ١٩٩٣ (لاحقاً الإتفاقات السابقة)، وجميع الإلتزامات العالقة المترتبة من الإتفاقات السابقة. ومن دون الإجحاف بالمتطلبات الأخرى للإتفاقات السابقة، اتفق الجانبان على ما يأتيَ

١ ـ مفاوضات الوضع النهائي

أ ـ في سياق تنفيذ الإتفاقات السابقة، سيستأنف الجانبان مفاوضات الوضع النهائي بشكل مكثف وسيبذلان كل جهد مستطاع للتوصل إلى هدفهما المشترك بإتفاق سلام نهائي على أساس جدول الأعمال المتفق عليه، أي القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي وقضايا أخرى ذات إهتمام مشترك.

ب ـ يعيد الجانبان تأكيد فهمهما بأن مفاوضات الوضع النهائي ستقود إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن الدوليين ٢٤٢و٣٣٨.

ج ـ سيبذل الجانبان جهوداً حثيثة للتوصل إلى اتفاق إطار حول كل مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال خمسة أشهر من استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

د ـ سيتوصل الجانبان إلى اتفاق شامل حول كل مسائل مفاوضات الوضع النهائي خلال سنة من إستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

هـ ـ مفاوضات الوضع النهائي ستستأنف بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين والنبضة الثانية من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادات الإنتشار، وبما لا يتعدى ١٣ أيلول ١٩٩٩. في مذكرة واي ريفر أبدت الولايات المتحدة الأميركية استعدادها لتسهيل هذه المفاوضات.

٢ ـ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادات الإنتشار:

يتعهد الجانب الإسرائيلي الآتي في ما يتعلق بالمرحلة الأولى والمرحلة الثانية من اعادات الإنتشار:

أ ـ في الخامس من أيلول ١٩٩٩، ينقل ٧٪ من المنطقة«ج» إلى المنطقة«ب».

ب ـ في ١٥تشرين الثاني ١٩٩٩، ينقل ٢٪ من المنطقة«ب» إلى المنطقة«أ»، و٣٪ من المنطقة «ج» إلى المنطقة«ب».

ج - في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٠، بنقل١٪ من المنطقة«ج» إلى المنطقة «أ» و١، ٥٪ من المنطقة «ب» إلى المنطقة«أ».

٣ - الإفراج عن المعتقلين:

أ - سيشكل الجانبان لجنة مشتركة لمتابعة القضايا المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

ب - الحكومة الإسرائيلية ستفرج عن المعتقلين الفلسطينيين الذين ارتكبوا مخالفاتهم قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣ والذين اعتقلوا قبل ٤ أيار ١٩٩٤. ستتفق اللجنة المشتركة على أسماء المعتقلين الذين سيتم الأفراج عنهم في المرحلتين الأولى والثانية. وسيوصى بهذه الأسماء للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

ج - المرحلة الأولى من الإفراج عن المعتقلين ستنفذ في ٥ أيلول ١٩٩٩، وستشمل ٢٠٠ معتقل. المرحلة الثانية ستنفذ في ٨ تشرين الأول ١٩٩٩. وستشمل ١٥٠ معتقلاً.

د - ستوصي اللجنة المشتركة بقوائم أسماء إضافية للإفراج عنها للجهات المعنية من خلال لجنة المراقبة والتوجيه.

هـ - سيفرج الجانب الإسرائيلي عن معتقلين إضافيين قبل شهر رمضان المقبل.

٤ - اللجان:

أ - ستبدأ لجنة المرحلة الثالثة من إعادات الإنتشار أعمالها بما لا يتعدي ١٣ أيلول ١٩٩٩.

ب ـ لجنة المراقبة والتوجيه وجميع اللجان الإنتقالية (اللجنة المدنية، اللجنة الإقتصادية المشتركة، اللجنة الأمنية المشتركة، اللجنة القانونية، والعلامة بين الشعبين)، إضافة إلى لجان مذكرة واي ريفر ستستأنف و/أو تواصل أعمالها كما هي الحال، بما لا يتعدي ١٣ أيلول ١٩٩٩. وسيكون على جدول أعمال لجنة المراقبة والتوجيه ضمن الأمور الأخرى، سنة ٢٠٠٠، مشاريع السلطة الفلسطينية والدول المانحة في المنطقة«ج» مسألة المناطق الصناعية.

ج ـ اللجنة المستمرة للنازحين ستستأنف أعمالها في الأول من تشرين الأول ١٩٩٩ (المادة ٢٧، الإتفاق الإنتقالي).

د ـ بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩. سينفذ الجانبان توصيات اللجنة الإقتصادية المشتركة الموقتة (المادة ٣ ـ ٦، مذكرة واي ريفر).

٥ ـ الممر الآمن:

أ ـ سيبدأ تشغيل الممر الآمن الجنوبي لحركة الأشخاص والمركبات والبضائع في الأول من تشرين الأول ١٩٩٩، (الملحق رقم ١ ـ المادة ١٠، الإتفاق الإنتقالي)، استناداً إلى تفاصيل التشغيل التي سيتم الإتفاق عليها ضمن بوتوكول الممر الآمن الذي سيتفق عليه بين الجانبين بما لا يتجاوز ٣٠ أيلول ١٩٩٩.

ب ـ الجانبان سيتفقان على الموقع المحدد لنقطة العبور للممر الآمن الشمالي كما هو محدد في الملحق الأول،

المادة ١٠، الفقرة ٤ ـ ج من الإتفاق الإنتقالي، بما لا يتجاوز ٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

ج ـ بروتوكول الممر الآمن المطبق على المسار الجنوبي للممر الآمن سيطبق على المسار الشمالي للممر الآمن مع التعديلات المتفق عليها.

د ـ بعد الإتفاق على مكان نقطة العبور للممر الشمالي، سيبدأ بناء المنشآت المطلوبة والإجراءات المطلوبة وسيكون بشكل متواصل. وفي الوقت نفسه ستقام منشآت مؤقتة للمسار بما لا يتجاوز أربعة أشهر من الإتفاق على المكان المحدد لنقطة العبور.

هـ ـ بين الفترة الممتدة بين تشغيل نقطة العبور للمسار الجنوبي من الممر الآمن، ونقطة العبور للسمار الشمالي من الممر الآمن، ستقوم إسرائيل بتسهيل إجراءات الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام طرق غير تلك المخصصة للسمار الجنوبي من الممر الآمن.

و ـ مواقع نقاط العبور ستحدد من دون الإجحاف بمفاوضات الوضع النهائي (الملحق ١، المادة ١٠، الفقرة هـ، الإتفاق الإنتقالي).

٦ ـ ميناء غزة البحري:

اتفق الجانبان على المباديء الآتية لتسهيل بدء ميناء غزة البحري، وهذه المباديء لن تجحف أو تضر بنتائج مفاوضات الوضع النهائي.

أ ـ يوافق الجانب الإسرائيلي على أن يبدأ الجانب الفلسطيني أعمال البناء بميناء غزة البحري في ١ تشرين الإول ١٩٩٩ .

ب ـ يتفق الجانبان، على أن تشغيل ميناء غزة البحري لن يبدأ قبل الإتفاق على بروتوكول ميناء غزة البحري بكل جوانبه بما يشمل الأمن.

ج ـ ميناء غزة البحري هو حالة خاصة، مثل مطار غزة، نظرا إلى وقوعه في منطقة تقع تحت مسؤولية الجانب الفلسطيني وسيخدم كمعبر دولي. لهذا وإلى أن يتم الإتفاق على البروتوكول المشترك لميناء غزة البحري فإن جميع النشاطات والترتيبات المتعلقة ببناء الميناء ستكون وفقاً لمواد الإتفاق الأنتقالي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمعابر الدولية، كما تم اعتمادها بالنسبة إلى بروتوكول مطار غزة.

د ـ سيضمن البناء ترتيبات مناسبة للفحص الأمني للأشخاص والبضائع، إضافة إلى إنشاء منطقة للفحص داخل الميناء.

هـ ـ في هذا السياق، فإن الجانب الإسرائيلي سيسهل بشكل مستمر الأعمال المتعلقة ببناء ميناء غزة البحري، وبما يشمل التصاميم والحركة من خلال آلية مشتركة.

و ـ الجانبان سينسقان مثل هذه الأعمال بما يشمل التصاميم والحركة من خلال آلية مشتركة.

٧ ـ قضايا الخليل:

أ ـ شارع الشهداء في الخليل سيفتح لحركة المركبات على

مرحلتين المرحلة الأولى نفذت والمرحلة الثانية ستنفذ بما لا يتعدى ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩.

ب ـ الحسبة (أي سوق الجملة) سيتم فتحها بما لا يتعدى ١ تشرين الثاني ١٩٩٩، استناداً إلى الترتيبات التي سيتم الإتفاق عليها بين الجانبين.

ج ـ ستجتمع لجنة ارتباط على مستوى عال، بما لا يتعدى ١٠ أيلول ١٩٩٩، لمراجعة وضع الحرم الإبراهيمي / قبر الأنبياء، (الملحق رقم ١، المادة ٧، الإتفاق الإنتقالي واستناداً إلى ورقة النقاش الأمريكية في تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩٨):

٨ ـ الأمن:

أ ـ سيعمل الجانبان إستناداً إلى الإتفاقات السابقة، على ضمان التعامل الفوري والفعال مع كل الحوادث التي تشمل أعمال عنف وإرهاب إو التهديد بها إو التحريض، سواء ارتكبت من فلسطينيين أو إسرائيليين.

ولتحقيق ذلك سيتعاونان في تنسيق السياسات والنشاطات وتبادل المعلومات وكل جانب سير على حدوث أو احتمال حدوث أعمال عنف وإرهاب أو تحريض وسيتخذان كل الإجراءات لمنع حدوثها.

ب ـ استناداً إلى الإتفاقات السابقة، يتعهد الجانب الفلسطيني تنفيذ مسؤولياته الأمنية والتعاون الأمني والتزاماته المستمرة وقضايا أخرى بناء على الإتفاقات السابقة وبما يشمل بالتحديد التزامات مذكرة واي ريفر.

١ ـ استمرار برنامج جمع الأسلحة غير المشروع بما يشمل تقديم التقارير.

٢ ـ اعتقال المشبوهين بما يشمل تقديم التقارير.

٣ ـ نقل القائمة بأسماء البوليس الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي في موعد أقصاه ١٣ أيلول ١٩٩٩.

٤ ـ بدء مراجعة القائمة من خلال لجنة المراقبة والتوجيه بما لا يتعدى ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩.

٩ ـ يدعو الجانبان الدول المانحة للوفاء بالإلتزامات والدعم المالي لتطوير الإقتصاد الفلسطيني ولعملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

١٠ ـ إقراراً منهما بخلق أجواء إيجابية للمفاوضات سيمتنع الجانبان عن اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة إستناداً إلى الإتفاق الإنتقالي.

١١ ـ الإلتزامات المحددة بتواريخ تقع في الأعياد وأيام السبت، سيتم تنفيذها في يوم العمل التالي.

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد أسبوع من توقيعها.

تمت ووقعت في شرم الشيخ اليوم الرابع من أيلول ١٩٩٩[١].

عن منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(١) لاسباب تقنية فان تنفيذ (المادة ٢ ـ ١) والمرحلة الأولى المذكورة (من المادة ٣ ـ ج).

سيادة الرئيس ياسر عرفات .

عن الحكومة الإسرائيلية .

إيهود باراك :

وبشهادة عن جمهورية مصر العربية .

الرئيس حسني مبارك :

عن الولايات المتحدة الأمريكية .

مادلين أولبرايت :

عن المملكة الأردنية الهاشمية جلالة الملك عبد الله بن الحسين .

المصادر والمراجع

- أبو عرفة عبد الرحمن ـ، الإستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجيل للنشر، عمان ١٩٨٦.

- أرنسون، جيفري ـ، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- مجموعة من الباحثين ـ، الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- برهان، الدجاني ـ، مفاوضات السلام: المسار والخيارات والإحتمالات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٩٤.

- تحرير صبري جريس وأحمد خليفة ـ، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٩٦.

- الحلبي، أسامة ـ، الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٩٧.

- هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٩٨.

- روبرتز، صموئيل ـ، الصقور والحمائم في الكيان الصهيوني، دار الحمرا بيروت.

- خالد، تيسير/ سليمان، فهد ـ، إتفاق أوسلو في عامه الخامس، التقدم العربي للصحافة، بيروت.

- حمدي، د. إيمان ـ معسكر السلام الصهيوني، ترجمة صالح عزب، معهد البحوث والدراسات العربية، لندن١٩٩٧.

- العميد الركن رزق الياس ـ الخارطة السياسية داخل الكيان الصهيوني، حزب البعث العربي الإشتراكي، دمشق.

- غنيم، عبد الرحمن ـ الدولة الفلسطينية في الإستراتيجية الصهيونية، دار فلسطين العربية، دمشق.

- الجعفري، وليد ـ المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- المعايطة، سميح ـ، في التسويات السياسية للصراع العربي الصهيوني، دار البشير، عمان١٩٩٣.

- روبنرغ، تشريل ـ، فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، ترجمة ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت١٩٩٨.

- سويد، محمود ـ الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت١٩٩٨.

- سويد، محمود ـ، إسرائيل/ جنوب لبنان: سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض (من تصفية الحساب١٩٩٣ إلى عناقيد الغضب١٩٩٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٨.

- إبراهيم صدقي، راجية ـ الإدارة الأميركية الجديدة والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٦، عام١٩٨٩، القاهرة.

- عايد، خالد - الإستيطان في القدس: جبل أبو غنيم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد٣١.
- التفكجي، خليل - الإستيطان في مدينة القدس، الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينة، العدد٣١، صيف١٩٩٧، بيروت.
- عطوي، محمد - السلام المسلح الذي يريده باراك، مجلة الجيش، قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، العدد١٧٣، لعام١٩٩٩.
- جوبسيان، توماس -، إيباك تطالب واشنطن، الأهرام العربي، القاهرة العدد ١١٤، أيار١٩٩٩.
- عبد اللطيف، صلاح - الدولة الفلسطينية إلى أين؟ صحيفة الإتحاد الظبيانية ٢٥/ ٧/ ١٩٩٨.
- تلحمي، داوود -، وثيقة وآي بلانتيشن، صحيفة الحياة اللندنية، ١٣/ ١١/ ١٩٩٨.
- مجلة الدراسات الفلسطينية: أعداد ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٤٠.
- مجلة الأرض -، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، أعددا: ٢و٣ لعام١٩٩٥، وأعداد ١، ٣، ٧، لعام١٩٩٩.
- مصدر الخرائط U.S.A. Report on Israeli Settelement. ومجلة الدراسات الفلسطينية.
- جابر، منذر - الشريط اللبناني المحتل - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٩.
- الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب - الاحتلال الاسرائيلي، وثائقه واثاره.

صدر حديثاً

- أرشيف ميتروخين، فاسيلي ميتروخين، مترجم. كتاب يحكي قصة المخابرات السوفيتية في أوروبا الغربية.
- جواسيس جدعون ـ كوردان توماس، مترجم. قصة الموساد الإسرائيلي عبر ٥٠ عاماً.
- الخارج من تحت الرماد ـ اندروكوكبورن، مترجم. قصة صدام حسين وحرب الخليج.
- المافيا الدولية ـ فاسيلي براون، مترجم يحكي بالتفاصيل عن المافيا الدولية خلال قرن.
- القضايا الجديدة في مذكرات كيسنجر، مترجم أخطر مذكرات سياسية عالمية تخص الشرق الأوسط.
- مذكراتي ١ ـ ٢، محمد مهدي الجواهري، شاعر العرب الأول.
- ديوان الرصافي ١ ـ ٥، الشعر معروف الرصافي.
- محاكمة شيخ الأزهر، هشام حطيط.
- المجموعة الشعرية الكاملة ١ـ٢، بدر شاكر السياب.

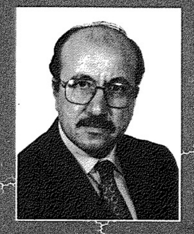
صدر للمؤلف

ـ الدولة الفلسطينية ومشاريع استيطان

دار الكتاب الحديث ـ بيروت ـ ١٩٩٤.

ـ التسوية .. وحرب المياه.

دار باسكال ـ بيروت ـ ١٩٩٥.



هذا الكتاب

هدف هذا الكتـاب هو تسليط الضوء على حيـاة زعـيم حـزب العـمل الإسـرائيلي، ايهـود باراك وسيـاسته، ومـواقفه، وكشف النقاب عن وجهه الحقيقي، وخلع القناع الذي يرتديه في محاولة منه لخداع العرب والعالم على أنه رجل سلام.

المؤلـف